

المكتبة اللغوية

شرح

اللوحة في علم العربية

تأليف

جمال الدين السرمري

يوسف به محمد به مسعود الحنبلي

(ت ٧٧٦ هـ)

تحقيق

محمد عثمان

الناشر
مكتبة الثقافة الدينية

الطبعة الاولى
1432هـ-2011
حقوق الطبع محفوظة للناسر
الناسر
مكتبة الثقافة الدينية
526 شارع بورسعيد - القاهرة
25936277 / فاكس: 25938411-25922620
E-mail: alsakafa_aldinay@hotmail.com

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الرمدى ، يوسف بن محمد بن مسعود ، 1297-1374
شرح اللؤلؤة فى علم العربية / تأليف: جمال الدين الرمذى يوسف بن محمد
بن مسعود الحنبلى / تحقيق : محمد عثمان
ط1 القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية ، 2010
212 ص ، 24 سم
تدمك : 8-506-341-977-978
1- فقة اللغة العربية
أ- العنوان
عثمان ، محمد (محقق)

ديوى: 410

رقم الابداع: 23852

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي أنعم علينا بإنزال الكتاب، ودلنا على فنون الحكم والآداب، وأعلمنا بإعجازه أنه كلام ربّ الأرباب، لا تنتهي عجائبه وكلُّه عَجَاب، هو حبل الله المتين أوْثَق الأسباب، وأهلُه أهلُ الله فيا شَرَف الانتساب، تَبَّه ودلُّ على ما قلُّ وجلُّ من خطأ أو صواب، تشتاق إليه قلوب العلماء اشتياق الظمآن إلى الشراب، فإذا تلوه حادّتهم فإذا الحاضر قد غاب ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسِبُهَا جَمَادَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ [النمل: ٨٨] فإذا استفادوا مادوا^(١) ميد الغصون الرطاب، ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، أحده إذا شغلنا بتلاوته عن مزهري^(٢) ورباب^(٣)، وأصلي على رسوله الذي شَرَف به على الأنبياء شرف المصحوب على الأصحاب، وعلى كل من آب إلى أتباعه إلى يوم الحشر والمآب.

وبعد:

فقد ظهر الإسلام في قلب الجزيرة العربية، ثم ما لبث أن انتشر وشعّ نوره، فدخل فيه أناس كثيرون من غير العرب، فتأثرت بذلك اللغة العربية، فهبَّ العلماء المسلمون للمحافظة عليها حرصاً منهم على الإسلام ولغته وعلى تعليم إخوانهم المسلمين من غير العرب أمورَ دينهم؛ ولهذا اخترعوا في النصف الثاني من القرن الأول الهجري علماً يهتم بدراسة ظواهر اللغة، وأهمها الظواهر النحوية، وفي أواخر القرن الثاني بلغوا مكانة عالية في هذا العلم، فبرز العلماء وظهرت المدارس والمؤلفات النحوية.

وقد تصوّر بعض متعلّمي النحو وبخاصة مع موت السليقة أن في تعلّم النحو شيئاً من الصعوبة؛ لأن علم النحو يُمثّل صورةً للغة العربية بجميع ظواهرها، واللغة العربية غنية وواسعة، ولهذا اجتهد العلماء في تسهيل ونشر علم النحو بالتعليم والتأليف، وكانت لغة

(١) مادوا: تحركوا وتمايلوا طرباً.

(٢) المزهري: آلة موسيقية تشبه العود.

(٣) الرباب: آلة موسيقية شعبية ذات وتر واحد.

التأليف المنتشرة هي النثر، ثم فطنوا إلى إمكانية توظيف الشعر في صياغة منظومات نحوية تُسهّم في تيسير تعليم النحو وحفظه؛ لأن الشعر أسهل حفظاً من النثر، فابتدعوا بذلك في نهاية القرن الثاني، ثم توالى جهودهم حتى انتشرت المنظومات في القرن السادس وما بعده، فبرزت المنظومات الطويلة التي تتسم بجمع أصول وشتات علم النحو.

وكانت جهود العلماء في هذا المجال كبيرة وعظيمة، إذ زادت المنظومات التي قدموها لأبناء الأمة الإسلامية حتى نهاية القرن العاشر عن (١٤٠) منظومة، وهذا يدل على النمو العددي الكبير للجهود في النظم النحوي، إضافة إلى النمو النوعي للنظم المتمثل في تنوع المنظومات ما بين منظومة نحوية، ومنظومة صرفية، ومنظومة شاملة للنحو والصرف، إضافة إلى وضع شروح منظومة لبعض المنظومات، واختصار بعضها نظاماً، والمتمثل أيضاً في المستويات المتعددة للمنظومات، إذ لم تقتصر على النظم التعليمي الموجه للمبتدئين، وإنما تجاوزته إلى تقديم منظومات للمتقدمين يُعدُّ بعضها بحثاً مقدّمة للمتخصصين، يضاف إلى هذا اشتغال عدد ضخم من المؤلفين بالمنظومات، وظهور عدد كبير من المؤلفات المنشورة المعتمدة عليها، مما يدل على مدى التأثير الكبير للمنظومات الذي انعكس على إثراء الدرس النحوي، وإسهام النحو المنظوم في إحداث تغيير في تعليم النحو.

لقد أدرك العلماء الأوائل وجود فرق جوهري بين النحو وتعليم النحو، ولذا لجئوا لتسهيل النحو إلى تيسير تعليمه، وذلك بتصنيفهم المنظومات، وتأليفهم المتنون المنشورة المختصرة، وإيلائها العناية الفائقة، وذلك بإجادة التعليم فيها ودقة التسهيل على المتعلمين في المحتوى باتسامها بالشمول والاختصار، وفي ترتيب المحتوى بينائها على نظرية العامل التعليمية المناسبة للفكر، إضافة إلى احتوائها على بعض مناهج التعليم التي نأدي بها التربويون المُحدثون، كالتنبية على الأخطاء في الأداء اللغوي، والاهتمام بدراسة اللهجة الفصحى العامة، واستخدام بعض طرق التدريس فيها، كالطريقة الاستنتاجية والاستقرائية، والاهتمام بالجوانب التربوية للمتعلمين، إضافة إلى الحرص على تشجيع الإقبال على المنظومة، وأن تكون حاضرة في ذهن متعلّمها، وذلك بصياغتها بأسلوب سهل مُحبَّب إلى النفوس.

وقد اجتمع في المنظومات من أسباب البقاء ما جعلها جزءا من تاريخ النحو ونمطا من أنماط التأليف فيه استطاعت به أن تكون ذات مقدرة وقوة على حمل التراث النحوي أجيالا متعاقبة، إلا أن المنظومات لم تكن كلها على مستوى واحد من قوة الرواج وثبات الانتشار، فقد اختلفت في ذلك، وكان من أقواها ازدهارا وأكثرها رواجاً ملحّة الإعراب للحريري وألفية ابن مالك.

والمنظومات مبنية على الأوزان الشعرية، فلها أحكام الشعر إلا أنه لا يصح مقارنتها من ناحية الجودة والجمال الفني بالشعر؛ لاختلاف الدوافع لكل منهما، ولهذا فجودة المنظومات تكمن في كونها وسيلة تعليمية وفي قيمتها العلمية المتمثلة في تنوعها وزيادتها حركة التأليف.

والمنظومات النحوية قامت بدور كبير في نقل العلم ونشره زمنا طويلا؛ نظرا لما اجتمع فيها من أسباب ووسائل ناجحة مكنتها من ذلك، ولذا يحسن بنا أن نحافظ على هذه الوسيلة ونسعى لتطويرها، كأن نُقدِّم المنظومة للأطفال على هيئة نشيد مُحَبَّب إلى نفوسهم نستطيع به أن نوصل المعلومة إليهم بأسلوب مناسب لهم، ونستفيد من الوسائل الحديثة كالأشرطة المسموعة والمرئية، بالإضافة إلى تسخير أجهزة الحاسب الآلي للاستفادة من المنظومات.

وبين أيدينا كتاب "شرح اللؤلؤة في النحو" لجمال الدين السُّرْمَرِّي، وهو شرح رائع لمنظومة المؤلف "اللؤلؤة في النحو" وهي منظومة مختصرة قد نظمها من بحر البسيط، ثم شرحها شرحا بليغا مختصرا، ويعد هذا هو الشرح الوحيد لهذه المنظومة. ونسأل الله أن يوفقنا لإخراج هذه الدرة الثمينة في أزهى ثوب، وأهى صورة، ونسأل الله التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيد البلغاء من الناس مُحَمَّد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

نبذة حول المنظومات النحوية

عاش العرب أحقاباً من الزمن في قلب جزيرتهم العربية وعاشت معهم لغتهم العربية الفصحى راسخة الدعائم متماسكة البناء بفضل بعدهم عن الأعاجم، إضافة إلى وجود أسواق لهم تقام في شهور السنة تُعقد فيها منتديات الأدب ويتبارى فيها بلغاء الخطباء ومفوهو الشعراء من القبائل المتباعدة الأصقاع فيعرضون مفاخراتهم ومنافراتهم وكل ما يعنُّ لهم من جيد الخطب وبديع الشعر، فكانوا بذلك يتكلمون لغتهم العربية بفصاحة مطلقة دون حاجة إلى معرفة قواعدها أو إلزام بأحكامها.

ولقد ظهر الإسلام في قلب الجزيرة العربية، وكان إقبال الناس عليه في البداية ضعيفاً، ثم ما لبث أن دخل فيه الناس أفواجا أفواجا؛ لأنه دين الخير والفضيلة، ودين العلم والنور، فهو يُخرج أصحابه من الظلمات إلى النور، وينقلهم من الشقاء إلى السعادة، ولهذا وجدناه ينتشر سريعاً ويتسع ويصل إلى أماكن كثيرة من أرجاء الكرة الأرضية ويدخل فيه أعداد كبيرة من غير العرب الذين أصبحوا يُكوّنون فئة كبيرة من المسلمين.

وكان من الطبيعي أن يندمج هؤلاء مع العرب المسلمين ويختلطوا بهم، وكان لا بُدَّ لهذا الاختلاط من اتخاذ لغة له تُعبّر عنه وتقتضي حاجاته، ولم يكن بُدَّ من أن تكون هذه اللغة هي اللغة العربية؛ لأنها لغة المنتصر ولغة الدين الإسلامي، ولا سبيل لاتخاذ هذه اللغة وسيلة للتعبير بدون وضع قواعد لها؛ لتصبح هذه اللغة أساس وحدة الفكر، ودعامة الوحدة العقدية معاً، ومن هنا كانت الحاجة الاجتماعية قائمة لظهور علم لقواعد اللغة العربية.

بالإضافة إلى أن الحاجة الدينية كانت تقتضي ظهور هذا العلم، وذلك أن العرب المسلمين أرادوا أن ينشروا الإسلام بين الشعوب التي فتحوا بلادها، ومحور الإسلام كما هو معروف القرآن الكريم، وهو نصٌّ عربيٌّ، ومن الضروري على كل مسلم ومسلمة أن يقرأ منه آيات في كل يوم، ومن ثمَّ لا بُدَّ له من الإلمام باللغة العربية ولو بقدر يُمكنه من فهم الآيات التي يقرؤها، على أن تكون قراءته صحيحة خالية من اللحن؛ لأن اللحن مذموم؛ لما يُحدثه غالباً من إفساد للمعنى، ولذا كانت محاربة اللحن نابعة من الإحساس الديني، وهكذا أصبح تعلُّم اللغة العربية قضية دينية.

وقد ساعد على ظهور هذا العلم أن الإسلام أحدث تغييراً في الواقع الحضاري للمسلمين فقد وَضَعَهُمْ في مرحلة حضارية جديدة تأثرت بها كل مجالات حياتهم الفكرية والاجتماعية، ومن هذه المجالات لغتهم: اللغة العربية؛ لأن الواقع اللغوي مقترن دائماً بالواقع الحضاري، واللغة لها اتصال وثيق بالنشاط المعرفي للإنسان، فهي أكبر نشاط ينهض به الإنسان.

إن هاتين الحاجتين، أي: الاجتماعية، والدينية قد جعلتا المسلمين يقفون أمام تحدٍّ لغوي كبير، فسَعَوْا إلى مواجهته في مجالين متصلين ومتكاملين:

أولهما: العلاج السريع للمشكلة، وذلك بضبط القرآن الكريم ضبطاً دقيقاً حتى لا يخطئ فيه قارئه، وذلك بإيجادهم أولاً نقط الإعراب ثم إيجادهم نقط الإعجام.

وثانيهما: علاج المشكلة علاجاً جذرياً على المدى البعيد، وذلك بدراسة اللغة العربية وفهم ظواهرها، وَصَبَّ هذه الظواهر في كُتُبَات وقواعد تُشير إليها وتدل عليها؛ لِتُعَرَفَ بها وَتُعَلَّمَ عن طريقها.

وقد تمكن أبو الأسود الدؤلي (٦٩ هـ) من إيجاد العلاج السريع، فقام بضبط النص القرآني، ثم أعقبه نصر بن عاصم (٨٩ هـ) فوضع نقط الإعجام.

ونتيجة لضبط النص القرآني بدأ أبو الأسود الدؤلي بوضع الدراسات النحوية الأولى، وتمكن من ارتياد الطريق إلى الدراسات اللغوية بأسرها.

ثم تعاقبت بعده الدراسات اللغوية وبرز العلماء ونبغوا فيها وظهرت المدارس والمؤلفات النحوية فاتسعت الدراسات اللغوية والنحوية وازدهرت حتى بلغت مكانة مرموقة وعالية من بين العلوم الإسلامية.

ولقد حَرَصَ النحاة الأوائل على تعليم الناس النحو بدافع حرصهم على الإسلام ولغته؛ لأن ثمرة علم النحو هي الاستعانة به على فهم كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وفهم معاني كثير من العلوم الدينية التي ليس لها غنى عنه، إلا أنهم عانوا منذ عصر مبكر صعوبة في تعليم النحو؛ إذ ما كادت أسس النحو تستقر نوعاً ما في أواخر القرن الثاني حتى واجهت النحاة مشكلات تتمثل في تعليم تلاميذهم ظواهر اللغة وقواعد النحو وفي وسائل وأساليب تعليم هذه القواعد.

وقد كان من أسباب ذلك أن المتحدث بالعربية لا غنى له في أي وقت من الأوقات عن النحو، فالكلام لا يستقيم بدون مراعاة قواعد النحو، ونظرا لكثرة قواعده فإن المتحدث يحتاج دائما إلى التطبيق؛ كي يتعود لسانه على الصحيح من الكلام ويتعد عن الخطأ دون حاجة إلى إلمام كبير بقواعد النحو، ونظرا لأن الفصاحة قد انحسرت أو ذهبت كان التطبيق أمرا ليس سهلا، فكان العلاج الأمثل هو الإلمام بقواعد النحو، وهذا يحتاج إلى مراجعة مستمرة وتذكر دائم، وهو ما سيؤكد صعوبة لدى من يتعلم النحو؛ لذا كان على المتعلم الجيد للنحو أن يبدل مجهودا في تعلمه؛ لأن ما تعلمه يختلف عما تعود عليه. فليست مشكلة تعليم النحو إذن راجعة إلى جوهر النحو ذاته، وإنما هي ناتجة عن بُعد متعلمه وأغلب الناس عن لغته؛ لذا فالدور الأكبر في ذلك يرجع إلى البيئة الاجتماعية، يضاف إلى هذا غياب الدافعية القوية لتعلم النحو وبخاصة لدى عامة الناس؛ لأنه أصبح بمقدورهم قضاء حاجاتهم والتعبير عنها دون حاجة كبيرة للنحو وقواعده.

وقد استمر علماء النحو في مواجهتهم لهذه المشكلة، فبدلوا جهودا عظيمة وكبيرة في مواجهتها إما بالتأليف أو التدريس، فشارك في هذه الجهود كثير من العلماء في مختلف الأمصار الإسلامية، فأسهم في علاجها علماء لم يكونوا من أصل عربي كما أسهمت فيها جميع المدارس والتجمعات النحوية، وقد شارك في هذا كثير من العلماء المتخصصين في فنون أخرى من العلم، كالمفسرين والأصوليين والأدباء وغيرهم، وذلك لأن هذه المشكلة لم تكن مشكلة لغوية أو إقليمية مجردة، بل هي مشكلة لها جانبها الديني، مما يبدل على أن المستوى الثقافي مرتبط أوثق الارتباط بالمستوى اللغوي، وينبئ أن هؤلاء كانوا يعون أن ضحالة المقدرة اللغوية تُسلم دائما إلى هبوط مُعطيات جميع مجالات الثقافة، لغوية كانت أو غيرها.

ولقد كان من مظاهر جهود العلماء في مواجهة مشكلة تعليم النحو قيامهم بكتابة مؤلفات تهدف إلى تسهيله سعيا إلى إدراكه والتمكن منه، وكانت لغة التأليف المنتشرة في القرون الأولى هي الشر، وذلك طَبِيعِيٌّ؛ إذ إن الشر هو القادر على تحديد القواعد العلمية والتعبير عنها دون أن تقع ضحية التزام ما يفرضه النظم من ضوابط إيقاعية، وكانت لغة الشر في هذه المصنفات تتسم بما تتسم به لغة العلم من وضوح ودقة ومباشرة جميعا.

والشعر كان مستأثراً بنصيب من الاهتمام في تراثنا الإسلامي، فقد حَفِظَ به العرب قبل الإسلام جزءاً كبيراً من تاريخهم وتراثهم، وما أثرهم وعاداتهم وأحوالهم الاجتماعية، وما ذاك إلا لحنه على ألسنتهم، وسهولة حفظه وروايته. وبما أن العلم يحتاج إلى حفظ القواعد والأحكام فَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً على من لم يحفظ، فقد فَطِنَ مُصَنِّفُ العلوم وبخاصة النحو إلى أنه بالإمكان توظيف نظم الشعر وإيقاعاته في صياغة منظومات نحوية تُسهل تُعَلِّم، وتيسر حفظ قواعده وتُمكن من استيعابه، وسرعة استحضاره وقت الحاجة؛ لأن حفظ القاعدة هي الوسيلة المُثَلَّى للابتعاد عن اللحن والتعبير بلغة فصحي.

وقد لجأ علماء النحو إلى النظم؛ نظراً لحرصهم على تعليم النحو، ولهذا كَثُرَ النُّظْمُ النحوي بين قصيدة على قافية واحدة إلى أرجوزة متعددة القوافي، وبين نُظْمٍ في مسألة واحدة من مسائله إلى نُظْمٍ يستغرق كل أبوابه ومسائله.

والذي يعنينا هنا هو الحديث عن المنظومات النحوية، فالمنظومات النحوية نوع من الشعر التعليمي، وهو النظم الذي يهدف به ناظمه إلى تعليم الناس وتزويدهم بالحقائق والمعلومات المتعلقة بحياتهم، وهو يعتمد على النظر العقلي الذي يُقَرِّبُ من موضوعية تناول والحكم، وما تفرضه هذه الموضوعية من تجرد من المؤثرات الخارجية، فهو يختلف عن الشعر؛ لأن الشعر يصدر عن نظرة عاطفية تعتمد على إحساس جَيَّاش، وتعبّر في إطار من التشبيه لترتكز على تأثير عاطفي مباشر.

واختلفت آراء الباحثين في نشأة الشعر التعليمي لدى العرب، فذهب كثير منهم إلى أن العرب لم يعرفوا هذا اللون من الأدب إلا في القرن الثاني الهجري، ثم ذهب بعض هؤلاء إلى أنه نشأ نشأة عربية خالصة، وذهب بعضهم إلى أنه نشأ نتيجة اتصالحهم بالثقافة الوافدة عليهم، إما الهندية أو اليونانية، ولكن المستقرى لشعر العرب يجد أنهم قد عرفوا هذا اللون من الشعر منذ الجاهلية؛ إذ يجد أن كثيراً من فنون العلم قد نظمها شعراء متقدمون، فقد نظم الشاعر عدي بن زيد العبادي (٣٥ ق هـ) قصيدة في منشأ الخلق وقصة خلق آدم وحواء وهبوطهما من الجنة، يقول في مطلعها:

اسمع حديثاً كما يوماً تُحدِّثُه عن ظهر غيبٍ إذا ما سائلٌ سألَا
أنَّ كيف أبدى إلهُ الخلقِ نعمتهُ فينا وعرفنا آياته الأولا

وله أيضا قصيدة أخرى نظم فيها قصة الزَّباء وَجَدِيَّةً وَقَصِيرَ.

ونظم الأحنس بن شهاب التغلبي (٧٠ ق هـ) قصيدة في علم تقويم البلدان ذكر فيها
سُكْنَى قِبَائِلَ نَحْدَ قَبِيلَةَ قَبِيلَةَ، يقول في مطلعها:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى فِي الْبِلَادِ مُقَامُهُ يسائل أطلالا لها لا تُجَابُ
فَلَابِنَةُ حِطَّانَ بْنِ قَيْسٍ مَنَازِلُ كَمَا تَمَقَّ الْعُتُونُ فِي الرَّقِّ كَاتِبُ

ونظم أمية بن أبي الصلت (٥ هـ) مقطوعات في الشعر الديني، فقد تحدث في شعره
عن التوحيد، والإيمان بالله، والموت وعدم الخلود، والبعث والحساب، والدعوة إلى التفكير
في الطبيعة الدالة على قدرة الله عز وجل وغير ذلك مما اشتمل عليه ديوانه.

كذلك نرى الشعر التعليمي موجودا في العصر الأموي، فلخالد بن يزيد ابن معاوية
الأموي (٨٥ هـ) المشهور باهتمامه بالكيمياء منظومات في هذا العلم، ذكر في إحداها
طريقة تحويل المعدن إلى ذهب أو فضة، يقول فيها:

خَذِ الطَّلَقَ مَعَ الْأَشَقِ وَمَا يَوْجَدُ فِي الطَّرْقِ
وَشَيْئًا يُشَبِّهِ الْبَرْقَا فَدَبَّرْهُ بِبَلَا حَرْقِ
فَإِنْ أَحْيَيْتَ مَوْلَاكَ فَقَدْ سُودَّتْ فِي الْخَلْقِ

أما في العصر العباسي فقد ازدهر الشعر التعليمي وراج فنُظمت به كثير من الفنون
والعلوم؛ نظرا لازدهار العلم واتساع المعارف وازدياد الإقبال على العلم مما جعل المتعلمين
يشعرون بمحتاجتهم إلى النظم ليسهل عليهم حفظ المعلومات وتداولها ونقلها؛ لكون النظم
وسيلة سهلة للحفظ والرواية.

ويُعَدُّ ابتداء العلماء في النظم النحوي ارتيادا لطريق نحو أسلوب جديد لتعليم النحو،
كان له آثار بعيدة المدى فيه، من أهمها تنشيط الحركة العلمية؛ إذ كثر إقبال طلاب العلم
على حفظه؛ لأن النظم أسهل حفظا وأيسر استحضارا وأكثر رواجاً من النثر؛ لما فيه من
الأوزان المستحبة والموسيقى المستعذبة.

والنظم العلمي يختلف عن المتن العلمي المنشور، فهو يتسم بالاختصار وإيجاز العبارة،
وبروز التلميح بدلا من التصريح؛ نظرا لما تستلزمه الأوزان الشعرية من حاجة إلى التقديم
والتأخير والحذف ونحو ذلك، فهو يقتضي من الدارس وبخاصة إذا كان يدرس منظومة

موضوعه لغير المبتدئين أن يبذل المزيد من الجهد؛ من أجل أن يدرك ما يتضمنه هذا النظم من الإشارات، ولن يتمكن من بذل الجهد الزائد في تعلم النحو إلا من كان لديه إلمام جيد بالنحو وثقافة حسنة فيه، فبهذا يصبح النظم وسيلة فعّالة في زيادة الحصيلة العلمية لدى المتعلم، مما ينتج عنه رفع المستوى الثقافي للأمة ونشاط الحركة العلمية فيها.

والذي يعنينا هنا هو الحديث عن المنظومات النحوية وبداية النظم في هذا الفن، فبعد أن قرأت كتب النحاة والتراجم والفهارس العامة ظهر لي أن البدايات الأولى للنظم النحوي كانت في أواخر القرن الثاني الهجري، حينما ظهرت الأبيات المفردة المنظومة في مسائل نحوية، وهذه تُعدُّ إرغاصات للمنظومات الطويلة، وأول من نُقل عنه ذلك أبو عثمان المازني (٢٤٧ هـ)، إذ روي عنه نَظْمُ بيت في حروف الزيادة، وهو قوله:

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّيْنِي وَقَدْ كُنْتُ قَدْماً هَوَيْتُ السَّامَانَ

وليس صحيحاً أن النظم النحوي ابتدأ في النصف الأول من القرن الثاني الهجري؛ لعدم صحة ما نسبّه خلف الأحمر (١٩٥ هـ) للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠ هـ) من قصيدة نحوية، والتي أورد منها في كتابه «مقدمة في النحو» البيتين التاليين:

فَانْسُقْ وَصِلْ بِالْوَاوِ قَوْلَكَ كُلُّهُ وَبِ«لَا» وَ«تَمْ» وَ«أَوْ» فَلَيْسَتْ تَصْعُبُ
الْفَاءُ نَاسِقَةٌ كَذَلِكَ عِنْدَنَا وَسَيِّلُهَا رَحْبُ الْمَذَاهِبِ مُشْعَبُ

لأن مَنْ تَأَمَّلَ هذا النظم استبعد نسبته للخليل، ويؤكد هذا أنه لم ينسبها إليه أحد من ترجموا له، وورود رأي فيها لقطرب (٢٠٦ هـ)، وهو تلميذٌ لتلميذ الخليل سيبويه، واستعمال مصطلحات لم تكن معروفة لدى البصريين، كالنسق، والجد، وما لم يُسمَّ فاعله، والخفض، وخلوُّ المنظومة من التعليقات، وهي ما كانت مشهورة في عصر الخليل، إضافة إلى أن روايات تلاميذ الخليل عنه تدل على أنه كان يُعنى بشرح أفكاره النحوية عن طريق التعليم لا التأليف، وقد ذكر أبو بكر الزبيدي (٣٧٩ هـ) أن الخليل لم يرضَ أن يؤلف في النحو حرفاً أو يرسم منه رسماً؛ نزاهة بنفسه، وترفعاً بقدره، يضاف إلى هذا أن منهج المنظومة لا يتَّسِمُ مع منهج العلماء القدماء كالخليل؛ فقد عُرفَ عن الأقدمين خلوصُ كتبهم من المقدمات، بينما هذه المنظومة تحتوي على مقدمة مكونة من ٢٦ بيتاً، أيضاً اقتصرَت هذه المنظومة على ذكر القاعدة النحوية والتمثيل لها دون الولوج في التفصيلات

أو الاستطرادات أو الخلافات أو الخارج عن القاعدة، إضافة إلى إغفالها أبواباً نحوية ترد بصفة غير قليلة في الأساليب العربية، كأنواع المعارف والحال والتمييز والإضافة والعدد وغيرها، وهذا يخالف ما عُرف عن عصر الخليل الذي لم تُلح فيه الرغبة على العلماء في تيسير القواعد النحوية بقدر ما ألحّت عليهم الرغبة العميقة في استكشاف الظواهر وصياغة القواعد.

أسماء العلماء الذين صنفوا في النظم النحوي

١- أحمد بن منصور بن الأغرّ الشنكرى، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ، نظم أرجوزة في النحو والصرف، بلغت أبياتها ٢٩١١ بيتاً، ونظمها سهلاً وعلمها كثيراً، قال في خطبتها فيما نقله عنه أبو حيان: إني اعتمدت تأليف هذه الأرجوزة لَمَّا وجدت كثيراً ممن سبقني إلى مثلها قَصَرَ عن مقصدي فيها بتطويل بعيد المعنى، واختصار نَزَر المجتنى، واخترت أواسط الأمرين بين الإيجاز والإطالة، ولم أُجرّد مذهباً بعينه، لكن عدلت إلى ما كان أقوى حجةً عندي، وذكرت بعض ما اختلفوا فيه كلّياً للإيضاح منه. أ هـ.

فكلامه دليل على أنه قد سبقه أناس نظموا في النحو، مما يؤيد ما ذكر سابقاً من أن النظم النحوي ابتدأ في أواخر القرن الثاني الهجري.

وأول هذه الأرجوزة قوله:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي تَعَالَى وَاسْتَخْلَصَ الْعِزَّةَ وَالْجَلَالَ

وقد أورد أبو حيان من هذه الأرجوزة في كتابه تذكرة النحاة ١٨٥ بيتاً.

٢- جمال الدين أبو القاسم يوسف بن محمد بن يوسف التوزريّ الرشدي، المعروف بابن النحوي، صاحب القصيدة المنفرجة، المتوفى سنة ٥١٣ هـ، له قصيدة نحوية رائية من بحر الطويل سمّاها «اليوسفية»، تقع في ثمان وثلاثين بيتاً، ومطلع هذه القصيدة قوله:

أيا طالب الإعراب دونك جملة من آخره ألفتها لك في شعري
تُعلمك الإعراب وهي قريبة منظمّة يسرّها أيما يسر
ثلاثون بيتاً فرعها وثمانية تعلم يوماً ما يعلم في شهر

وقد شرحها محمد بن أحمد الم رابط اليعقوبي (١٢٢١ هـ)، كما شرحها عمر بن محمد بن أبي بكر المبيض الصيداوي بشرح سماه «الدرة المضية في شرح القصيدة اليوسفية».

٣- أبو محمد القاسم بن علي بن عثمان الحريري، المتوفى سنة ٥١٦ هـ، صاحب المقامات، عمل منظومة من بحر الرجز سمّاها «ملحة الإعراب» بلغت أبياتها ٣٧٧ بيتاً، وتعدّ هذه المنظومة بحق أولى المنظومات النحوية التعليمية، ويعدّ الحريري أول عالم تمكن من توظيف قدرته العملية والشعرية في سبيل تسهيل النحو وتعليمه، فقد اتبع فيها طرقاً

تعليمية جيدة، ساعدت على تعلمها وحفظها، وفعلًا كانت البداية المضنية لكثير من العلماء الذين حفظوها وتعلموها في بداية حياتهم العلمية. وقد طُبعت هذه المنظومة أكثر من مرة. وللحريي شرح لها طبع مرات متعددة.

٤- أبو العباس أحمد بن عبد العزيز بن هشام بن أحمد الفهري الشتمري، كان حَيًّا سنة ٥٥٣ هـ. صنع أرجوزة في النحو، وله أيضا شرحٌ لهذه الأرجوزة.

ويُعد رائد النظم النحوي؛ لأنه استخدم قدرته الموسيقية وتمكنه من الأوزان الخليلية فَعَمِلَ أرجوزة في الغريب وأرجوزة في القراءات، وأرجوزة في الخط، إضافة إلى أرجوزته في النحو؛ مما يؤكد قدرته في الصياغة الموسيقية، ومعرفته لهذه العلوم وإتقانه لها.

٥- مُهَذَّبُ الدين أبو المحاسن مُهَلَّب بن الحسن بن بركات المُهَلَّبِيّ المصري، المتوفى سنة ٥٨٣ هـ، له منظومة في الفوائد النحوية سَمَّاها «نظم الفرائد وحصر الشرائد»، وهي مُؤَلَّفَةٌ من ٩٩ بَيْتًا. ولم يجمع فيها المُهَلَّبِيّ كل أبواب النحو، وإنما نَظَّمَ فيها ٤٩ مسألة من مسائل النحو والصرف، نَظَّمَهَا على ما اتفق له من عروض وقافية، وعلى محور من الشعر مختلفة.

والمسائل التي أوردها المُهَلَّبِيّ في «نظم الفرائد» هي مسائل يحتاج الطالب المتخصص إلى معرفتها، وكثير من المسائل التي أوردها حَصَرَ لمواضع متعددة وردت في كتب النحو في أبواب كثيرة. وَلِلْمُهَلَّبِيِّ شرحٌ لهذه المنظومة. وقد طُبعت هذه المنظومة مع شرحها لِلْمُهَلَّبِيِّ محققة.

٦- الحسين بن أحمد بن خيران البغدادي، المتوفى قبل سنة ٦٠٠ هـ، له أرجوزة جيدة في النحو.

٧- ركن الدين أبو الفضل العراقي بن محمد العراقي القزويني الطاووسي، المتوفى سنة ٦٠٠ هـ، نظم المفصل للزمخشري.

٨- أبو المرجي سالم بن أحمد بن سالم بن أبي الصقر، المعروف بِالْمُتَّجِب، المتوفى سنة ٦١١ هـ، له أرجوزة نحوية، نَظَّمَهَا على أبواب النحو.

٩- أبو عمرو محمد بن عبد الله بن غِيَاث الجذامي الشريشي، المتوفى سنة ٦١٩ هـ، له أرجوزة نَظَّمَ فيها المقدمة الجزولية.

١٠- زين الدين أبو الحسين يحيى بن مُعْطٍ بن عبد النور، المتوفى سنة ٦٢٨ هـ،
صنّف منظومتين نحويتين، هما:

أ - منظومته المشهورة بـ «الدرة الألفية»، وقد نُظِمَها من بحري الرجز والسريع،
وبلغ عدد أبياتها ١٠٢١ بيتا مع المقدمة والخاتمة. وقد شَرَحَها غير واحد من العلماء.

ب - منظومة نحوية بلغت أبياتها عشرة آلاف بيت.

١١- علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ، نظم
كتاب «الضوابط النحوية في علم العربية» لشرف الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله
المرسي، المولود سنة ٥٧٠ هـ، والمتوفى سنة ٦٥٥ هـ.

١٢- عز الدين أبو العباس أحمد بن علي بن مَعْقِل الأزدي المهلي الحمصي، المتوفى
سنة ٦٤٤ هـ، نظم كتاب الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي.

١٣- أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر، المعروف بابن الحاجب، المتوفى سنة
٦٤٦ هـ. له أرجوزة نظم فيها كتابه «الكافية» للملك الناصر داود بن الملك المعظم،
وسمى هذه الأرجوزة «الوافية»، وقد شرح هو هذه المنظومة، وطُبِعَتْ مع شرحها محققة.

١٤- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين الموصلي الخبلي، الملقَّبُ
بِشُعْلَة، والمتوفى سنة ٦٥٦ هـ، نظم كتاب عقود اللمع لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ
في قصيدة لامية من بحر الكامل، سمّاها «العنقود في نظم العقود». وَلِشُعْلَة نفسه شَرْحٌ
لهذه المنظومة.

١٥- جمال الدين أبو زكريا يحيى بن يوسف بن يحيى الصُّرَّصِرِيّ الضرير، المتوفى سنة
٦٥٦ هـ، له منظومة في العربية.

١٦- نجم الدين أبو النصر فتح بن موسى بن حماد الأموي الجزيري القَصْرِيّ، المتوفى
سنة ٦٦٣ هـ، نظمَ المِفْصَل للزَّخَشَرِي.

١٧- شهاب الدين أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي، المتوفى
سنة ٦٦٥ هـ، نظمَ المِفْصَل للزَّخَشَرِي.

١٨- جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي الأندلسي الأصل، المتوفى سنة ٦٧٢ هـ. له مشاركة جيدة في النظم النحوي، إذ صنف خمس منظومات في النحو والصرف، وهي:

أ - الكافية الشافية، وهي أرجوزة جمَعَ فيها ابن مالك معظم مسائل النحو والصرف، وبَسَطَها، ورَتَّبَ الأبوابَ وَضَبَطَها، وَجَلَّا الغامضَ، وَيَسَّرَ العسيرَ، وَضَمَّ الْمُتَشَتَّتَ، وقَرَّبَ البعيدَ حتى ظهرت في صورة كافية عن كل كتاب، شافية للأساتذة والطلاب، قال في مقدمتها:

وهذه أرجوزة مستوفية عن أكثر المصنفات مغنية
تكون للمبتدئين تبصرة وتظفر الذي انتهى بالتذكرة
فليكن الناظر فيها واثقا بكونه إذا يُجارى سابقا
وبلغت أبياتها ٢٧٥٧ بيتا، وقد شَرَحَ ابن مالك نفسه هذه الأرجوزة، وطُبِعَ هذا الشرح محققا. كما شرحها غيره من العلماء.

ب - الخلاصة، وتُسمَّى بالألفية، وهي أرجوزة تزيد عن ألف بيت زيادة يسيرة، وقد طُبِعَ متن الخلاصة مرَّات عديدة. وقد اشتهرت شهرة واسعة فَحَظِيَتْ بالشرح من قِبَلِ عدد كبير من العلماء. والخلاصة اختصارٌ للكافية الشافية، قال في خاتمتها:

وما بجمعه غنيٌّ قد كَمَلُ نَظْمًا على جُلِّ المِهْمَّاتِ اشتمَلُ
أَخَصَى من الكافية الخُلاصةَ كما اقتضى غنى بلا خِصَاصَ
ج - المؤصَّل في نَظْمِ المُفَصَّل.

د - المفتاح في أبنية الأفعال، وتُعرَفُ هذه المنظومة بـ«لامية الأفعال» وهي منظومة من بحر البسيط، لامية الروي، مكونة من ١١٤ بيتا، قال في مقدمتها:

الحمدُ لله لا أبغي به بدلا حمدا يُلْغُ من رِضوانِه الأَمَلا
ثم الصلاة على خير الورى وعلى ساداتنا آلِه وصحبِه الفضَلا
وبعدُ فالفعلُ من يُحكِّمَ تَصَرُّفُه يحزُّ من اللغة الأبوابَ والسُّبُلا
فهاك نَظْمًا محيطا بالمهمِّ وقد يحوي التفاصيل من يستحضرُ الجُمَلا

وقد طُبِعَتْ هذه المنظومة طبعات متعددة. ولهذه المنظومة شروح ليست بالقليلة، طُبِعَ منها ثلاثة شروح: شرحُ ابن الناظم، وشرحا بَحْرَقَ اليميني: المبسوط، والمختصر. هـ - الفوائد في النحو، وهي منظومة نحوية ليست على روي واحد، وقد نثرها في كتابه المسمَّى بـ«الفوائد النحوية والمقاصد المحوية».

١٩- أبو الحسن حازم بن محمد بن الحسن القَرطاجنيُّ الأنصاري الأندلسي، المتوفى سنة ٦٨٤ هـ، له منظومة نحوية من بحر البسيط، مكونة من ٢١٩ بيتاً، وَرَوِيَهَا مِيَمٌ مفتوحة، قال في مقدمتها:

الحمدُ لله مُعَلِّي قَدَرٍ مَنْ عَلِمَا وجاعِلِ العقلِ في سُبُلِ الهدى عَلِمَا
ثم الصلاةُ على المسادي لِسُنَّتِهِ محمدٌ خيرٌ مبعوثٍ به اغْتَصَمَا
وهي منظومة مختصرة مُرَكَّزة على أكثر الأبواب النحوية استعمالاً، مقتصرة على الأشهر من الآراء. وقد كسا القَرطاجنيُّ منظومته مَسْحَةً أدبية نابعة من نَفْحَةِ أديبٍ مُرْهَفٍ الحسِّ، فزادت بهذا جمالاً واكتسبت بهاءً. ونُشِرت هذه المنظومة في آخر ديوان حازم القَرطاجنيُّ، قد ذكر ابن هشام الأنصاري في كتابه المغني ١٤ بيتاً من هذه المنظومة.

٢٠- شهاب الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخليل بن سعادة الخُوينيُّ، المتوفى سنة ٦٩٣ هـ، نَظَّمَ كتاب ابن مالك «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح».

٢١- عز الدين أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن سعيد بن عبد الله الدُميريُّ المعروف بالديرينيُّ، المتوفى سنة ٦٩٤ هـ، له منظومتان نحويتان هما:

أ - المقدمة النحوية، وهي منظومة مُخَمَّسة، مكونة من أربعة وعشرين خمساً، لها نسخة خطية مع شرح لمجهول محفوظة في دار الكتب الظاهرية.
ب - منظومة نحوية من بحر الرجز في ١٣٦ بيتاً، لها نسخة خطية محفوظة في مكتبة جستريني.

٢٢- فخر الدين أبو عاصم علي بن عمر الفقيهي الإسفندريُّ، المتوفى سنة ٦٩٨ هـ، نَظَّمَ كتاب المصباح للمطرزي المتوفى سنة ٦١٠ هـ.

- ٢٣- أبو الحكم مالك بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن المالقي المعروف بابن المرحل، والمتوفى سنة ٦٩٩ هـ، نَظَّمَ أرجوزة في النحو.
- ٢٤- شرف الدين أحمد بن محمود بن عمر بن قاسم الجَنْدِيُّ، المتوفى سنة ٧٠٠ هـ تقريباً، له منظومة في الصرف سَمَّاها «عقود الجواهر»، تقع في ١٧٣ بيتاً، مطلعها:
- بَابُ ذِكْرِ كَفُتَاتِ الْمِسْكِ رِيَاءُ وَلاَحِ كَالدَّرِّ، وَالدَّرِّيُّ مَعْنَاهُ
- ٢٥- فخر الدين محمد بن مصطفى بن زكريا بن خواجا الدَّورَكِيُّ الصَّلْعَرِيُّ، المتوفى سنة ٧١٣ هـ، نَظَّمَ كافية ابن الحاجب.
- ٢٦- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن ظاهر بن عبد الله البالسي المقرئ، المتوفى سنة ٧١٣ هـ، له نظم في العربية.
- ٢٧- برهان الدين إبراهيم بن عمر الجَعْفَرِيُّ الشافعي، المتوفى سنة ٧٣٢ هـ، له منظومة نونية من بحر الكامل.
- ٢٨- أثير الدين أبو حَيَّان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حَيَّان الأندلسي، المتوفى سنة ٧٤٥ هـ، له أرجوزة سَمَّاها «نهایة الإغراب في علمي التصريف والإعراب»، وهي أرجوزة طويلة، تُوفِّيَ قَبْلَ إِكْمَالِهَا.
- ٢٩- بدر الدين أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المشهور بابن أم قاسم، والمتوفى سنة ٧٤٩ هـ، له منظومة في معاني الحروف، وله شرح لها.
- ٣٠- شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد المؤمن بن اللبان الإسعدي الدمشقي المصري، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، له أَلْفِيَّةٌ فِي النَحْوِ ضَمَّنَهَا أَكْثَرَ فَوَائِدِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ وَالْمُقَرَّبِ لِابْنِ عَصْفُورٍ، قِيلَ: (لَمْ يُصَنَّفْ مِثْلُهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ). وَلَهُ عَلَيْهَا شَرْحٌ.
- ٣١- زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر بن الوردی، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، له مشاركات جيدة في النظم النحوي تتمثل فيما يلي:
- أ - التحفة الوردية، وهي أرجوزة مكونة من ١٥٣ بيتاً، وله شرح لها طُبِعَ مُحَقَّقاً.
- ب - اللباب في علم الإعراب، وهي قصيدة نحوية، وله عليها شَرْحٌ.
- ج - تذكرة الغريب، وهي منظومة نحوية. وله عليها شَرْحٌ.
- د - مختصر منظوم لألفية ابن مالك في ١٥٠ بيتاً.

هـ - تحفة الأحباب في اختصار ملحة الإعراب.

و - مختصر منظوم لكتاب اللوحة البدرية في علم العريضة لأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ).

٣٢- علاء الدين طَيْرَسُ بن عبد الله الجُنْدِيُّ النحوي، المتوفى سنة ٧٤٩ هـ، له منظومة سَمَّاها «الطرفة» جَمَعَ فيها بين ألفية ابن مالك وكافية ابن الحاجب وزاد عليهما، وتقع في ٩٠٠ بيت، وله شرح لهذه المنظومة.

٣٣- عفيف الدين أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان بن فلاح الياضي اليميني المكي الشافعي، المتوفى سنة ٧٦٨ هـ، له قصيدة في نحو ثلاثة آلاف بيت مشتملة على ما يقرب من عشرين علما منها النحو والصرف.

٣٤- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عيسى بن عبد الله السلسيلي، المتوفى سنة ٧٧٠ هـ، نَظَّمَ أرجوزة في التصريف.

٣٥- جمال الدين أبو الْمُظَفَّر يوسف بن محمد بن مسعود السُرْمَرِيُّ، المتوفى سنة ٧٧٦ هـ، له قصيدة نحوية سماها «اللؤلؤة في النحو» تقع في ١٦٢ بيتا، نظمها على بحر البسيط، وَرَوَّيْهَا لَمْ مفتوحة، قال في مقدمتها:

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يَرْتَضِيهِ عَلَى مَا مِنْ أَفَانِينَ فَضَّلَ مِنْهُ لِي نَحْلَا
ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ الْوَرَى وَعَلَى آلِ وَصَحْبٍ لَهُ مَعَ مَنْ قَفَا وَتَلَا
وقد اقتصر فيها على المهم من قواعد النحو؛ لأنه وضعها للمبتدئين؛ إذ قال في مقدمتها:

وَهَذِهِ بَبْدَةٌ لَخَصَصْتُهَا عَجَلًا لِطَالِبٍ جَاءَ يَتَغَيَّي عِلْمَهُ عَجَلًا
وله شرح لها، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.

٣٦- أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عمران الفَزَارِيُّ السَّلَاوِيُّ، الشهير بِالْمِجْرَادِيِّ، المتوفى سنة ٧٧٨ هـ، له قصيدة من بحر الطويل تقع في ٧١ بيتا، نظمها في قواعد الإعراب وسَمَّاها «لامية الجمل»، قال في مطلعها:

حَمَدْتُ إلهي ثُمَّ صَلَّيْتُ أَوَّلًا عَلَى سَيِّدِ الرِّسَالِ الْكَرَامِ ذَوِي الْعِلَا

وقد طُبِعَتْ في فاس سنة ١٣١٧ هـ ضمن مجموع، وَطُبِعَتْ أيضًا مع شرحها لعلّي بن أحمد الرّسْمُوْكِيّ، المتوفى سنة ١٠٤٩ هـ، الْمُسَمَّى «ميرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية».

٣٧- عبد الرحيم بن علي بن هبة الله الإسنائي الصوفي، المتوفى سنة ٧٧٩ هـ، له منظومة نحوية سَمَّاها «المفيد».

٣٨- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهَوَّاري الأندلسي الضرير، المتوفى سنة ٧٨٠ هـ، له مختصر منظوم للملحة الإعراب سَمَّاها «المنحة في اختصار الملحة»، يقع في ٢١٠ أبيات، قال في مطلعها:

أقول والحمدُ أَجَلُ القولِ نحمدك اللهم يا ذا الطولِ

٣٩- تقي الدين عبد الرحمن بن أحمد بن علي الواسطي البغدادى القاهري، المتوفى سنة ٧٨١ هـ، نظم المقدمة النحوية «غاية الإحسان في علم اللسان» لأبي حيان النحوي (٧٤٥ هـ).

٤٠- عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن محمد بن بَرْدَس بن نصر البعلبي الحنبلي، المتوفى سنة ٧٨٦ هـ، له منظومة نحوية نَظَّمَ بها كتاب «الطرفة في النحو» لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الهادي المقدسي.

٤١- أبو القاسم محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن علي الغساني البرجي الغرناطي، المتوفى سنة ٧٨٦ هـ، له منظومة في المبنيات تقع في ١٢٨ بيتاً.

٤٢- شهاب الدين أحمد بن موسى بن نصر الله علي الخزرجي، المعروف بابن الوكيل، المتوفى سنة ٧٩١ هـ، له مختصر منظومٌ لملحة الإعراب.

٤٣- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن زيد الدَّثْدَرِي المقرئ المعروف بالبقراط، من أعيان القرن الثامن، نظم مختصراً لملحة الإعراب.

٤٥- شمس الدين أحمد بن إسماعيل بن عبد الله بن محمد البغدادى الأصبهاني المعروف بابن المقرئ، من أعيان القرن الثامن، نظم عوامل المجراني.

٤٦- إمام الدين عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن مذكور، من علماء القرن الثامن، له منظومة نحوية سَمَّاها «الكافية في النحو».

٤٧- سراج الدين أبو عبد الله عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد الشَّرْجِي الرِّبِيدِي
اليميني، المتوفى سنة ٨٠٢ هـ، له في النحو منظومتان هما:
أ - نَظْمُ المقدمة المحسبة لابن بابشاذ (٤٦٩ هـ)، نَظْمَهَا في أرجوزة تقع في ألف
بيت.

ب - نَظْمُ المختصر في النحو للحسن بن أبي عباد (٥٩٠ هـ تقريبا).
٤٨- برهان الدين إبراهيم بن إسماعيل النقيب بن إبراهيم المقدسي النابلسي الحنبلي،
المتوفى سنة ٨٠٣ هـ، نَظْمُ الآجرومية.
٤٩- أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، المتوفى سنة ٨٠٧ هـ، له
منظومة في التصريف سَمَّاها «البسط والتعريف في نظم ما جُلَّ من التصريف»، تقع في
٤٠٩ أبيات، قال في مطلعها:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَوَّلَنَا نِعَمَهُ وَبَالِحَجًا فَضَّلَنَا

٥٠- شمس الدين محمد بن محمد بن محمد الخضر الزبيري العيزري الشافعي، المتوفى
سنة ٨٠٨ هـ، نَظْمُ أرجوزة في العربية سماها «قضم الضَّرَب في نظم كلام العرب».
٥١- شهاب الدين أحمد بن محمد بن منصور بن عبد الله الأشموني الحنفي، المتوفى سنة
٨٠٩ هـ، نَظْمُ النحو في قصيدة لامية القافية سَمَّاها «التحفة الأدبية في علم العربية»، وله
عليها شرح مفيد.

٥٢- ميمون غلام الفخار، المتوفى سنة ٨١٠ هـ، له منظومة نحوية نَظْمُهَا
الآجرومية.

٥٣- جلال الدين أبو الفتح نصر الله بن أحمد بن محمد بن عمر التُّسْتَرِي البغدادي
الحنبلي، المتوفى سنة ٨١٢ هـ، نَظْمُ العوامل المائة للجرجاني.

٥٤- محب الدين أبو الوليد محمد بن محمد بن محمد بن محمود بن غازي، المعروف
بابن الشَّحْنَة، والمتوفى سنة ٨١٥ هـ، له أرجوزة نحوية في مائة بيت، قال في مطلعها:
عَقْدٌ فَرِيدٌ قَدْ أَتَى فِي النَّحْوِ لَيْسَ لَهُ فِي حُسْنِهِ مِنْ نَحْوِ

٥٥- شهاب الدين أحمد بن محمد بن عماد الدين بن علي بن الهائم، المتوفى سنة ٨١٥ هـ، نَظَّمَ كتاب «قواعد الإعراب» لابن هشام في ٣٨ بيتاً في منظومة سَمَّاها «تحفة الطلاب في نَظْمِ قواعد الإعراب»، قال في مطلعها:

الحمدُ لله على التعليم وأفضلُ الصلاة والتسليم

ولابن الهائم شرحان لهذه المنظومة: مطول، ومختصر.

٥٦- جمال الدين أبو حامد محمد بن عبد الله بن ظهيرة بن أحمد القرشي المخزومي المكي، المتوفى في سنة ٨١٧ هـ، نظم قواعد الإعراب لابن هشام، لها نسخة محفوظة في مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت.

وقد شرحها العلامة الشيخ عبد الرحمن السعدي بشرح سَمَّاه «التعليق وكشف النقاب على نظم قواعد الإعراب»، وطُبِعَ محققاً والمنظومة في آخره دون نسبة لها.

٥٧- شهاب الدين أحمد بن يهودا الدمشقي الطرابلسي الحنفسي، المتوفى سنة ٨٢٠ هـ، نَظَّمَ تسهيل الفوائد لابن مالك في ٧٠٠ بيت، وتوفي قبل إكماله.

٥٨- نجم الدين محمد بن أبي بكر بن علي بن يوسف الدُرُوي المكي المرجاني، المتوفى سنة ٨٢٧ هـ، نَظَّمَ قصيدة مفيدة في الحروف سَمَّاها «مساعد الطلاب في الكشف عن قواعد الأعراب» ضَمَّنَهَا ما ذكره ابن هشام من معاني الحروف في كتابيه «المغني» و«قواعد الإعراب» وما ذكره غيره، وله شرح لهذه القصيدة.

٥٩- زين الدين أبو سعيد شعبان بن محمد بن داود القرشي، المعروف بالآثاري، والمتوفى سنة ٨٢٨ هـ، له مشاركة جيدة في النظم النحوي تَمَثَّلُ في المنظومات التالية:

أ - كفاية الغلام في إعراب الكلام، وتُعرف بألفية الآثاري، وهي منظومة مكونة من ١٠٣٠ بيتاً، سار في ترتيبها على وفق ترتيب المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، وقد طُبِعَتْ محققة، وله عليها شرح سَمَّاه «المهتد في شرح الكفاية»، منه نسخة في دار الكتب المصرية، كما أنه أعربها بمصنَّف سَمَّاه «النهاية في إعراب الكفاية».

ب - الخلاوة السكرية، وهي أرجوزة نحوية، شرحها بشرح سَمَّاه «القلادة الجوهريّة في شرح الخلاوة السكرية».

ج - عَنَانُ العربية، وهي أرجوزة في النحو.

- د - قصيدة نحوية من بحر الطويل لامية الرُّويّ، تقع في ٤٩٩ بيتاً، طبعت محققة.
- ٦٠- أبو بكر محمد بن محمد بن عاصم القيسي الغرناطي، المتوفى سنة ٨٢٩ هـ، له أرجوزة نحوية سمّاها «الموجز في النحو»، تتكون من مائة وبيتين، ومطلعها:
- بمحمد رب العالمين أبداً في كل أمر وإليه ألبأ
- ٦١- شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف المعروف بابن الجزري، والمتوفى سنة ٨٣٣ هـ، له منظومة سمّاها «الجوهرة في النحو».
- ٦٢- فخر الدين عثمان بن أحمد بن عثمان بن محمود النقاش الأموي الدمشقي الشافعي المعروف بابن ثقاله، والمتوفى بعد سنة ٨٣٧ هـ، له منظومة غزلية في الصرف.
- ٦٣- صدر الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن مظفر البلقيني الشافعي المعروف بابن شهاب، والمتوفى سنة ٨٣٩ هـ، نَظَّمَ أرجوزة في النحو تزيد عن ثمانين بيتاً.
- ٦٤- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق العجيسي التلمساني، المعروف بحفيد ابن مرزوق أو الحفيد، والمتوفى سنة ٨٤٢ هـ، نَظَّمَ أرجوزة اختصر فيها ألفية ابن مالك.
- ٦٥- محب الدين أبو الفضل أحمد بن نصر الله بن أحمد بن محمد التستري بن عمر الحنبلي، المتوفى سنة ٨٤٤ هـ، اختصر ألفية ابن مالك نظماً.
- ٦٦- عمر بن يوسف بن عبد الله بن محمد اللخمي المالكي العفيني المعروف بالبسلقوني، المتوفى بعد سنة ٨٤٤ هـ، له عدة أراجيز في العربية.
- ٦٧- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن زين بن محمد النحراري المصري الشافعي، المعروف بابن الزين، والمتوفى سنة ٨٤٥ هـ، شَرَحَ ألفية ابن مالك نَظْماً.
- ٦٨- برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن علي المري المقدسي الشافعي، المتوفى بعد سنة ٨٥٣ هـ، نَظَّمَ «شذور الذهب» لابن هشام الأنصاري.
- ٦٩- شهاب الدين أبو محمد أحمد بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عرب شاه، المعروف بابن عرب شاه، والمتوفى سنة ٨٥٤ هـ، له منظومتان في النحو والصرف، هما:
- أ - مقدمة منظومة غزلية في النحو، في نحو مائتي بيت.
- ب - قصيدة غزلية بديعة في الصرف.

٧٠- بدر الدين عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن أحمد بن علي السعدي العبّادي الخزرجي الأنصاري المقدسي الشافعي، المعروف بابن غانم، والمتوفى في حدود سنة ٨٥٦هـ، نَظَّمَ قصيدة نحوية لابنه ميمية من بحر الرمل سَمَّاها «العقد»، وله عليها شرح سَمَّاه «الدر اليتيم في حل العقد النظيم».

٧١- محب الدين أبو القاسم محمد بن محمد بن محمد بن علي بن إبراهيم بن عبد الخالق التُّوَيِّرِيُّ القَاهِرِيُّ المِصْرِيُّ المالكِيُّ، المتوفى سنة ٨٥٧ هـ، له أرجوزة في النحو والصرف والعروض والقوافي مؤلفة من ٥٤٥ بيتاً، سَمَّاها «المقدمات الكافية في النحو والصرف والعروض والقافية» ضَمَّنَهَا ألفية ابن مالك وأوضح المسالك لابن هشام مع زيادات. وله عليها شرح.

٧٢- علي بن يوسف بن أحمد اليمني الشافعي المعروف بالغزولي، المتوفى سنة ٨٦٠هـ، له منظومة نحوية تقارب ألفي بيت سَمَّاها «الحجة على البهجة».

٧٣- يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العقيلي الزُّرْمَانِي العَجِيسِي، المتوفى سنة ٨٦٢هـ، شَرَحَ ألفية ابن مالك نظماً.

٧٤- برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد بن داود البيضاوي الزمزمي المكي الشافعي، المتوفى سنة ٨٦٤ هـ، له منظومة نحوية سَمَّاها «المرشدة».

٧٥- زين الدين أبو محمد خلف بن محمد بن محمد بن علي المشالي الشيشيني الشاذلي، المتوفى سنة ٨٧٤ هـ، له منظومة في العربية.

٧٦- عز الدين أبو البركات أحمد بن إبراهيم بن نصر الله الكِنَانِي، إمام الخنابلة في عصره، المتوفى سنة ٨٧٦ هـ، له في النحو منظومتان هما:

أ - مختصر ألفية ابن مالك، وَضَمَّ إليها علم الخط وخاتمة، وجاءت فيما يزيد عن ٦٠٠ بيت، وله شرحان لهذا المختصر، أحدهما للعبارة، والآخر يزيد عليه بالأمثلة.

ب - مقدمة مختصرة كالتحفة الوردية، وله عليها شرح.

٧٧- علاء الدين علي بن محمد السمرقندي الرومي الحنفي الشهير بالقوشجي، المتوفى سنة ٨٧٩ هـ، له منظومة في الصرف سَمَّاها «عنقود الزواهر في نَظْمِ الجواهر».

٧٨- عبد العزيز بن عبد الواحد اللَّمَطِيُّ المكناسيُّ الميمونيُّ، المتوفى في حدود سنة ٨٨٠ هـ، له ألفية في النحو ضمنها ألفية ابن مالك، ومنظومة اشتملت على نيف وعشرين فنا.

٧٩- شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن عمر الشُّعْرِيّ الحلبي الشافعي، المتوفى قريبا من سنة ٨٨٥ هـ، له منظومتان نحويتان هما:

أ - ملحّة الوارد بمدح زين الشاهد.

ب - نظم عوامل الجرجاني.

٨٠- يوسف بن أحمد بن داود العيني الشُّعْرِيّ الشافعي، المتوفى سنة ٨٨٥ هـ، نَظَّمَ تصريف العزي، وله شرح لهذا النظم.

٨١- جمال الدين أبو المحاسن يوسف الواسطي الشافعي، من أعيان القرن التاسع، اختصر «ملحة الإعراب» نظما.

٨٢- شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمن المالكي المعروف بالخلُوف، والمتوفى سنة ٨٩٩ هـ، له منظومتان هما:

أ - نَظَّمَ تصريف الأسماء والأفعال سَمَّاه «جامع الأقوال في صيغ الأفعال».

ب - نَظَّمَ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري.

٨٣- فتح الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، من أعيان القرن التاسع، نظم كتاب «قواعد الإعراب» لجَدِّ أبيه جمال الدين بن هشام الأنصاري.

٨٤- عبد الله بن أحمد بن علي بن أحمد بامخرمة الحميري الحَضْرَمِيُّ الشافعي، المتوفى سنة ٩٠٣ هـ، له ألفية في النحو.

٨٥- أبو التَّجَا محمد بن خلف بن محمد بن محمد بن علي المصري الشافعي، المولود سنة ٨٤٩ هـ، والمتوفى بعد سنة ٩٠٤ هـ، له منظومتان في النحو والصرف، هما:

أ - نَظَّمَ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري، سَمَّاه «لباب المغني»، وهي أرجوزة تقارب أبياتها ألفين ومائتي بيت.

ب - نَظَّمَ الشافية لابن الحاجب.

٨٦- محيي الدين أبو الفتوح عبد القادر بن إبراهيم بن سليمان المحلي الشافعي المعروف بابن السفية، والمتوفى سنة ٩٠٧ هـ، نَظَّمَ «شذور الذهب» لابن هشام الأنصاري.

٨٧- أبو البقاء محمد بن علي بن خلف الأحمدي الشافعي، المتوفى بعد سنة ٩٠٩ هـ، نَظَّمَ «قواعد الإعراب» لابن هشام بمنظومة سَمَّاها «بهيجة القواعد في نظم القواعد».

٨٩- الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضرى السيوطي، المتوفى سنة ٩١١ هـ، له عدد من المنظومات النحوية، وهي:

أ - الفريدة، وهي أَلْفِيَّةٌ، نظمها من بحر الرجز في ألف بيت، طُبِعَتْ قديمًا، وله عليها شَرْحٌ سَمَّاها «المطالع السعيدة في شرح الفريدة»، طُبِعَ محققا.

ب - الرِّقَّةُ في مختصر الألفيَّة، أي: ألفية ابن مالك، اختصرها نظما في ٦٣٠ بيتا.

ج - الفُلكُ المشحون في أنواع الفنون، وهو نَظْمٌ لكتابه «التذكرة في العربية».

د - مختصر ملحة الإعراب، اختصرها نظما في ١٢٠ بيتا.

هـ - الشَّهْدُ في النحو، وهي منظومة مؤلفة من ٧٠ بيتا.

و - المَوْشَحَةُ النحوية في علم العربية، وهي موشحة من بحر المنسرح.

٩٠- نور الدين علي بن الحسن الشافعي المقرئ الشهير بالسَّنْهُورِيّ، والمتوفى سنة

٩١٣ هـ، نَظَّمَ «الآجرومية» في قصيدة من بحر الطويل لامية الروي سَمَّاها «العلوية في نَظْمِ الآجرومية»، تقع في واحد وعشرين ومائتي بيت، يقول في مطلعها:

يقولُ عليّ الرَّاجِي عَفْوَاً مُبَجَّلًا بدأتُ بيسم الله في النظم أوْلا

وقد شرحها بشرح سَمَّاها «التحفة البهية في شرح العلوية في نَظْمِ الآجرومية».

٩١- برهان الدين إبراهيم بن حسن النَّبِيسِيّ الشَّيْشَرِيّ، المتوفى سنة ٩١٥ هـ،

نَظَّمَ كافية ابن الحاجب وزاد عليها في قصيدة تائيّة من بحر الطويل سَمَّاها «نهاية البهجة»، وتقع في أكثر من ٩٠٠ بيت.

٩٢- جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك بن عبد الله الحِمِيرِيّ الحَضْرَمِيّ الشهير

ببَحْرَق، والمتوفى سنة ٩٣٠ هـ، له منظومتان نحويتان هما:

أ - أرجوزة في معاني الحروف تقع في ٢٤٩ بيتاً، سَمَّاها «فتح الرءوف في معاني الحروف وما في معناها من الأسماء والظروف».

ب - اختصار ألفية ابن مالك، وله شرح لهذا المختصر.

٩٣- إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الحسيني، المتوفى بعد سنة ٩٣٨ هـ، له منظومة نحوية سَمَّاها «العروس» تقع في ١٤٠٠ بيت.

٩٤- برهان الدين إبراهيم بن ولي بن نصر خُجَّاء بن حسين الذُّكْرِيُّ المقدسيُّ الغزيُّ الحنفيُّ، المعروف بابن ولي، والمتوفى سنة ٩٦٠ هـ، نَظَّمَ المقدمة الآجرومية مع زيادات لطيفة عليها، وَسَمَّاها «الدرر البرهانية في نظم الآجرومية».

٩٥- عبد العزيز بن عبد الواحد بن محمد بن موسى المكناسي المغربي المالكي، المتوفى سنة ٩٦٤ هـ، له منظومة في النحو سَمَّاها «غنية الإعراب»، وأخرى في الصرف سَمَّاها «تحفة الأحباب».

٩٦- زين الدين بن علي بن أحمد بن محمد العاملي الجبعي الشيعي، المعروف بالشهيد الثاني، والمتوفى سنة ٩٦٦ هـ، له منظومة نحوية، وله عليها شرح.

٩٧- جمال الدين حسين بن علي بن عبد الرحمن الحَصَنَكْفِيُّ الشافعي، المتوفى سنة ٩٧١ هـ، نَظَّمَ كتاب «التصريف العزي» بمنظومة سَمَّاها «التعريف في نظم التصريف».

٩٨- يحيى بن شرف بن عبد الوهاب الشافعي الشامي، المتوفى في حدود سنة ٩٧٢ هـ، نَظَّمَ المقدمة الآجرومية بمنظومة سَمَّاها «الدرة البهية في نظم الآجرومية».

٩٩- عبد الوهاب بن أحمد بن علي التلمساني الشعرائي، المتوفى سنة ٩٧٣ هـ، له مختصر منظوم لألفية ابن مالك.

١٠٠- شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الأنصاري، المتوفى سنة ٩٧٤ هـ، له أرجوزة نَظَّمَ فيها الآجرومية في ٢٦٠ بيتاً تقريباً، وله عليها شرح.

١٠١- زين الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبد السلام بن أحمد البتروني، المتوفى سنة ٩٧٧ هـ، له أرجوزة نَظَّمَ فيها كتاب «التصريف العزي».

١٠٢- نجم الدين أبو المواهب محمد بن أحمد بن علي السكندري القِطِيّ المصري الشافعي، المتوفى سنة ٩٨١ هـ، اختصر «ملحة الإعراب» نظماً وسمّاه «اللمحة في اختصار الملحة».

١٠٣- عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عامر الأخضري المغربي المالكي، المتوفى سنة ٩٨٣ هـ، نظّم المغني لابن هشام.

١٠٤- بدر الدين أبو البركات محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن بدر الغزي العامري الشافعي، المتوفى سنة ٩٨٤ هـ، له المنظومات النحوية التالية:
أ - شرح كبير لألفية ابن مالك في عشرة آلاف بيت سمّاه «البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية».

ب - شرح صغير لألفية ابن مالك في ٤٥٠٠ بيت تقريباً، لخص فيه الكبير.

ج - مختصر ملحة الإعراب، سمّاه «اللمحة في اختصار الملحة».

د - نظّم المقدمة الآجرومية، سمّاه «الدرة المضية في نظم الآجرومية»، وهو أرجوزة تبلغ ١١٠ أبيات.

١٠٥- شرف الدين يحيى بن نور الدين أبي الخير بن موسى العمريّ الشافعي، المتوفى بعد سنة ٩٨٩ هـ، نظّم الآجرومية في أرجوزة تبلغ ٢٥٠ بيتاً، وسمّاه «السدرة البهية في نظم الآجرومية»، طُبعت قديماً.

١٠٦- جمال الدين محمد بن أبي بكر الأشعر اليميني الشافعي، المتوفى سنة ٩٩١ هـ، له ألفية في النحو.

وبعد هذا العرض الذي جُمع فيه المنظومات النحوية حتى نهاية القرن العاشر نجد أن عدد العلماء الذين شاركوا في النظم النحوي بلغ أكثر من مائة عالم، وقدّموا لأبناء الأمة الإسلامية أكثر من ١٤٠ منظومة في النحو والصرف، ومن هذا يتبيّن لنا مدى الجهد الفائق الذي بذله هؤلاء العلماء في سبيل خدمة لغة القرآن، وذلك بتيسير معرفة القواعد النحوية وتسهيل تعلمها لأبناء الأمة الإسلامية، فجزاهم الله عن أبناء الأمة أحسن الجزاء، وأجزل لهم المثوبة والعطاء.

ترجمة المؤلف

جمال الدين السُّرْمَرِي

(٦٩٦ - ٧٧٦ هـ = ١٢٩٧ - ١٣٧٤ م)

اسمه ونسبه:

هو يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد بن علي بن إبراهيم العبادي، السُّرْمَرِي، ثم
الدمشقي الحنبلي، وكنيته أبو المظفر، ولقبه جمال الدين.
نزىل دمشق: حافظ للحديث، من علماء الحنابلة.

ولد سنة ٦٩٦ هـ، في مدينة سر من رأى، وهي سامراء حاليا من مدن العراق.
علمه:

هو محدث ولغوي وفقه وذو فنون عدة، أخذ إجازاته العلمية وسماعه من علماء
بغداد، ومنهم الصفي عبد المؤمن بن عبد الحق، وأبي الثناء محمود بن علي السدوقي،
وغيرهما، ثم رحل لبلاد الشام، وسمع من ابن عبد الدائم في دمشق، وتفقه على سراج الدين
الحسين بن يوسف التبريزي، وآخرين.

برع في اللغة العربية، والفرائض، ونظم وحدث وأفاد وكان ينهج منهج ابن تيمية.
وله مؤلفات كثيرة تجاوزت المائة كتاب ورسالة.
أخذ عنه ابن رافع السلامي مع تقدمه عليه، وحدث عنه، وذكره في معجمه، ولكنه
مات قبله.

مؤلفاته

- ١- أحكام الذريعة إلى أحكام الشريعة.
- ٢- الأربعون الصحيحة فيما دون أجر المنيحة.
- ٣- الأرجوزة الجلية في الفرائد الحنبلية.
- ٤- الإفادات المنظومة في العبادات المختومة.
- ٥- الثمانيات (في علم الحديث النبوي وتخريجيه).
- ٦- الجراد وما في شأنه من الصلاح والفساد.
- ٧- الحمية الإسلامية في الانتصار للمذهب ابن تيمية.

- ٨- الخصائص والمفاخر لمعرفة الأوائل والأواخر.
 - ٩- ذكر القلب الميت.
 - ١٠- شفاء الآلام في طب أهل الإسلام.
 - ١١- عمدة الدين في فضل الخلفاء الراشدين.
 - ١٢- صحاح الأحكام وسلاح الحكام.
 - ١٣- عجائب الاتفاق وغرائب ما وقع في الآفاق.
 - ١٤- غيث السحابة في فضل الصحابة.
 - ١٥- الروضة المورقة في الترجمة المونقة، (وفيه ترجمته وذكر مؤلفاته).
 - ١٦- نهج الرشاد في نظم الاعتقاد.
 - ١٧- شرح اللؤلؤة في علم العربية. وهو الكتاب الذي بين أيدينا.
- وفاته:

تجاوز عمره الثمانين وأقعد بآخره، وتوفي في دمشق في ٢١ جمادى الأولى سنة ٧٧٦هـ، ودفن في مقبرة الصوفية.

مصادر الترجمة:

- ١- شذرات الذهب ٦/٢٤٩.
- ٢- بغية الوعاة ١/٤٣٣.
- ٣- الأزهرية ٢/٦٣٧.
- ٤- فيرس الفهارس ٢/٢٨٤.
- ٥- الأعلام للزركلي ٨/٢٥٠.

نص المنظومة

- ١- الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يَرْتَضِيهِ عَلَى
- ٢- ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ الْوَرَى وَعَلَى
- ٣- وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ زَيْنٌ فَافِنْ عُمْرَكَ فِي
- ٤- ثُمَّ الْكَلَامُ بِلَا تَخْوَ لِمُسْتَمِعٍ
- ٥- تَرَى الشَّرِيفَ مَتَى يَلْحَنُ يَهْنُ وَتَرَى الْـ
- ٦- وَهَذِهِ تَبْذُوه لَخَصَصْتُهَا عَجَلًا
- ٧- ثَلَاثَةٌ هِيَ أَلْوَاغُ الْكَلَامِ فَقَطُّ
- ٨- فَمِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمِ الْجَرُّ نَحْوُ عَلَى
- ٩- وَالضَّرُّ وَالنَّفْعُ كـ (الْمَجْرَانُ أَمْرَضَنِي
- ١٠- وَآيَةُ الْفِعْلِ (قَدْ) مَعَ (سَوْفَ) نَحْوُ قَدْ أَلِـ
- ١١- وَالْأَمْرُ كـ (امْشِ) فَأَمَّا الْحَرْفُ لَيْسَ لَهُ
- ١٢- فَالْأَسْمُ مَا بَيْنَ مَتَكُورٍ وَمَعْرِفَةٍ
- ١٣- دُخُولَ (رُبِّ) ضَرْبِيحًا أَوْ مُقَدَّرَةً
- ١٤- كـ (أَنْتَ وَأَنْتِي وَزَيْدٌ وَالَّذِي وَأَنَا
- ١٥- وَالْفِعْلُ مُنْقَسِمٌ مُسْتَقْبَلٌ كـ (يَلِي)
- ١٦- فـ (أَمْسَ) آيَةُ مَاضِيَةٍ وَ(لَمْ) عَلَّمُ الْـ
- ١٧- وَضَمُّ صَدْرِ الرُّبَاعِي وَأَقْطَعْنَاهُ مِنَ الْـ
- ١٨- وَإِنْ بَدَأَتْ بِهِمْزِ الْوَصْلِ ضُمُّ كَثَا
- ١٩- وَأَصْلُ الْإِعْرَابِ لِلْأَسْمَاءِ مُفْتَرَضٌ
- ٢٠- فَالْفِعْلُ إِنْ شَابَهُ الْأَسْمَاءُ تُعْرَبُ
- ٢١- وَأَرْبَعُ رَتَبُ الْإِعْرَابِ تُعْرَفُهَا
- ٢٢- كَذَا الْبِنَاءُ أَرْبَعٌ أَيْضًا فَضَمَّتْهُ

مَا مِنْ أَفَانِينَ فَضَّلَ مِنْهُ لِي نَحْلًا
 آلٍ وَصَحْبٍ لَهُ مَعَ مَنْ قَفَا وَتَلَا
 تَحْصِيلِ مَا اسْتَطَعْتَ مِنْهُ وَأَعْصِرْ مَنْ عَذَلَا
 مِثْلُ الطَّعَامِ بِلَا مَلِجٍ لِمَنْ أَكَلَا
 وَضِيعٌ إِنْ يَأْتِ بِالْإِعْرَابِ قَدْ نَبَلَا
 لِطَالِبٍ جَاءَ يَتَغَيَّبِي عِلْمَهُ عَجَلَا
 الْأَسْمُ وَالْفِعْلُ ثُمَّ الْحَرْفُ قَدْ نُقِلَا
 زَيْدٌ دِيُونٌ وَعَنْ أَوْطَانِهِ رَحَلَا
 وَالْوَصْلُ يَشْفِي فُوَادِي لَيْتَهُ حَصَلَا
 فَفَضُّوا وَسَوْفَ يُؤَاتُونَ الْهُدَى ذُلَلَا
 عَلَامَةٌ نَحْوُ هَلْ، لَوْ، عَلَى، مَعَ، لَا
 فَالْتَّكْرَارُ مَا دَخَلَتْهُ (أَلْ) وَمَا قَبْلَا
 وَمَا عَدَاهُ فَبِالْتَّعْرِيفِ قَدْ شُمِلَا
 وَهُمْ وَهْنٌ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ أَهْلُ بِلَا
 وَالْأَمْرُ كـ (اقْبِلْ) وَمَاضٍ نَحْوُ (قَدْ قَتَلَا)
 مُسْتَقْبَلٌ اَعْرِفَهُمَا بِالْآيَتَيْنِ كِلَا
 مَاضِي كـ (أَفْتَاهُ يُفْتِيهِ بِمَا جَهَلَا)
 نِيهِ فِي الْأَمْرِ كـ (ارْكُلْ) وَهُوَ مِنْ رَكَلَا
 أَمَّا الْبِنَاءُ فَلِلْأَفْعَالِ قَدْ جُعِلَا
 وَأَيْنَ اسْمًا أَشْبَهَ حَرْفًا يُلَفُّ قَدْ سَهِّلَا
 رَفَعَ وَنَضَبَ وَجَرَّ جَزَمَهُنَّ تَلَا
 وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالْإِسْكَانُ خُذْهُ وَلَا

والجَرُّ أَضْبَحَ بِالْأَسْمَاءِ مُخْتَفِلًا
 مَبْنِيَّةٌ كُلُّهَا وَاضْرِبْ لَذَا مَثَلًا
 وَلَمْ يَقْضِ نَحْبًا فَكَلَّا عَامِلٌ عَمَلًا
 مَعَ الْعَوَامِلِ عَنْ مَرَسُومِهَا حَوَلًا
 كَوْنٌ وَفَقْتُ وَأَغْرِبْ مِنْهُ مُقْتَبِلًا
 وَارْفَعُهُ إِنْ نَاصَبَ أَوْ جَازَمَ عَزَلًا
 إِنْ صَحَّ بِالضَّمِّ وَالتَّنْوِينِ إِنْ وَصَلًا
 وَعَوَضْنِ أَلْفًا عَنْ ثَوْنِهِ بَدَلًا
 وَزُرْتُ خَيْرَ الرَّايَا رَاكِبًا حَمَلًا
 مَلَسَاءُ عَنْ رُتَبِ الْإِغْرَابِ قَدْ خُذَلَا
 مِنْ قَبْلِهَا كَسْرَةً فَالْتَضَبَ قَدْ حَمَلَا
 فِي ذَا نَحَا الْمُتَقَيِّ وَذَاكَ صِدْتُ طَلَا
 إِغْرَاهَا بِحُرُوفِ اللَّيْنِ مُشْتَغَلَا
 يَاءُ الضَّمِيرِ سَوَى (ذُو) إِنْ أَضْفَتْ فَلَا
 وَالتَّضَبُّ وَالْجَرُّ (يَاءُ) وَالثَّوْنُ قَدْ شَكَلَا
 وَالْفَتْحُ فِي ثَوْنٍ جَمَعَ إِنْ أَضْفَتْ جَمَلَا
 عَمَرُو مِنَ الْأَخْمَرَيْنِ الْحَلِيِّ وَالْحُلَلَا
 ذَا الثَّوْنِ فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ لِمَنْ عَقَلَا
 خَيْرًا مَعَ الْمُكَرَّمِينَ الْحُورَ وَالْخُولا
 وَالتَّاءُ مَضْمُومَةٌ مِنْ هَائِهِ بَدَلَا
 ك (الْغَانِيَاتُ مَنْحَنَ الْعَاطِلَاتِ حَلَى)
 كَالْفَرْدِ يُعْرَبُ ك (أَهْوِ الْأَعْيُنِ السَّجَلَا)
 يَضِيقُ مُخْتَصِرِي عَنْ حَصْرِهَا جُمَلَا
 غَزَّ الْعَوَالِي لِلْأُبْرَارِ أَتَبَرَّتْ نُزَلَا

٢٣- فَلَا سَمُ وَالْفِعْلُ مَرْفُوعٌ وَمُنْتَصِبٌ
 ٢٤- وَالْجَزْمُ بِالْفِعْلِ مُخْتَصَرٌ وَأَخْرُفْهُمْ
 ٢٥- كَقَامَ زَيْدٌ سَقَى عَمْرًا عَلَى ظَمًا
 ٢٦- وَ(حَيْثُ) (كَيْفَ) وَ(مَذً) مَعَ (أَنْسَى) لَهَا
 ٢٧- وَابْنِ الْمُضِيِّ عَلَى فَتْحٍ وَالْأَمْرُ عَلَى السُّ
 ٢٨- وَالنَّصْبِ وَأَخْرَجَهُ مَعَ أَشْيَاءٍ أَذْكَرَهَا
 ٢٩- وَارْفَعْ فَرِيدًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مُنْصَرِفًا
 ٣٠- وَأَخْرَجَهُ بِالْكَسْرِ وَالنَّصْبِ بِفَتْحِهِ
 ٣١- مِثَالُهُ جَاءَنِي زَيْدٌ عَلَى عَجَلٍ
 ٣٢- أَمَّا الْعَلِيلُ الَّذِي فِي عَجْزِهِ أَلْفٌ
 ٣٣- وَمَا بِأَخْرِهِ يَاءٌ مُخَفَّفَةٌ
 ٣٤- وَالرَّفْعُ وَالْجَرُّ مَتَوَيَّانِ فِيهِ فَقُلْ
 ٣٥- وَسِئَةٌ إِنْ تَضِفَ إِلَّا إِلَيْكَ يَكُنْ
 ٣٦- أَبٌ، أَخٌ، وَحَمٌ، ذُو، فَوْ، هَنْ، وَإِلَى
 ٣٧- وَرَفَعَ الْاِثْنَيْنِ إِنْ أَغْرَبْتَهُ (أَلْفٌ)
 ٣٨- مَنْ بَعْدَ بِالْكَسْرِ عَنْ تَنْوِينِهِ بَدَلَا
 ٣٩- تَقُولُ قَدْ أَلْبَسَ الزَّيْدَانِ جَارِيَتِي
 ٤٠- وَارْفَعْ بَوَارٍ وَبِالْيَاءِ انْصَبْ وَجَرَّ وَزِدْ
 ٤١- كِيَرَزُقُ الْمُطْعَمُونَ الْقَانِعِينَ غَدًا
 ٤٢- وَجَمَعَ تَأْنِيثٌ إِنْ تَرَفَعَهُ زِدْ أَلْفًا
 ٤٣- وَالتَّضَبُّ كَالْجَرِّ كَسَرَ التَّاءُ آيَةً
 ٤٤- أَمَّا الَّذِي فَرَدُّهُ فِي الْجَمْعِ مُنْكَسِرٌ
 ٤٥- وَقَرَّرُوا صَيِّغًا فِيهِ وَأَبْنِيَّةٌ
 ٤٦- كَالدُّورِ وَالْحُورِ وَالْوِلْدَانِ وَالْعُرْفِ الـ

وَعَنْ وَحْتَى وَحَاشَا مَعَ عَدَا وَخَلَا
وَأَخْبِرْ وَمُسْتَفْهِمَا فَاَنْصِبْ كَ (كَمْ زُلْلا)
وَالْتَاء خُصَّ بِهَا اسْمُ اللَّهِ جَلَّ عَلَا
خَزَّ وَدَارِي وَكَأْسِي الْمُعْتَفِينَ مَلَا
كَسَائِي جَمَلَا أَوْ صَاعِدَ جَبَلَا
عَدَلْ وَيُتَدَّ بِالْأَخْبَارِ مَنْ سَأَلَا
عَنْ حَالِهِ فَاَرْفَعَنَّ وَأَنْصِبْ فَقَدْ نَقَلَا
وَنَاوِيَا نَاصِبًا جَوَزَ وَلَا يَخْجَلَا
إِنْ جَاَزَ إِضْمَارَ (فِي) وَارْفَعُهُ إِنْ حُطِلَا
وَالصُّورُ يَوْمَ اللَّقَاءِ يَوْمَ الْوِصَالِ حَلَا
وَارْفَعُهُ إِنَّمَا خَلَا مِنْ ذِكْرِ مَنْ فَعَلَا
كَلَامٌ فِيهِ وَيَسَعُ الثُّوبُ يَسَعُ غَلَا
عَمُرُو وَإِنْ زِدْتَ تَاءً آخِرًا قَبِلَا
تَأْنِيثٌ فِيهِ كَ (قَامَتْ زَيْتَبُ) فَصَلَا
تَبَاسُهُ، كَ (كَسَا مُوسَى الْفَتَى حُلَلَا)
زَعَمْتُ، خَلْتُ، حَسِبْتُ، فَرَقَدَا وَغَلَا
رَأَيْتُ إِنْ كُنْ مِنْ فِعْلِ الْقُلُوبِ وَلَا
سَعِيًا وَقَدْ لَبَسَ الصُّمَاءُ وَأَشْتَمَلَا
مَقَامُهُ كَ (أَشَدَّ الْبُخْلُ قَدْ بَخِلَا)
سَقِيًا وَرَعِيًا كَعَدَا وَالْفِعْلُ مِنْهُ خَلَا
طَلَابُ خَيْرٍ وَخَوْفُ الشَّرِّ قَدْ نَزَلَا
الْفَضْلُ وَالْوَرْدُ أَيُّ جَاءَ مَعًا مَثَلَا
مُشْتَقَّةُ خَبَرَ عَنْ (كَيْفَ) إِنْ سُبِلَا
مَمْنِيزٍ وَهُوَ الَّذِي إِضْمَارَ (مِنْ) قَبِلَا

٤٧- وَالْجُرْ يَمْنُ، فِي، عَلَى، مُذْ، مُنْذُ، رَبُّ، إِلَى
٤٨- وَالْكَافُ وَاللَّامُ وَالْبَاءُ إِنْ يَزِيدَنَّ وَكَمْ
٤٩- وَجُرْ بِالْبَاءِ ثُمَّ السَّوَاءُ فِي قَسَمِ
٥٠- وَبِالْإِضَافَةِ أَيْضًا جُرْ تَحْوِرِدَا
٥١- وَإِنْ تُنَوَّنَ كَ (كَأْسٍ) فَاَنْصِبَنَّ بِهِ
٥٢- وَالْمُبْتَدَأُ رَفَعَ مَعَ الْأَخْبَارِ قُلْ عُمَرُ
٥٣- كَ (أَيْنَ زَيْدٍ) فَإِمَّا أَنْ أَتَى خَبَرَ
٥٤- كَ (يَتَنَا خَالِدُ نَارٍ) فَتَرْفَعُهُ
٥٥- وَإِنْ أَتَى خَبَرَ ظَرْفًا فَتَنْصِبُهُ
٥٦- كَ (الْفَضْلُ فَوْقَ أَبِي عُمَرَ) مَرْتَبَةً
٥٧- وَالْفَاعِلُ أَرْفَعُهُ وَالْمَفْعُولُ تَنْصِبُهُ
٥٨- كَ (قَامَ زَيْدٌ)، دَعَا عُمَرَا، وَقَدْ ثَقُلَ الْـ
٥٩- وَوَحَدَ الْفِعْلُ مَعَ جَمْعٍ كَ (قَامَ بَنُو
٦٠- كَ) جَاءَتِ الْعَرَبُ وَأَوْجَبَهَا بِمَا ثَبَتَ الْـ
٦١- وَقَدَّمَ الْفَاعِلُ أَوْ أَخَّرَهُ إِنْ أَمِنَ الْـ
٦٢- أَمَّا (ظَنَنْتُ) فَمَفْعُولَيْنِ تَنْصِبُ مَعَ
٦٣- كَذَا جَعَلْتُ عَمِلْتُ مَعَ وَجَدْتُ كَذَا
٦٤- وَالْمَصْدَرُ أَشْتَقُّ مِنْهُ الْفِعْلُ تَحْوَسَعِي
٦٥- وَالْوَصْفُ وَالْعَدُّ وَالْآلَاتُ قَائِمَةٌ
٦٦- وَأَضْرِبُهُ عَشْرِينَ أَوْ سَوَاطٍ وَقَدْ نَصَبُوا
٦٧- وَأَنْصِبْ كَذَلِكَ مَفْعُولًا لَهُ كَ (سَرَى
٦٨- وَأَنْصِبْ بِوَاوٍ بِمَعْنَى (مَعَ) كَقَوْلِكَ جَاءَ
٦٩- وَالْحَالُ مَنْصُوبَةٌ تَأْتِي مُنْكَرَةً
٧٠- كَ (زُرْتُهُمْ رَاكِبًا) وَأَنْصِبْ كَذَلِكَ لِلْـ

٧١- مُفسَّرٌ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا وَشِبْهَهُمَا
 ٧٢- وَأَنْصَبَ مُنْكَرَةً وَأَرْفَعَ مُعْرِفَةً
 ٧٣- تَقُولُ بِنَسِ الْفَتَى عَمَرُو وَنِعْمَ أَخَا
 ٧٤- وَقَدْ قَرَّرْتُ بِهِ عَيْثًا وَطَبْتُ بِهِ
 ٧٥- وَالظُّرْفُ مِنْهُ مَكَانِي وَذُو زَمَنِ
 ٧٦- وَ(فِي) تُقَدَّرُ فِي الْقِسْمَيْنِ قَابِلٌ بِهَا
 ٧٧- وَأَنْصَبَ بـ(إِلَا) فِي الْأَمْتَاءِ إِنْ حَصَلَ
 ٧٨- كَذَلِكَ أَحْكُمُ فِي الْأَمْتَاءِ بـ(لَيْسَ)،
 ٧٩- وَإِنْ تَجَرَّدَتْ فَاجْرُزْ وَقَدْ مَضَتْ
 ٨٠- وَرَاءَ (غَيْرِ) فَكَاسِمٍ (إِلَا) أَغْرِبَ فَقُلْ
 ٨١- وَلَيْسَ يَشْهَدُ إِلَّا صَالِحٌ وَسِوَى
 ٨٢- وَمَا نَفَيْتَ وَلَمْ تَنْبِتْ سِوَاهُ يَكُنْ
 ٨٣- وَإِنْ تَقَدَّمَ مُسْتَتْنَى نَصَبْتُ كـ(هَلْ)
 ٨٤- وَأَنْصَبَ بـ(لَا) التَّنْفِي مَنكُورًا كـ(لَا أَخْ)
 ٨٥- فِيهَا غُلَامٌ وَإِنْ كَرَّرْتَ (لَا) فَلَكَ الـ
 ٨٦- الرُّفْعُ وَالْفَتْحُ فِي كُلِّ وَأَوَّلِهَا
 ٨٧- وَإِنْ عَجَبْتَ مِنَ الْأَمْتَاءِ نَصَبْتُ فَقُلْ
 ٨٨- وَمِنْ عَيْسُوبٍ وَاللَّوَانِ فَصُغْ لَهُمَا
 ٨٩- كـ(مَا أَشَدَّ سَوَادَ اللَّيْلِ حِينَ سَجَا)
 ٩٠- وَكُلُّ مَا لَمْ يَحْزَ فِيهِ مَا أَفْعَلَهُ
 ٩١- وَأَنْصَبَ فِي الْإِغْرَاءِ وَالتَّحْذِيرِ وَهُوَ
 ٩٢- وَالْأَنْسَمُ إِنْ كُرِّرَ أَنْصَبَهُ كَقَوْلِهِمْ
 ٩٣- وَالْمُبْتَدَأُ أَنْصَبَ وَالْإِخْتَارُ أَرْفَعُ بـ(إِنْ)
 ٩٤- كَذَا (كَأَنَّ) فَأَمَّا كَسَرُ (إِنْ) فَفِي

كَنَحْوِ عَشْرَيْنِ رَطَلًا سَمْنَا أَوْ عَسَلًا
 بـ(حَبْدًا، نِعْمَ، بِنَسِ) الْمُتَحَسِّي طَلَلًا
 زَيْدٌ وَيَا حَبْدًا دَارُ الْبَقَاءِ تُزَلُّ
 نَفْسًا وَضِيقْتُ بِهِ دَرْعًا إِذْ اغْتَقَلَا
 كَعِنْدَ زَمَزَمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اغْتَسَلَا
 مَا مِنْهُمَا جَاءَ كَيْمَا تَبْلُغَ الْأَمَلَا
 الْإِيحَابُ وَأَرْفَعَ لِمَا الْإِيحَابُ مِنْهُ خَلَا
 وَ(مَا) مَقْرُونَةٌ بـ(عَدَا) بِمَشْفُوعَةٍ بـ(خَلَا)
 وَ(غَيْرِ) ثُمَّ (سِوَى) لِلْحَرِّ قَدْ جُعِلَا
 قَدْ أَقْسَمَ الْقَوْمُ إِلَّا جَعْفَرًا نَكَلَا
 عَمَرُو وَغَيْرُ أَبِي بَكْرٍ بِمَا مَطَلَا
 رَفَعَا كـ(لَا رَبَّ إِلَّا اللَّهُ) عَزَّ عَلَا
 إِلَّا الْقُرْآنَ دَلِيلٌ لَانِرِي سَأَلَا
 لِي) وَإِنْ يَحُلْ حَائِلٌ فَارْفَعْ كَقَوْلِكَ لَا
 خِيَارٌ فِي أَوْجِهٍ تَقْضِيهَا ثَقَلَا
 رَفَعَ وَتَالِيَهُ فَتَنَحَّ وَأَعَكِسَ الْعَمَلَا
 مَا أَحْصَنَ الصَّبْرَ مَعَ مَا أَقْبَحَ الْمَلَلَا
 مِنَ الثَّلَاثِي فَعَلَا لَاقِ صَوَغٌ خُلَا
 وَأَوْضَحَ الصَّبْحَ مَعَ مَا أَسْوَأَ الْحَوْلَا
 فَإِنْ أَفْعَلٌ بِهِ عَنْ مِثْلِهِ عُذِلَا
 يَفْعَلُ مُضْمَرٌ كـ(عَلَيْكَ الْخَيْرُ) وَالْكَسَلَا
 (اللَّهُ اللَّهُ) فِي وَغَطٍ يَوْمَ جَلَا
 أَنْ، لَكِنْ، لَيْتَ مَعَ لَعَلَّ وَلَا
 جَوَابُهَا السَّلَامُ وَالْأَقْسَامُ قَدْ دَخَلَا

٩٥- وَإِنْ بَدَأْتَ وَمَعَ قَوْلٍ وَفِي صِلَةٍ
 ٩٦- وَأَخْخَرَ الْخَبَرَ إِلَّا إِنْ تَجَرَّ وَمَعَ
 ٩٧- وَإِنْ كُفِّنَ بِـ (مَا) أَرْفَعَ وَانْصَبَ بِهَا
 ٩٨- وَالنَّصْبُ فِي (لَيْتَ) أَوْلَى مَعَ (كَأَنَّ وَعَلَى)
 ٩٩- وَصَارَ، أَصْبَحَ، أَضْحَى، ظَلَّ، بَاتَ، وَأَمَّ
 ١٠٠- وَتَخَوَّهَا وَمَتَّى مَا قُدِّمَ الْخَبَرُ أَوْ
 ١٠١- وَإِنْ نَفَيْتَ بِـ (مَا) يَفْعَلُ كـ (لَيْسَ) بِهَا
 ١٠٢- وَنَادٍ مَعْرِفَةً فَرَدًّا بِـ (يَا وَيَا
 ١٠٣- وَانْصَبَ مُضَافًا وَحَذَفَ الْحَرْفَ جَارٍ فَأَمَّا
 ١٠٤- كَالْمُبْهَمَاتِ فَقُلْ يَا نُوحُ، يُوسُفُ، يَا أَبَـ
 ١٠٥- وَإِنْ تُرَخِّمُ مُنَادَى خُصَّ مَعْرِفَةً
 ١٠٦- لَكِنْ بِصِيغَتِهِ يَتَقَى كَقَوْلِكَ يَا
 ١٠٧- وَاخْتَصَّصَ بِهِ مُفْرَدًا جَارَ الثَّلَاثِ وَمَا
 ١٠٨- وَمَنْ تُخَاطَبُهُ عَجَزُ الْكَلَامِ لَهُ
 ١٠٩- فَذَلِكَ الَّذِي لَمْ تَنْتَبِهِ مَثَلُ
 ١١٠- وَإِنْ حَكَيْتَ بِـ (مَنْ) أَوْ جُمْلَةً فَكَمَا
 ١١١- كـ (أَمُرُّ بِذِي الْجُودِ) مَنْ ذِي الْجُودِ؟
 ١١٢- وَإِنْ تَصَغَّرَ الْأَسْمُ اضْمُمْ لِأَوَّلِهِ
 ١١٣- وَفِي الْمَوْتُثِ الْحَقُّ (هَـ) كَقَوْلِهِمْ
 ١١٤- وَإِنْ تُكْنِ أَلِفٌ فِي ثَالِثٍ قُلِبَتْ
 ١١٥- وَارْدُذٌ إِلَى الْجَمْعِ فِي التَّصْغِيرِ مُتَحْنًا
 ١١٦- فَقُلْ (بُؤَيْبٌ، بُيَيْبٌ) حَيْثُ جَمَعْتُهُمَا
 ١١٧- وَرَدُّ مَا بَانَ مِنْ شَاةٍ وَمِنْ شَفَةِ
 ١١٨- وَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى اسْمٍ أَوْ إِلَى بَلَدٍ

كـ (إِنْ زَيْدًا كَرِيمٌ قَطُّ مَا بَخِلَا)
 ظَرَفَ كـ (إِنْ لَزَيْدٌ عِنْدَنَا إِيْلَا)
 كـ (إِلْمَا اللَّهُ رَبُّ قَطُّ مَا غَفَلَا)
 وَعَكْسُ (إِنْ) لـ (كَانَ) أَجْمَلُ تَنْصِبُ عَمَلًا
 سَى، لَيْسَ، مَا دَامَ، مَا انْفَكَّ الْفَتَى ثَمَلًا
 فَعَّ وَالنَّصِبُ فَلَكَ التَّخْصِيرُ قَدْ بَدَلَا
 أَهْلُ الْحِجَارِ كـ (مَا شَعَرَ الْفَتَى رَجُلًا)
 وَهَمْزَةٌ وَهْيَا رَفَعَا وَ(أَيُّ) حُمَلَا
 اسْمُ الْإِشَارَةِ وَاسْمُ اللَّهِ قَدْ حُطِلَا
 سَنِ الْعَمِّ، يَا هَذِهِ، يَا اللَّهَ، يَا رَجُلًا
 فَاحْذِفْ أَحْيَرًا لَهُ وَاضْمُمْ وَالْأَجْوَدُ لَا
 مَرَوْ. امضِ، يَا مَنْصُ يَا عَامٍ أَفْعَدَا وَكَلَا
 مِنْ ذِي ثَلَاثٍ بِهَاءٍ عَجَزُهُ قُبِلَا
 وَصَدْرُهُ لِلَّذِي عَنْهُ الْخَطَابُ جَلَا
 وَ(ذَا) لِيُوشَفَ (كُنْ) لِلنِّسَاءِ شَمِلَا
 سَمِعْتَ قُلْ وَالْبَغِ طَارِي عَامِلٍ هَمَلَا
 قُلْ وَقَرَأْتُ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَلَا
 وَافْتَحَ لِثَالٍ وَيَاءٌ ثَالِثًا فُصِّلَا
 تُوَيَّرَةُ وَكُلَيْبٌ فِيهِمَا مَثَلَا
 تَخَوُّ الْغُرَيْلُ مِنْ يَبَاءٍ لَهَا بَدَلَا
 بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ (بَابُهَا، نَابُهَا) اعْتَدَلَا
 (أَبْوَابٌ، أَلْيَابٌ) احْفَظْ قَوْلَ مَنْ عَقَلَا
 شُرَيْهَةٌ وَلَهَا شَفِيهَةٌ تُقِلَا
 أَرْدَقْتُهُ الْيَاءَ وَأَمْنَحَ يَاءَهُ ثَقِلَا

هَاءَ حَذَفَتْ كـ (مَكِي) فَلَا رَمَلًا
 أَبْدَلَتْ آخِرَهُ وَآوًا وَتَخَوَّرَ جَلَا
 كَدُيُويٍّ وَتَجَارَ قَدْ افْتَتَلَا
 الْعُطْفَ وَالْوَصْفَ وَالتَّأْكِيدَ وَالْبَدَلَا
 وَابْنُ الْعَلَاءِ أَبُو عَمْرٍو سَمَا وَعَلَا
 السَّوَاوُ وَالْفَاءُ وَحَتَّى ثُمَّ (ثُمَّ) وَلَا
 إِمَّا بِكُنْسِرٍ لِتَخْصِيرِ أَتَتْ كَمَلَا
 تَمْنَعُ إِذَا اجْتَمَعَتْ ثِنْتَانِ قَدْ حَصَلَا
 وَعَجَمَةٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ وَمَا عُدِلَا
 فَالْجُرُ كَالنَّصَبِ وَالتَّثْوِينِ قَدْ عُرِلَا
 أَضْيَفَ أَضْرِفَ وَإِنْ تَضَطَّرَ مُرْتَجِلَا
 لَنْ ظَهَرَ سَكْرَانِ اسْتَهْوَاهُ شَرِبُ طَلَا
 بِأَفْضَلِ الْخَلْقِ طُرًّا أَحْمَدُ عَمَلَا
 عَلَى الْمَذْكَرِ هَاءُ وَالْمَوْثُثُ لَا
 رِ وَالْمَرْكَبُ بِالْفَتْحِ ابْنُهُ جَنْدَلَا
 كَخَمْسَ عَشْرَةَ بِنْتًا لِلْعُلَا فُضِّلَا
 تَمْنَعُ وَتَمْنَعِينَ مِثْلَ الْعَشْرِ بَلْ فُضِّلَا
 مِنْ أَلْفٍ أَوْ مَائَةٍ بِالْعَشْرِ قَدْ مُثِّلَا
 لِي وَالكَرِيمُ الَّذِي يُوفِي بِمَا كَفَّلَا
 (لَنْ) وَكَيِّ وَكَيْلًا وَحَتَّى تَبْلُغَ الْأَجَلَا
 جَوَابُ أَمْرٍ وَتَنْهِي فَازِمٍ قَبْلَا
 مَعَ التَّمْنِي كـ (لَنْ تَسْتَشِيدَ الْغَزَلَا)
 تَجِي فَتَخِيرُنَا بِالْوَاقِعَاتِ، أَلَا
 فَاقْصِدِ الدَّارَ قُلْ يَا لَيْتَ لِي جَمَلَا

١١٩- كَهَاشِمِي جَحَازِي وَإِنْ يَكْ ذَا
 ١٢٠- وَإِنْ نَسَبَتْ إِلَيَّ دُيَا وَتَخَوَّرَ فَيَا
 ١٢١- وَالْحِرْفَةُ النِّسْبُ إِلَى الْفَعَالِ صَاحِبِهَا
 ١٢٢- وَأَغْرَبْنِ بِمَا أَغْرَبْتَ أَوْلَاهُ
 ١٢٣- كَجَاءَ زَيْدٌ وَمَرْوَانُ الْكَرِيمُ كِلَا
 ١٢٤- وَأُخْرِفَ الْعُطْفَ عَشْرَ فَاحْصَهَا عَدَدًا
 ١٢٥- وَأَوُّ وَأَمُّ ثُمَّ لَكِنْ ثُمَّ بَلْ وَكَذَا
 ١٢٦- وَالْمَنْعُ لِلصَّرْفِ فِي الْأَسْمَاءِ مَعَ عَلَلٍ
 ١٢٧- جَمْعٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ
 ١٢٨- وَوَزْنُ فَعْلٍ وَثَوْنٌ زَيْدٌ مَعَ أَلِفٍ
 ١٢٩- وَمَا تَنَكَّرَ أَوْ بِاللَّامِ عُرِفَ أَوْ
 ١٣٠- وَلِلتَّاسُبِ كَأَسْتَشْفِعَ بِأَحْمَدَ وَاجِبُ
 ١٣١- وَجَدَ يَتَوَبُّ عَلَى الْعَرَبِيَّانِ وَاقْتَدَيْنِ
 ١٣٢- وَإِنْ عَدَدَتْ إِلَى الْعَشْرِ اجْزُرْنَ وَزِدْ
 ١٣٣- كـ (لِي ثَلَاثَةُ غِلْمَانٍ) وَمَسْبُوعُ جَوَا
 ١٣٤- وَالْحَقُّ بِآخِرِ ثَانٍ فِي الْمَوْثُثِ هَاءُ
 ١٣٥- وَمَا تَرَكَّبَ مَعَ عِشْرِينَ عُدَّ إِلَى
 ١٣٦- إِذْ ذَاكَ جَسْرٌ وَذَا نَصَبٌ وَمُجْتَمَعٌ
 ١٣٧- وَالْآنَ أُنْجِزُ وَعُدِّي مِنْ عَوَامِلٍ فِعْلًا
 ١٣٨- فَتَنْصِبُ الْفِعْلَ إِنْ يَسْلَمَ بِ(أَنْ) وَبِـ
 ١٣٩- وَاللَّامُ مَكْسُورَةٌ وَالْفَاءُ إِنْ وَرَدَتْ
 ١٤٠- وَالتَّنْفِي وَالْعَرْضُ وَالتَّخْضِيعُ نَلَتْ هُدًى
 ١٤١- وَلِجْ فَتَكْرَمُ، لَا تَعْظَبُ فَتَهْلِكُ، لَمْ
 ١٤٢- تَزُورُنَا فَتَضَيُّفُكَ، أَيُّنَ دَارُهُمْ

خَتَامُهُ مَا لَهَا عَنْ حَالِهَا حَوْلَا
 بِحَذْفِ ثَوَانَتِهَا إِنْ غَامِلٌ دَخَلَا
 كَذَا الْخَطَابُ وَمَهْمَا تَفْعَلَيْنِ حَلَا
 وَبِلَامِ الْأَمْرِ ثُمَّ بـ (لَا) فِي التَّهْنِي لَا وَكَلَا
 وَأَيْتَمَا، أَيْنَ، إِذْ مَا، أَحْصِيَهُنَّ وَلَا
 يَذْهَبُ وَلَمَّا يَكُلْ مِنْ وَضَلِيهِمْ أَمَلَا
 وَمَهْمَا تَذُنْ أَدُنْ وَخُذْ مِمَّا بُنِي جُمَلَا
 وَمُذْ وَكَمْ ثُمَّ هَلْ وَالضَّمُّ قَدْ تُقْبَلَا
 وَتَحْنُ قَطْ وَالْفَتْحُ فِي أَيْبَانِ كَيْفَ تَلَا
 وَمَا تَرَكَّبَ مِنْ عَدُوٍّ وَذَاكَ خَلَا
 لِ مَعَ تَرَكَ، حَذَامِ مَعَ فَطَامِ صِلَا
 لَا شُغْلٌ مِنْ غَامِلٍ فِيهَا وَلَا عَمَلَا
 لِمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ وَارْتَحَلَا
 مُسْتَعْلِيًا لَيْسَ مَنْقُوصًا وَمُنْفَصِلَا
 مُعْرِفٌ حَالَ دَيْبِنِ أَدْغَمِ الْمَلَلَا
 صَحَابَةُ هَمَسُوا مَجْهُسُورَ مَا بَطَلَا
 سَحَاةُ مُودَعَةٍ مِمَّا حَلَا وَغَلَا
 طِ النَّظْمِ جَوْهَرُهَا الشُّفَاةُ قَدْ جُحِلَا
 قَوَاعِدُ التَّخْرِ فِيهَا فَاسْتَدُّ الْخَلَلَا
 لَوَائِحِ التَّقْصِ فِيهِ جَلَّ مِنْ كَمَلَا

١٤٣- فَاجْجِ الْبَيْتَ وَالْفِعْلُ الَّذِي الْفُ
 ١٤٤- وَخَمْسَةَ نَضَبِهَا وَالْجَزْمُ إِنْ وَرَدَتْ
 ١٤٥- كـ (يَفْعَلُونَ هُمْ أَوْ يَفْعَلَانِ هُمَا)
 ١٤٦- وَاجْزِمِ بـ (لَمْ) وَبـ (لَمَّا) مَعَ (أَلَمْ)
 ١٤٧- وَأَخْرِفِ الشَّرْطَ إِنْ، مَهْمَا، وَمَنْ، وَمَتَى
 ١٤٨- وَآيٍ، أَيْبَانٍ، أَكْبَى، تَخَوُّ قَوْلِكَ لَمْ
 ١٤٩- وَإِنْ تُسَوِّدُوا تُعْذِرْ مَنْ تَهْوِي بِقَلْ
 ١٥٠- فَسَكَّنُوا مِنْ وَلَكِنْ مَعَ نَعَمْ وَأَجَلْ
 ١٥١- فِي حَيْثُ مِنْ قَبْلُ مَعَ مِنْ بَعْدُ وَمُذْ
 ١٥٢- وَأَيْنَ مَعَ رَبِّ مَعَ شَتَانٍ يَبْتَهُمَا
 ١٥٣- وَالْكَسْرُ فِي هَوْلَاءِ حَبِيرِ أَمْسٍ نَزَا
 ١٥٤- وَجَاءَ يَفْعَلْنَ فِي الْأَفْعَالِ فَهِيَ كَذَا
 ١٥٥- فَهَذِهِ جُمْلٌ فِي التَّخْرِ كَافِيَةٌ
 ١٥٦- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مَرْفُوعًا وَمُنْصَصِلَا
 ١٥٧- ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ نَعْتُهُ عَلَمٌ
 ١٥٨- مُحَمَّدٌ وَعَلَى آلِهِ وَعَلَى
 ١٥٩- وَقَدْ تَقَصَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ لَوْلَاؤُهُ التُّ
 ١٦٠- إِنْ تَنْسِبَ كَانَ فِي أَصْدَافِ بَحْرِ بَسِي
 ١٦١- وَلَيْسَ تَسْلَمُ مِنْ كَسْرٍ وَإِنْ جَمَعْتَ
 ١٦٢- فَكُلُّ شَيْءٍ إِذَا فَكَرْتَ فِيهِ تَرَى

وصف النسخة الخطية

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على نسخة محفوظة في دار الكتب الظاهرية برقم (٥٠٢) في المجموع رقم ٩٩. وتقع في (٦٥) لوحة، وفي الصفحة حوالي (١٩) سطراً، وقد كتبت بخط نسخ واضح.

عملنا في الكتاب

سار عملنا في الكتاب وفق المنهج التالي:

- ١- نسخ المخطوط نسخاً علمياً دقيقاً.
 - ٢- مطابقة النص ومراجعته.
 - ٣- ضبط نص المنظومة كاملاً.
 - ٤- ضبط الشواهد الشعرية ضبطاً كاملاً بالشكل، وتخريج بحورها.
 - ٥- تخريج الآيات القرآنية وفق مواضعها من المصحف الشريف.
 - ٦- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة وفق مواضعها من كتب السنة النبوية المطهرة.
 - ٧- التعليق على المواضع التي تحتاج زيادة إيضاح، أو بسط مسألة، أو بيان مشكل.
 - ٨- عزو الشواهد الشعرية إلى مصادرها.
 - ٩- ترقيم النص حسب قواعد الترقيم الحديثة.
 - ١٠- وضع عناوين لفقرات الكتاب حسب المواضيع.
 - ١١- صنع مقدمة حول المنظومات النحوية، وترجمة وافية للمؤلف.
 - ١٢- عمل فهرس تفصيلية لأبواب الكتاب.
- وأخيراً فهذا هو جهد المقل، والمرجو من يطلع على كتابنا فيجد فيه عيباً أن يبادرنا بالنصيحة، والتصويب، فكل معرض للخطأ، ولا كمال إلا لله سبحانه وتعالى.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.
- المحقق

جاءه للرجل الذي روى الله الموقوف
 قال الشيخ الامام العالم الاوحد الحافظ جمال الدين
 ابو المظفر يوسف بن محمد بن محمود بن محمد النعماني
 الحسيني المجلد هذا برؤية علي بن ابي طالب فقبل مني بخلا
 ابتدأنا بالحمد لله الذي جعل في الدنيا من العلم ان رسول الله
 عليه السلام قال لا يزدي نال لا ينزوي فيه بالحمد لله فهو اقطع وفي
 رواه محمد الله وفي روايه وهو احمد حديث حسن رواه ابو
 داود وابن ماجه في سنيناه وجميعها قولهم قطع
 اي قليل الخير والبركة وقد ذكر احمد بن محمد والذال الجوهري
 هو التلويذ والمذبح والالاف واللام فيه كذا في نسخة اخرى
 المتعلق بجميع الحديث في كل احد على كل حال في كل زمان والحمد
 اعظم من الشكر لان الشكر يكون في مقامه احسان والحمد قد
 يكون بعبودك قال الله تعالى محمد علي السراء والضرار
 وقيل الشكر اعم من الحمد من ذمهم والحمد اعم من الشكر من ذمهم
 عموم الشكر ان الحمد لا يتصل بالاف في القول والشكر يقال
 في القول والعمل يقول محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي
 ووجه عموم الحمد انك قد علم الرجل على شفاعته وجاهه وان
 لم يتفق بذلك فاحمد الطيب الحاذق وان لم يتفق عليه
 ولم يتطابق وقد يكون في مقامه احسان فهو اعم من غيره

الوجه

الوجه قاله تعالى الحق بالحمد والمذبح التلويذ والشكر على كل حال
 وكان بعض النسخ يقول الحمد الذي لا يحمد على الشكر غير
 وكانوا اذا كتبوا له الخيرون فيها فيها فيه كذا الحمد الذي
 يحميه من الضاحك اذا كتبوا له الخيرون فيها فيه كذا الحمد الذي
 عار كل حال فالحمد لله مفتاح الفناء العزيز ومفتاح الخطيئة
 ومفتاح الصلاة وخبرها فكل عالم يفتح فيه محمد الله فهو حيا
 قال الله عز وجل اعطيتكم احدا فاحمد فلهذا ابتدأنا بالحمد والحمد
 بحمد وبراءة فهو ما علم على كل حال وخصوصا على ما من من
 افاضت الفضل الذي من به من الايمان والعقاد العقل والجمع
 والنظر والعائنه وغير ذلك مما لا يحصى من انعامه وفضله
 وافان من علم من روى خبره من الخير وانواعه تعالى عن وقنون
 وافان قال الله تعالى القيس بصفه في حديثه
 على هيكلك يعطيك كل شانه افاضت حديثه عن كذا وكذا
 وحل من هذا الحمد الهبة ومنه قول الله عز وجل من روى الحديث
 لعائنه روى الله عنها كذا في كل حال كذا وكذا وكذا وكذا
 النعمان بن شيراز انا اتي به النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني احب
 ابي هذا الحمد اي علامنا وحيث لم يرد عليه من روى الله
 فقال كذا وكذا كذا مثل ما علمه هذا قال كذا قال لا يشهد
 على جود متفق عليه من هذا الحمد والحمد والحمد والحمد

ونلا من عاده اهل العلم اذا اقتضوا الاما

صور النسخة الخطية

انتم يا محمد بن عبد الله بن علي بن ابي طالب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ما اخرج من بين يديه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى ورفقا
لذكرك قال لا ادكر الا وذكرك في اشد ان لا اله الا الله واشهد
ان محمدا رسوله وروي مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن جبريل
عز رب العالمين وقد امر الله سبحانه المؤمنين بالطاعة والبر
عليه واخبرناه وهو ملائكته يصلون عليه فقال تعالى ان الله
وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا
سليما فلما نزلت هذه الآية قالوا يا رسول الله قد علمنا كيف
السلام عليكم فكيف الصلاة فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى
ال محمد وآل بيتك على ابراهيم ائمه خير محمد وآل محمد وعل
ال محمد وآل محمد على ابراهيم ائمه خير محمد وآل محمد وعل
في الا من في قوله وقيل كل من كان على دينه فقد امر الله تعالى
بالطاعة عليه وعلى آله وادنا مراتب الامر الاستجابة فلهذا
عقبنا حمد الله تعالى بالطاعة على رسوله ثم ثابنا بالحمد واربعا
باصحابه باختصاصهم بالقرابة والشرف واختصاص
اصحابه بالسبق والنصرة واربعا عن تلامذته مقتضا انهم
ما حان ربي الله عنهم اجمعين ومنع الذي جاءوا من بعدكم
يقولون ربنا اغفر لنا واخوةنا الذين سبقونا بالاعمال
الايه فان الله تعالى استحق الحمد على كل حال والصلاة على اهل بيته
استحق الصلاة عليه بامر الله المؤمنين بذلك لما اوصاه الله تعالى

3

من علو المنزلة ولعظم حقه على المؤمنين واستحقاقه الاحول معه
لقوله عليه السلام اللهم ما ولا اهل بيتي فاذهب عنهم الرجس
وطهرهم تطهيرا ولا تعلم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا قال
فألمه بصفه مني وقال علي بن موسى بن عمار عن موسى بن
الحسن ابي عبد الله قال سمعت مني وانا من حسن بن سبط
الاشياط ونحو ذلك من الخصايص واستحق ذلك الصحابه
لما خصوا به من النصرة للرسول والاتفاق عليه والمواصاة
له ووقايتهم اياه بانفسهم واموالهم وبذل ارواحهم في الجهاد
بين يديه حتى ظهرت كلمته وقام دينه واستحق ان يصعد ذلك
باحسان لا يملكوا في امامه دينه مثله ونصروا شريعته
وجمعوا شئنه حتى استقرت ملكته وتعالى من الجبار
الذين ذكرهم صلى الله عليه وآله فقال جبريل الغرور فريتم الذين يلوون
ثم الذين يلوون والاعمال وبعد ما نزلت مني في خبر
ما استقرت منه واخص من خدك وبعد اى بعد ما تقدم من
الحمد والثناء على رسوله وآله وصحبه والتابعين لهم فاعلم
ان العلم رتب وعلمه شين فان الاتيالم بوثوا دنيا بوثا ولا
فصه وانما وروى العالم من اخذ به اخذ بخط وافر كذا قالوا
عليه وآله وقد صنف العلماء في فضل العلم والعلماء كثيرا ونالهم
فضله بما قرن الله تعالى شهادته اياه بقوله تعالى شهد الله
انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم فاني انفتحت لاله الا هو

نفعل ذلك كله وادور في الكلام واسعمل والنظام وادعي للثقلين
فيها وادرج البوار في شرب صفاتها وهي لولوه كاشمها
في الصفاتين كوصفها بلا حفا ان تقترب فان في
اصداق بحر بسيط النظم جوهرها الشفاف قد جلا اي
نبتتها من محو الشعر في علم العروس الى بحر البسيط
وفي ذلك من البديع المناسبة المرقصة فان شبه اللولو
الى العروس من احسن المنااسات المستعملة في البديع
والجوهرة الشفاف المضي النير الطاهر اللطافة الذي
يكاد يرى باطنه من ظاهره وقد جلا اي خلى ومن الجليل
اي الحفلة وليس تلي من كثر وان جمعت قواعد النحو فيها
فاستدل بالحلال ومع هذا فليس تمام من عايب وان كانت
قد جمعت من حاشي قواعده العربية ما لا يستغنى عنه
وخلفت من الحق الذي لا يحتاج اليه ما ناطرا فيها وضاعلا
ما قضته من مائتها ومائتها اذ وجدت خلا ورايت
حقا فتدركه مثل بفضل واحد نك وسد بطولك استبان
من الذي تخلصوا من عيب او بنحو من ريب الا علم القبيح
قد رى اذ فكرت فيه نرى لوائح النقص فيه جل من كمال اي
لحقوق وما يستغنى اليه من قول او فعل اذ املت
لاجلك في الخلل وبان لك فيه النقص والزلل فتبجح

تقد بالكمال وتوحد بالجلال وتولي حلين لا رشي في البديع حسن
بانه وهو عند اهل البديع ان يكون احسن الكلام موديا
تمامه وانقضاء الغرض منه وهو من حاشي البديع
بما جلت منه بالكمال الرفيع ثم الكمال
هو شرح الولوه في النحو والحجلا في صراف وعلى الوجه
سدا في علمه وحجلا في

القول

كان الفروع منه بالكمال
في سورة رعد
فقد الله وصورة الى رعد
عفا الله عنه منه وكرمه انه على كل شيء قدير ومسا الله
وهو الركن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الله الموفق

قال الشيخ الإمام العالم العامل، الأوحد الحافظ، جمال الدين أبو المظفر يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد، السُّرْمَرِيُّ، العقيلي، الحنبلي، [البسيط]

١ - الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يَرْضِيهِ عَلَى مَا مِنْ أَفَانِينَ فَضَّلَ مِنْهُ لِي نَحْلا

ابتدأنا بالحمد لله لحديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " كل أمرٍ ذي بال لا يُبتدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع "، وفي رواية: " بحمد الله "، وفي رواية: " فهو أجزم "، حديث حسن، رواه أبو داود^(١)، وابن ماجه^(٢) في " سننهما "، وغيرهما.

قوله: (أقطع)؛ أي: قليل البركة، وكذلك (أجزم) - بالجيم والذال المعجمة -.

و(الحمد): هو الثناء والمدح، والألف واللام فيه للاستغراق؛ أي: هو المستحق لجميع الحمد من كل أحد، على كل حال، في كل زمان.

والحمد أعم من الشكر؛ لأن الشكر يكون في مقابلة إحسان، والحمد يكون بغير ذلك، فالله تعالى محمود على السراء والضراء. وقيل: الشكر أعم من الحمد من وجه، والحمد أعم من الشكر من وجه.

عموم الشكر: أن الحمد لا يُستعمل إلا في القول، والشكر يُستعمل في القول والعمل، تقول: سجدت شكراً لله تعالى، والسجود عمل.

ووجه عموم الحمد: أنك قد تحمد الرجل على شجاعته وعمله، وإن لم تنتفع بذلك، كما تحمد الطبيب الحاذق، وإن لم تنتفع بطبّه ولم تستطبه، وقد يكون في مقابلة إحسان، فهو أعم من هذا الوجه، فالله تعالى أحق بالحمد والمدح، والثناء والشكر على كل حال.

(١) أخرجه أبو داود (٢٦١/٤)، رقم (٤٨٤٠).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٦١٠/١)، رقم (١٨٩٤).

وكان بعض السلف يقول: الحمد لله الذي لا يُحمد على الشدائد غيره، وكانوا إذا كتبوا رسالة يخبرون فيها بعافية، كتبوا: الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وإذا كتبوا يخبرون بشدة، كتبوا: الحمد لله على كل حال. فـ (الحمد لله) مفتاح الكتاب العزيز، ومفتاح الخطيب، ومفتاح الصلاة، وغيرها.

فكل ما لم يُفتح فيه بحمد الله، فهو مما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "مقطوع"، "أجذم"؛ فلهذا ابتدأنا بالحمد لله كما يُحبُّه ويرضاه، عمومًا على كل حال، وخصوصًا على ما منح من أفانين الفضل، الذي مَنْ به من الإيمان والعلم، والعقل والسمع، والبصر والعافية، وغير ذلك مما لا يُحصى من أنعامه وفضله.

(وأفانين): جمع فنٌّ، وهي ضروب الخير وأنواعه، يقال: فن وفنون وأفانين، قال امرؤ القيس - يصف فرسه في جريه -^(١): [الطويل]

على هَيْكَلٍ يُعْطِيكَ قَبْلَ سَوَالِهِ أَفَانِينَ جَرِيٍّ غَيْرِ كَزٍّ وَلَا وَانِي
(ونخل): وَهَبَ، والنحلة: الهبة. ومنه قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لعائشة رضي الله عنها: (كنت نَحْلَتِكَ جَادًا^(٢) كَذَا وَكَذَا وَسَقًا^(٣)).

وحديث النعمان بن بشير: أن أباه أتى به النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: إني نخلت ابني هذا نَحْلًا - أي: غلامًا -، وجئت لتشهد عليه يا رسول الله. فقال: "أَكُلْ وَلَدَكَ نَحْلَتَهُ مِثْلَ مَا نَخَلْتُ هَذَا. قَالَ: لَا. قَالَ: فَإِنِّي لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ"^(٤)، متفق عليه.

٢ - ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ الْوَرَى وَعَلَى آلٍ وَصَحْبٍ لَهُمْ مَعَ مَنْ قَفَا وَتَلَا

ومن عادة أهل العلم إذا افتتحوا كلامًا، افتتحوه بالحمد لله، ثم ثنوا بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك لما جاء عن ابن منبه، عن ابن أبي نجيح، عن

(١) انظر: الديوان ٣٢/١.

(٢) النخل الذي يجد من ثمرته مقدار معلوم. والمراد: أنه أعطاها نخلًا يقطع من ثمرته عشرون وسقا، والجد: اجتناء ثمر النخيل.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (١٠١/٩)، رقم (١٦٥٠٧)، وابن سعد (٣/١٩٥)، والبيهقي (٦/١٦٩)، رقم (١١٧٢٨).

(٤) أخرجه البخاري (٢/٩٣٨)، رقم (٢٥٠٧)، ومسلم (٣/١٢٤٣)، رقم (١٦٢٣).

بجاهد، في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤]، قال: "لا أذكر إلا وذكرت معي: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله" (١). ورؤي مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، عن جبريل، عن رب العالمين.

وقد أمر الله سبحانه المؤمنين بالصلاة والسلام عليه، وأخبر أنه هو وملائكته يُصلُّون عليه، فقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، فلما نزلت هذه الآية، قالوا: يا رسول الله! قد علمنا كيف السلام عليك، فكيف الصلاة؟ فقال: "قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد" (٢)، حديث صحيح.

واختلف في (الآل) منهم، ف قيل: أهله، وقيل: كل من كان على دينه، فقد أمر الله تعالى بالصلاة عليه، وأدنى مراتب الأمر الاستحباب.

فلهذا عقبنا حمد الله تعالى بالصلاة على رسوله، ثم ثلثنا بآله، وربعنا بأصحابه، لاختصاص آله بالقرابة والشرف، واختصاص أصحابه بالسبق والنصرة، وأردفنا بمن تلاهم مقتفياً أثره بإحسان، رضي الله عنهم أجمعين.

ومدح الله التابعين فقال: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]، فالله تعالى استحق الحمد على كل حال، والنبي صلى الله عليه وسلم استحق الصلاة عليه بأمر الله بذلك، لما أولاه الله تعالى من علو المنزلة، ولعظم حقه على المؤمنين، واستحق أهله الدخول معه؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: "اللَّهُمَّ

(١) أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٤٢/٣)، رقم (٩٢٨).

(٢) أخرجه مسلم (٣٠٥/١، رقم ٤٠٥)، والترمذي (٣٥٩/٥، رقم ٣٢٢٠)، وقال: حسن صحيح. والنسائي في الكبرى (٣٨١/١، رقم ١٢٠٨)، وابن حبان (٢٩٦/٥، رقم ١٩٦٥)، والبيهقي (١٤٦/٢، رقم ٢٦٧١). وأخرجه أيضاً: مالك (١٦٥/١، رقم ٣٩٦)، وعبد الرزاق (٢١٢/٢، رقم ٣١٠٨)، والدارمي (٣٥٦/١، رقم ١٣٤٣)، وأبو عوانة (٥٢٦/١، رقم ١٩٦٦).

هؤلاء أهل بيتي، فَأَذْهَبَ عَنْهُمْ الرَجَسَ وَطَهَّرَهُمْ تَطْهِيرًا^(١)، ولأنهم من النبي صلى الله عليه وسلم وهو منهم، كما قال: "فاطمة بضعة مني"^(٢)، وقال: "علي مني بمقالة هارون من موسى"^(٣)، وقال: "الحسن ابني هذا سيّد"^(٤)، وقال: "حُسين مني وأنا من حُسين، سبط من الأسباط"^(٥).

ونحو ذلك من الخصائص، واستحق ذلك الصحابة، لما خصّوا به من النصرة للرسول، والإنفاق عليه، والموالاته له، ووقايتهم إياه بأنفسهم وأموالهم، وبذل أرواحهم في الجهاد بين يديه، حتى ظهرت كلمته وقام دينه.

واستحق تابعوهم ذلك بإحسان؛ لأنهم سلكوا في إقامة دينه مسلكهم، ونصروا شريعته، وجمعوا سنته، حتى استقرت وتمكنت، ولجعلهم من الخيار الذين ذكرهم صلى الله عليه وسلم، فقال: "خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم"^(٦)، والله أعلم.

٣ - وَيَعْدُ فَالْعِلْمُ زَيْنٌ فَأَفْنِي عُمْرَكَ فِي تَحْصِيلِ مَا اسْتَطَعْتَ مِنْهُ وَأَغْصِي مَنْ عَدَلَا

وبعد؛ أي: بعد ما تقدّم من الحمد لله، والصلاة على رسوله وآله، وصحبه والتابعين لهم، فاعلم أن العلم زين، وعدمه شين، فإن الأنبياء لم يُورثوا دنائير ولا فضة، وإنما ورثوا

(١) أخرجه الترمذي (٦٦٣/٥)، رقم (٣٧٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٦٤/٣)، رقم (٣٥٢٣)، ومسلم (١٩٠٣/٤)، رقم (٢٤٤٩)، وأبو داود (٢٢٥/٢)، رقم (٢٠٦٩)، وابن ماجه (٦٤٤/١)، رقم (١٩٩٩). وأخرجه أيضًا: ابن حبان (٤٠٧/١٥)، رقم (٦٩٥٦).

(٣) أخرجه البخاري (١٦٠٢/٤)، رقم (٤١٥٤)، ومسلم (١٨٧٠/٤)، رقم (٢٤٠٤)، وأبو نعيم في الحلية (١٩٦/٧).

(٤) أخرجه أبو داود (١٠٨/٤)، رقم (٤٢٩٠)، ونعيم بن حماد في الفتن (٣٧٤/١)، رقم (١١١٣).

(٥) أخرجه البخاري في الأدب (١٣٣/١)، رقم (٣٦٤)، والترمذي (٦٥٨/٥)، رقم (٣٧٧٥) وقال: حسن. وابن ماجه (٥١/١)، رقم (١٤٤)، والطبراني (٢٧٤/٢٢)، رقم (٧٠٢)، والحاكم (١٩٤/٣)، رقم (٤٨٢٠) وقال: صحيح الإسناد. وأخرجه أيضًا: أحمد (١٧٢/٤)، رقم (١٧٥٩٧)، وابن أبي شيبة (٣٨٠/٦)، رقم (٣٢١٩٦).

(٦) أخرجه مسلم (١٩٦٣/٤)، رقم (٢٥٣٤).

العلم، فمن أخذ به، أخذ بحظ وافٍ، كذا قال صلى الله عليه وسلم، وقد صنَّف العلماء في فضل العلم والعلماء كُتُبًا كثيرة.

وناهيك من فضله بما قرن الله تعالى شهادة أهله، بقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨]، وبقوله: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

فيا أيها العاقل اللبيب؛ جد في تحصيله، وأفنِ عمرَكَ في جمعه مهما استطعت، وابذل جهدك في ذلك، ولا تطع من خذلك، واعص من عدلك.

ولا بد لمن شرح الله صدره لتناول العلم من آلة يستعين بها في موارده ومصادره، وراحلة تصلح لقطع بُدْوَةٍ وحاضره، وذلك معرفة الإعراب الذي يُبَيِّن الخطأ من الصواب، ويفهم به كلام الله، وأحكام سنن رسوله، فليخلص النية في ترك اللهو، وليستغفر الله تعالى من اللغو، وليبتدئ بتناول نصيب من علم النحو.

٤ - ثُمَّ الْكَلَامُ بِلا نَحْوٍ لِمُسْتَمْعٍ مِثْلُ الطَّعَامِ بِلا مَلَحٍ لِمَنْ أَكَلَا

النحو علم شريف يُسْتَنْبَط بالقياس والاستقراء من كلام الله تعالى، والكلام الفصيح عن العرب العرباء.

والنحو في اللغة^(١): القصد، يقال: نحاه: إذا قصده.

ثم غلب على هذا العلم، فلا يصرف عند الإطلاق إلى غيره؛ لأن الفقهاء قصدوا كلام العرب وتبّعوه، واستنبطوا منه هذه القوانين ونحوها، فسُميت نحواً.

والغرض منه: معرفة صحيح الكلام من سقيمه، وفهم القرآن المجيد، واستخراج خفي علومه، فمن لا يعرف النحو، لا يلتذ بحلاوة بديع الكلام، وكلامه تمجده الأسماع، كطعام بلا ملح، أو ملح بلا طعام.

قال الشعبي: النحو في العلم، كالملح في الطعام، ولا يستغني عنه شيء. فقد روينا عن يحيى بن آدم، عن أبي بكر، عن عاصم، قال: أول من وضع العربية: أبو الأسود الدؤلي، جاء إلى زياد بالبصرة فقال: إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم فغَيَّرَت أَلْسِنَتَهُمْ، أَفَتَأْذَنُ

لي أن أضع للعرب كلاماً يعرفون ويقيمون به كلامهم؟ قال: لا. قال: فجاء رجل إلى زياد، فقال: أصلح الله الأمير، توفي أبانا وترك بنون. فقال: ادعوا إليّ أبا الأسود، فقال: اصنع للناس الذي تهيتك أن تضع لهم.

وفضيلة النحو جليلة ودرجته نبيلة، ومترلة اللحن رذيلة ورتبته ضئيلة، وقد روينا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أنه قال: (لأن أقرأ وأسقط، أحب إليّ من أن أقرأ وألحن). وعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، أنهما قالاً^(١): (لحفظ بعض إعراب القرآن، أعجب إلينا من حفظ بعض حروفه).

وعن عمر، قال^(٢): (تعلموا العربية، فإنها تزيد في المروءة). وكان عليّ بن أبي طالب يضرب الحسن والحسين على اللحن.

وإنما كان شأن القوم هذا؛ لأن الغالب عليهم معرفة العربية، وكان اللاخئون قليلاً، فأما في زماننا هذا، فالتكلم بالنحو بين العوام مجلبة للهوان والشر، فليتنق التكلم به مع غير أهل العلم به. فقد روى المازني، قال: سمعت أبا زكريا النجوي يقول: وقفت على قصّاب وقد أخرج بطنين كبيرين فعلقهما، فقلت: بكم البطنان؟ فقال: بصفتان يا مضر طان. قال: فغطيت رأسي وفررت؛ لئلا يسمع الناس فيضحكوا.

وأشدني^(٣) القاضي تقي الدين أحمد بن مكّي الحروي - ولم يُسم قائلًا -: [السريع]

إِنْ شِئْتَ أَنْ تُصَبِّحَ بَيْنَ الْوَرَى مَا بَيْنَ شَتَامٍ وَمُغْتَابٍ
فَكُنْ عَبُوسًا حِينَ تَلْقَاهُمْ وَكَلِّمْ النَّاسَ بِإِعْرَابٍ

قلت: ولقد كان شيخنا الإمام العلامة، تقي الدين أبو بكر عبد الله الزريراني، يُكلّم الناس غالباً بلسان العوام في المفاوضة، والأخذ والعطاء، ونحو ذلك، حتى أنه كان يُفخّم الرءاء، فلا يفخّمها على عادة العوام ببغداد، فإذا تكلم في الفقه والعلوم، والدروس ونحوها، فما رأيت أحداً أفصح منه، فإن لكل مقاماً مقالاً.

(١) انظر: كثر العمال (٤١٦٧).

(٢) انظر: الجامع للخطيب (٢/ ٢٢٥).

(٣) انظر: قرى الضيف ٤٠/٥، وبتيمة الدهر ١٤٣/٢.

وعن عمر بن نافع، عن أبيه، قال: كان رجل يُصَلِّي إلى جنب ابن عمر فَلَحنَ، فأرسل إليه: (إمّا أن تتنحّى عَنّا، وإمّا أن نتنحّى عنكَ).

وعن عمرو بن دينار: أن ابن عمر، وابن عباس، كانا يضربان أولادهما على اللحن. وعن محمد بن خلاد، قال: سمعت رجلا قال لأبي زيد: اتَّهَمَني في دين الله؟ قال: أَتَمَكَّ في لغة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

٥- تَرَى الشَّرِيفَ مَتَى يَلْحَنُ يَهْنُ وَتَرَى الْـ مَوْضِعَ إِنْ يَأْتِ بِالْأَعْرَابِ قَدْ بُلَا
روينا بإسناد عن محمد بن الحارث المخزومي، قال: دخل على عبد العزيز بن مسروان رجل يشكو ضرراً به، فقال: إِنْ خَتَنِي فَعَلَ بِي كَذَا وَكَذَا، فقال له عبد العزيز: مَنْ خَتَنَكَ؟ فقال: خَتَنِي الْخَتَّانُ الَّذِي يَخْتَنُ النَّاسَ، فقال عبد العزيز لكَاتِبِهِ: وَيَحْكُ، بِمَا أَحْبَبْتَنِي؟ فقال: أَيُّهَا الْأَمِيرُ؛ إِنَّكَ لَحَنْتَ، وهو لا يعرف اللحن، كان ينبغي أن تقول: مَنْ خَتَنَكَ؟ فقال عبد العزيز: أَرَأَيْتَ أَتَكَلَّمُ بِكَلَامٍ لَا تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ، لَا شَاهَدْتُ النَّاسَ حَتَّى أَعْرِفَ اللَّحْنَ. فَأَقَامَ فِي الْبَيْتِ جُمُعَةً لَا يَظْهَرُ، وَمَعَهُ مَنْ يُعَلِّمُهُ الْعَرَبِيَّةَ. قَالَ: فَصَلَّى بِالنَّاسِ الْجُمُعَةَ الْآخَرَى، وَهُوَ مِنْ أَفْصَحِ النَّاسِ، قَالَ: وَكَانَ يَعْطِي عَلَى الْعَرَبِيَّةِ، وَيَحْرَمُ عَلَى اللَّحْنِ، حَتَّى قَدِمَ عَلَيْهِ زَوَارُ مَنْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلُ مَكَّةَ مِنْ قَرِيشَ، فَجَعَلَ يَقُولُ لِكُلِّ مِنْهُمْ: مَن أَنْتَ؟ فَيَقُولُ: مَنْ بَنِي فَلانَ، فَيَقُولُ لِكَاتِبِهِ: أَعْطِهِ مَائَتِي دِينَارَ، حَتَّى جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ بْنِ قُصَيٍّ. فَقَالَ: مَن أَنْتَ؟ فَقَالَ: مَنْ بَنُو عَبْدِ الدَّارِ. قَالَ: تَجِدُهَا فِي جَائِزَتِكَ، وَقَالَ لِلْكَاتِبِ: أَعْطِهِ مِائَةَ.

وعن الضحّاك، قال: قام السَّحَاجُ [الموصلِي] إلى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بِدَابِقٍ، فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ إِنْ أَبَيْنَا هَلَكَ، فَوُثِبَ أَخَانَا فَأَخَذَ مَالَنَا. فَقَالَ: لَا رَحِمَ اللَّهُ أَبَاكَ، وَلَا عَافَى أَحَاكَ، وَلَا رَدَّ عَلَيْكَ مَالِكَ وَلَا حَيَاكَ.

وعن أَبِي زَيْدٍ النَّحْوِيِّ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْحَسَنِ، فَقَالَ: مَا تَقُولُ فِي رَجُلٍ تَرَكَ أَبِيهِ وَأَخِيهِ؟ فَقَالَ الْحَسَنُ: تَرَكَ أَبَاهُ وَأَخَاهُ. قَالَ الرَّجُلُ: مَا لِأَبَاهُ وَلِأَخَاهُ؟ فَقَالَ الْحَسَنُ: مَا لِأَبِيهِ وَمَا لِأَخِيهِ. فَقَالَ الرَّجُلُ لِلْحَسَنِ: مَا لِي أَرَأَيْتَ كَلِمَا تَابَعْتُكَ خَالَفْتَنِي.

وقال وكيع: أَتَيْتُ الْأَعْمَشَ أَسْمَعَ مِنَ الْحَدِيثِ، فَكُنْتُ رُبَّمَا لَحَنْتُ، فَقَالَ: يَا أَبَا سَفْيَانَ؛ تَرَكَتَ مَا هُوَ أَوْلَى بِكَ مِنَ الْحَدِيثِ. فَقُلْتُ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؛ وَأَيُّ شَيْءٍ أَوْلَى مِنَ الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: النَّحْوُ. فَأَمَلِي عَلَى الْأَعْمَشِ النَّحْوُ، ثُمَّ أَمَلِي عَلَى الْحَدِيثِ.

٦ - وَهَذِهِ نَبْذَةٌ لَخَصَّتْهَا عَجَلًا لَطَالِبٍ جَاءَ يَتَغَيَّرُ عِلْمُهُ عَجَلًا

(النَّبْذَةُ): الشيء اليسير، مأخوذ مما ينبذه الإنسان بيده لِقَلَّتْهُ.

(لَخَصَّتْهَا): هَذَّبَتْهَا وَحَرَّرَتْهَا، فَاخْتَصَرَتْهَا، قَالَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: يُقَلِّلُ الْكَلَامَ

لِيُحْفَظَ، وَيَكْثُرُ لِيُفْهَمَ.

وقولي: (عجلاً): على سرعة، لمن يريد أن يأخذ نصيباً من هذا العلم عجلاً، وذلك

لقصور هِمَمِ أَهْلِ زَمَانِنَا عَنْ تَنَاوُلِ الْكَثِيرِ، وَاشْتَغَالِهِمْ بِالْدُنْيَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ

مِنَ الْإِغْيَالِ فِيهِ، إِمَّا لِجَهْلِهِمْ بِفَضِيلَةِ الْعِلْمِ وَالْمِيلِ إِلَى الْمَعَاشِ؛ لِقَلَّةِ إِرْقَاقِ أَهْلِ الثَّرْوَةِ لَطَلْبَةِ

الْعِلْمِ، وَلَا يُثَارِ طَلِبُ الْمَالِ عَلَى طَلْبِ الْعِلْمِ، كَمَا قِيلَ:

وَالنَّاسُ قَدْ جَعَلُوا الْعُلُومَ وَأَصْبَحُوا مَا هَمَّهُمْ فِي غَيْرِ جَمْعِ الدَّرْهِمِ

وَاسْتَعْبَدُوا بِمَعَاشِهِمْ فَتَلَّوْا فَالْعِلْمُ بَيْنَهُمْ كَمَا لَمْ يَعْلَمِ

وَأَرْجُو لِمَنْ حَفِظَ هَذِهِ الْمَقْدِمَةَ وَفَهَمَهَا، أَلَّا يَحْتَاجَ مَعَهَا إِلَى كَثِيرٍ مُهِمٍّ فِي هَذَا الْفَنِّ،

فَإِنَّهَا اشْتَمَلَتْ عَلَى جُلِّ الْمَقَاصِدِ، وَاحْتَوَتْ عَلَى وَسَائِطِ الْقَلَائِدِ.

[الْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ]

٧ - ثلاثة هي أنواع الكلام فقط . الاسم والفعل ثم الحرف قد نُقِلَا

تقسيم الكلام إلى الثلاثة الأقسام المذكورة، مجمع عليه.

وقدَّم الاسم على الفعل والحرف؛ لأن عليه مدار الكلام؛ أي: لا يتم إلا به، وهو يتم بدونهما، ويستغني عنهما؛ فلهذا سُمي اسماً؛ أي: لسموه وعلوه على أنحويه.

والحرف سُمي حرفاً؛ لاستغناء الاسم والفعل عنه إذا اتلفا، فكأنه صار بمنزلة الأخير، وآخر كل شيء حرفه.

والكلام^(١): هو عبارة عما يحسن السكوت عليه، ويتم الفائدة بذكره، ولا يتألف من أقل من كلمتين؛ إما اسمين كقولك: زيد صالح، ويُسمى بالجملة الاسمية. وإما من فعل واسم، كقولك: قام زيد، ويُسمى الجملة الفعلية.

فأما قولك: (صه، ومه)، بمعنى: اسكت واكفف، ففي كل منهما ضمير مستتر للمخاطب، والضمير المستتر يجري مجرى الظاهر، فكان الكلام انعقد بلفظتين، وكذلك

(١) الكلام في اللغة: يُطلق على الخط، وعلى الإشارة، وعلى ما يفهم من حال الشيء، وعلى القول المركب الذي لا يُفيد، وعلى المعنى الذي في النفس، وعلى التكلّم؛ والذي يصح أن ذلك على سبيل المجاز، لا على سبيل الاشتراك، خلافاً لزاعمي ذلك.

وأما في الاصطلاح، فالذي نختاره: (أنه قولٌ دالٌّ على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها). (قولٌ): جنس يشمل الكلمة، والكلم، والكلام دالٌّ على نسبة احتراز من الكلمة فإنها لا تدلُّ على نسبة.

(وإسنادية): احترازاً من النسبة التقيدية، كنسبة الإضافة نحو: غلامٌ زيدٌ، ونسبة النعت نحو: الرجلُ الحَيَّاطُ، على أنه نعت، ونسبة العامل نحو: الضَّارِبُ زيداً؛ والإسنادية: نسبة شيء إلى شيء على سبيل الاستقلال.

وينقسم إلى خبر وإنشاء: فالخير: مطابقٌ وغير مطابقٍ، وغير المطابق كذبٌ ومُحالٌ. والإنشاء: ما اتَّخَذَ قيامه بالذهن والتلفُّظ به، زماناً ووجوداً، كالطلب على أقسامه، والنداء، وقسمُ الإنسان على نفسه، والعقود.

(ومقصودة لذاتها): احترازٌ من الجملة التي تقع صلةٌ نحو: جاءني الذي خرج أبوه، ومُضافاً إليها أسماء الزمان نحو: آتيك يومٌ يقدم الحاج، أو غيرها نحو: اذهبْ بذي تسلم. [الارتشاف ٥/٢].

قولك: (قمت، وقائم)، ونحوه، هو بمترلة كلمتين، فأما قولك: (زيد)، أو (قام)، أو (هل)، فيُسمى كل منها إذا انفرد: كلمة، ولا يُسمى كلاماً، إذ لا يحسن السكوت عليه ولا فائدة فيه.

وأما إن قلت: (إن قام زيد) ما هو؟ قيل: هو يُسمى كَلِمَةً؛ لأنه جمع كلمة، ولا يُسمى كلاماً؛ لأنه لا يحسن السكوت عليه، فلو زدت عليه (قمت)، سُمي كلاماً لحسن السكوت عليه وتمام الفائدة.

فإن قيل: قولك: (يا زيد) يحسن السكوت عليه، وتتم الفائدة في النداء، وهو اسم وحرف؟

فالجواب: أن حرف النداء حَلَّ محلَّ الفعل المقصود في النداء، وهو أدعوا أو أُنادي، وهذا خاص في النداء.

ولهذا استدل على أن (كيف) اسم؛ لانعقادها مع الاسم جملة مفيدة، كقولك: (كيف زيد؟)، فليست حينئذ حرف، إذ ليست من حروف النداء، وليست فعلاً؛ لأن الفعل يليها بلا حاجز، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [الفيل: ١]، فلمَّا خرجت عن أن تكون حرفاً وأن تكون فعلاً، دلَّ على أنها اسم، والله أعلم.

٨- فَمِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمِ الْجُرُؤُ نَحْوُ عَلَى زَيْدٍ ذِيُونٌ وَعَنْ أَوْطَانِهِ رَحَلَا

٩- وَالضَّرُّ وَالْتَفْعُ كَ (المجرانُ أمرضني) وَالْوَصْلُ يَشْفِي فُوَادِي لَيْتَهُ حَصَلَا

الاسم: كلمة تدلُّ على معنى في نفسها^(١)، ولا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة^(٢)، التي هي الماضي والحال والاستقبال.

(١) لِئَلَّا يَنْتَقِضَ الْحَدُّ بِالْحَرْفِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ وَإِنْ كَانَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى لَكِنْ فِي غَيْرِهِ، كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِ الْحُرُوفِ بَيَانُهُ. [التحميز: ٤٥/١]

(٢) مَعْنَاهُ: عَنِ الْاِقْتِرَانِ بِزَمَانٍ، وَاشْتِرَاطِ هَذَا الْوَصْفِ لِئَلَّا يَنْتَقِضَ الْحَدُّ بِالْفِعْلِ، وَلَكَ أَنْ تَقُولَ: هَذَا غَيْرُ مُتَعَكِّسٍ بِالصُّبُوحِ وَالْعُيُوقِ؛ فَإِنَّ الْمَحْدُودَ فِيهِمَا مَوْجُودٌ وَالْحَدُّ مُتَنَفٍّ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُمَا دَلَا فِي أَنْفُسِهِمَا دَلَالَةٌ مُفْتَرِئَةٌ بِزَمَانٍ، وَمَتَى كَانَتْ دَلَالَتُهُمَا مُفْتَرِئَةً بِزَمَانٍ، لَمْ تَكُنْ مُجَرَّدَةً عَنِ الْاِقْتِرَانِ بِزَمَانٍ، وَالْمَحْصُولُ عَلَى زِيَادَةِ وَصْفِ التَّخَصُّلِ فِيهِ. [التحميز: ٤٥/١]

وعلامات الاسم كثيرة، وأعمها حروف الجر؛ فلهذا اقتصرنا على شيء منها، كقولك: على زيد ديون وعن أوطانه رحل، وفي هذا من البديع مناسبة لفعل الدَّين بحاله؛ لأن مَنْ عليه الديون قد يرتحل عن وطنه - غالباً -، ليكتسب ما يؤدِّي بها ديونه، أو ليتغيب عن غُرمائه، أو خوفاً من الحبس ومن شتمات الأعداء، وغير ذلك.

و(على) و(عن) اسمان؛ لدخول حرف الجر عليهما، وروى جابر بن سمرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث التسليم من الصلاة: "إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه، ثم يُسَلِّم على أخيه من على يمينه وشماله"، أخرجه مسلم في "صحيحه" ^(١). وقال الشاعر ^(٢): [الطويل]

غَدَتِ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا طَالَ ظَمُوهَا تصل وَعَنْ قِيَضِ بَزِيْزَاءِ مَجْهَلِ
وقال آخر في (عن): [البيط]

فقلت للركب لما أن علاهم من عَنْ يَمِينِ الْحَبِيَّا نَظْرَةً قَبْلُ

(١) أخرجه مسلم (٣٢٢/١)، رقم (٤٣١)، وأخرجه أيضاً: أبو داود (٢٦٢/١)، رقم (٩٩٨)، والنسائي (٦١/٣)، رقم (١٣١٨)، وابن خزيمة (١٠٣/٣)، رقم (١٧٠٨).

(٢) هَذَا الْبَيْتُ لِمُرَاجِمِ الْعَقِيلِي.

الشاهد فيه: كَوْنُ (عَلَى) اسماً، بِدَلِيلِ دُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِ. اللغة: (الظَّمُّ): مَا بَيْنَ الشَّرْبِ وَالشَّرْبِ، وَهُوَ مُدَّةُ الصَّبْرِ عَنِ الْمَاءِ. وَيُرْوَى: حَمْسُهَا. وَهُوَ وَرُودُ الْمَاءِ فِي كُلِّ خَمْسَةِ أَيَّامٍ.

وَمَعْنَى (تَصَلُّ): تَصَوَّتُ أَحْسَاؤُهَا مِنَ الْيَسِّ وَالْعَطَشِ، وَالصَّلِيلُ: صَوْتُ الشَّيْءِ الْيَاسِ. يُقَالُ: جَاءَتْ الْإِبِلُ تَصَوَّتُ عَطَشًا، وَقِيلَ: تَصَوَّتُ فِي طَيْرَانِهَا. وَ(الْقِيَضُ): قَشْرُ الْبَيْضِ الْأَعْلَى، وَإِنَّمَا أَرَادَ: قَشْرَ الْبَيْضَةِ الَّتِي خَرَجَ مِنْهَا الْفَرْخُ. وَالْبَيْدَاءُ: الْقَفَرُ الَّذِي يَبِيدُ مَنْ سَلَكَهُ. وَ(الْمَجْهَلُ): الَّذِي لَيْسَ فِيهِ عِلْمٌ يَهْتَدَى بِهِ. وَ(الزِّيَازُ): مَا غُلِظَ مِنَ الْأَرْضِ وَارْتَفَعَ.

معنى البيت: وَصَفَ قَطَاةً قَامَتْ عَنْ فِرَاحِهَا حِينَ احْتَاجَتْ إِلَى وِرْدِ الْمَاءِ فَعَطِشَتْ، فَطَارَتْ تَطْلُبُ الْمَاءَ عِنْدَ تَمَامِ ظَمْنِهَا.

انظر: الكتاب ٢٣١/٤، ونوادر أبي زيد ١٦٣، والمقتضب ٥٣/٣، والأزهية ١٩٤، وشرح المفصل ٣٨/٨، ووصف المباني ٤٣٣، والخزانة ١٤٧/١٠، ١٥٠، وشعره -ضمن مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ٢٢ - ١٢٠/١.

ومعنى (على): الاستعلاء، يقال: عليه دَيْنٌ؛ أي: قد استعلى عليه وركبه.

ومعنى (عن): المجاوزة، تقول: كَسَوْتَهُ عَنْ عُرِيٍّ؛ أي: جعلت العري متجاوزاً له.

ويستعمل (عن، وعلى) حرفين أيضاً، يعدى بهما الفعل، نحو: انصرفت عن زيد، ونزلت على عمرو.

ويُستعمل (على) اسماً وفعلًا وحرفًا، ولي في هذا المعنى لغز ظريف، فيها وفي غيرها، وهو:

إذا طارح النحوي آية كلمة	هي اسم وفعل ثم حرف بلا مِرا
فقل هي إن فكرت في شأنها على	وفي ثم لما ظاهر لمن افتري
غدت من عليه قد علا قدر خالد	على قدر عمري بالسماحة في الوري
وقل قد سمعت اللفظ من في محمد	وفي موعدي يا هند لو في فم الكرى
ولما رأى الزيدان حالي تحوَّلت	إلى شعث لما ولما أنحف عرى
مواردها تنبي بما قد ذكرته	وإن لم أصرِّح بالدليل محمرا

ومن علامات الاسم: إسناد النفع والضرر إليه، فكل ما ضر ونفع فهو اسم، كما قيل:

أمرضني هجرها، ويبرئني وصلها، ليت وصلها سخاء، وقالوا: كل ما تراه العين فهو اسم.

١٠- وآية الفعل (قَدْ) مَعَ (سَوْفَ) نحو قَدْ أَنَا فَضُّوا وَسَوْفَ يُؤَاتُونَ الْهُدَى ذُلًّا

١١- وَالْأَمْرُ كَ (أَمْسِي) فَأَمَّا الْحَرْفُ لَيْسَ لَهُ عِلَامَةٌ نَحْوُ هَلْ، لَوْ، عَلَى، مَعَ، لَا

الكلمة إن استقلت بنفسها ولم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فهي الاسم، وقد تقدم.

وإن استقلت بنفسها واقتربت بأحد الأزمان، فهي الفعل. وإن لم تستقل بالمفهومية، بل دلت على معنى في غيرها، لا في نفسها، فهي الحرف.

فمن علامات الفعل: دخول (قد) عليه، كقولنا: قد انفضوا. وتدخل على الماضي،

كقوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾

[المجادلة: ١]. وتدخل على المستقبل، نحو قوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ﴾

[الأحزاب: ١٨]. ومعنى (قد): التوقع وتقريب زمن الفعل.

فأما (سوف) فإنها تختص بالدخول على المستقبل، كقولنا: (سوف يواتون الهدى)،

قال تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام: ﴿سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي﴾ [يوسف: ٩٨].

وكذلك السين في مثل قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٢]،
 (وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ لِمَنْ عُقِبِيَ الدَّارِ) ^(١) [الرعد: ٤٢]، ونحو ذلك، فالسين وسوف لتنفيس
 زمان وقوع الفعل عن الحال والماضي، وجعله للمستقبل خاصة.

ومن علامات الفعل أيضاً: أن يكون مشتقاً من المصدر، كقولنا: اصبر، فهو مشتق
 من الصبر، وقولنا: يكون مشتقاً من مصدر؛ احترازاً من أسماء الأفعال التي هي: صه، ومه،
 وإيه، ونحوها؛ لأنها صيغت صيغ أفعال الأمر وهي غير مشتقة من مصدر.

فما خلا من علامات الأسماء والأفعال يكون حرفاً، ولم يجعلوا له علامة، وخلو
 الحرف عن علامة قائم مقام العلامة، كرجل معه ثلاثة أبواب بيض، أعلم على اثنين منهما
 برقم يعرفه، وقد عرف تفاوت القيم دون الأعيان، فإذا وجد علامتين، علم أن الثالث
 بالثمن الذي لم يذكر، ولهذا ونحوه، يقال: ترك العلامة علامة.

ولما لم يكن للحروف علامة يستدل بها عليها، عرفناها بذكرها نفسها، فقلنا: نحو:
 هل، بل، لو، بلى، مع، لا.

قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مریم: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿بَلِ اللّٰهُ مَوْلَاكُمْ﴾ [آل
 عمران: ١٥٠]، وقال: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ﴾ [الكهف: ٣٩]، ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾
 [النور: ١٢]، وقال: ﴿أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأحقاف: ٣٤]، وقال:
 ﴿أَوَلَيْكَ مَعَ الَّذِينَ اتَّعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٦٩]، وقال: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ
 الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ [الروم: ٣٠].

(١) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (الكافر) موحّداً، لأن الكافر يعني أباً جهل فقط.
 ولهم حجة أخرى: أن يكون الكافر بمعنى الجماعة والجنس كما تقول: أهلك الناس الدينار
 والدرهم، وقال تعالى: (وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا) لم يرز كافراً واحداً.
 وقرأ الباقر: (وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُ) على الجمع، وحجتهم قراءة عبد الله وأبي، لأن في حرف أبي:
 (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا) وفي حرف عبد الله، (وَسَيَعْلَمُ الْكَافِرُونَ) وإنما اختلفت القراءة في هذه الأحرف
 لأنه كتب في مصحف عثمان بغير ألف (ال ك ف ر)، [إعراب القراءات السبع وعللها ١/٣٣٣]

[بَابُ النِّكَرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ]

١٢ - فَلَا اسْمَ مَا بَيْنَ مَنكُورٍ وَمَعْرِفَةٍ فَالنِّكَرَةُ مَا دَخَلَتْهُ (أَل) وَمَا قَبْلَهَا

١٣ - دُخُولَ (رُبٍّ) صَرِيحًا أَوْ مُقَدَّرَةً وَمَا عَدَاهُ فَبِالتَّعْرِيفِ قَدْ شُمِلَا

١٤-ك- (أَنْتَ وَابْنِي وَزَيْدٌ وَالَّذِي وَأَنَا وَهُمْ وَهَنَّ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ أَهْلُ بِلَا)

الأسماء تنقسم إلى قسمين: النكرات وهي الأصل، والمعارف وهي الفرع.

فأعم النكرات^(١) (شيء)؛ لأنه يصدق على الموجود والمعدوم، والجوهر والعرض، وعلامة النكرة حسن دخول (رُبٍّ) عليها، ظاهرة أو مقدرة، ولا تكون إلا مصدرة على الاسم؛ فمثال الظاهرة قول الشاعر^(٢): [المديد]

رُبُّ نَارٍ بَسْتُ أَرْمُقُهَا تَقْضِصُ الْمُهْنِدِيَّ وَالْعَارَا

ومثال المضمر المقدرة، قول الآخر^(٣): [الخفيف]

(١) النكرة: الاسم الموضوع على أن يكون شائعاً في جنسه، إن اتفق أن يوجد له جنس، وأنكر النكرات شيء، ثم متحيز، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم ماش، ثم ذي رجلين، ثم إنسان، ثم رجل؛ فهذه تسعة لكل منها مقابلته، والنكرة هي الأولى، والمعرفة طارئة عليها، هذا مذهب سيويه.

وقال الكوفيون، وابن الطراوة: من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: مررتُ بزَيْدٍ، وزَيْدٌ آخر؛ وما التَّنْكِيرُ فيه قبل التعريف، وهذا التقسيم عندهم، قالوا: يُبْطَلُ مذهب سيويه.

وقال أبو البقاء في الكليات ٨٩٦: "والنكرات بعضها أنكر من بعض المعارف؛ فأنكر النكرات: (شيء)، ثم (متحيز)، ثم (جسم)، ثم (نام)، ثم (حيوان)، ثم (ماش)، ثم (ذو رجلين)، ثم (إنسان)، ثم (رجل). والضابط: أن النكرة إذا دخل غيرها تحنها ولم تدخل هي تحت غيرها فهي أنكر النكرات".

انظر: الارتشاف ٥٨/٢، والفصول الخمسون ٢٢٥، وشرح ألفية ابن معيط ٦٢٩/١، والأشباه والتظائر ٧٣/٣.

(٢) البيت لعدي بن زيد العبادي.

انظر: المعاني الكبير ١٠٥/١، وسمط اللآلئ ٦٢/١، وبتيمة الدهر ١٨١/١.

(٣) البيت لجميل بن معمر العذري.

اللغة: (الرسم): ما بقي من آثار الديار لاصقاً بالأرض كالرماد. و (الطلل): ما بقي منها شاخصاً مرتفعاً كالوتد والأثافي. و (من جلله): من عظمه في عيني، وقيل: من أجله.

رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كَدْتُ أَقْضِي الْعَدَاةَ مِنْ جَلَلِهِ
 أي: رُبَّ رَسَمٍ. ومثال المضمرّة بعد الواو، قول الآخر^(١): [الرجز]
 وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفَا فِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ
 ومثال المضمرّة بعد الفاء، قول امرؤ القيس^(٢): [الطويل]
 فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعُ فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوَّلِ

والشاهد فيه: (رسم دارٍ) حيث جرّ (رسم) بـ(رُبّ) المضمرّة، ولم يتقدّمها واو ولا فاء؛ وهو قليل جداً.

انظر: الخصائص ٢٨٥/١، ١٥٠/٣، وشرح المفصل ٢٨/٣، ٧٩، ٥٢/٨، وشرح عمدة الحفاظ ٢٧٤/١، وابن النّاطم ٣٧٧، ووصف المباني ٢٣٣، والمغني ١٦٤، وابن عقيل ٣٧/٢، والأشعرني ٢٣٣/٢، والخزانة ٢٠/١٠، والديوان ١٠٥.

(١) القائل: جران العود النمري ت ٦٨ هـ، هو عامر بن الحارث النمري، شاعر وصاف أدرك الإسلام، وسمع القرآن واقتبس منه كلمات وردت في شعره، وجران العود معناه مقدم عنق البعير المسن، وكان يلقب نفسه به في شعره.

اللغة: واليعافر جمع يعفور، وهو نوع من الطّباء، والعيس: الإبل البيضاء.

انظر: ديوانه ص ٥٢ والكتاب ٣٢٢/٢ - هارون ومجاز القرآن ١٣٧/١ والمقتضب ٤١٤/٤ والإنصاف ٢٧١/١ وشرح المفصل ٨٠/٢ والعيني ١٠٧/٣ والتصريح ٣٥٣/١ والجمع ٢٢٥/١ والخزانة ١٥/١٠. والشاهد في رفع المستثنى النقطع وهو (اليعافر) على البدلية من المستثنى منه، وهو (أنيس) وذلك على لغة قميم.

(٢) اللغة: (طرقتُ): أتيت ليلاً؛ وسُمّي الآتي بالليل طارِقاً لحاجته إلى دقّ الباب.

(وتمائم): واحدها تميمة؛ وهي: خرزات كان الأعراب يعلّقونها على أولادهم يتّقون بها النفس والعين - بزعمهم -، فأبطلها الإسلام. (ومحول): من أحول الصّبيّ فهو مُحَوَّل: أتى عليه حَوَلٌ من مولده. والشاهد فيه: (فمثلك حُبْلَى) على أنّ كلّ اسم حسن دخول (رُبّ) عليه فهو نكرة؛ وهنا دخلت على (مثلك)؛ فهذا يدلّ على أنّها نكرة، سواءً كانت (رُبّ) ظاهرة أم مُضمرة.

انظر: الكتاب ١٦٣/٢، والبصرة ٦٢٦/٢، وشرح الكافية الشّافية ٨٢١/٢، وابن النّاطم ٣٧٦، واللّسان (حول) ١٨٤/١١، (غيل) ٥١١/١١، وأوضح المسالك ١٦٢/٢، وابن عقيل ٢٦٤/٢، والتصريح ٢٢/٢، والجمع ٢٢٢/٤، والديوان ١٢.

واستدلّ على أن (غيرك)، و(مثلك) يكونان نكرة بدخول (رُبَّ) عليهما، وقال الشاعر^(١): [الكامل]

يَا رُبَّ غَيْرِكَ فِي النَّسَاءِ غَرِيرَةٌ يَبْضَاءُ قَدْ مَتَّعَهَا بِطَلَاقٍ
وقول امرؤ القيس:

فَمِثْلُكَ حُبْلَى..... الْبَيْت.

ومن علامات النكرة: دخول الألف واللام على الاسم، نحو قولك في (رجل): الرجل، فيصير معرفة بعد أن كان نكرة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ (١٥٥) ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [المزمل]، فعلم أن الرسول المذكور آخرًا هو المذكور أولاً، وتُسمّى الألف واللام هنا: لام العهد. ومنها دخول (كم)، خبرية كانت أو استفهامية؛ لأن ما بعدها في البابين تمييز، والتمييز نكرة - كما سيأتي في بابه -.

فصل

وأما قولنا: وما عداها؛ أي: ما عدا النكرة يشملها التعريف^(٢)، ومن مثاله: أنت وابني (البيت).

(١) نسبه السيرافي لأبي مَحْنَنٍ الثَّقَفِيِّ. وقيل: لغيلان بن سلمة الثقفي.

ويروى (عزيزة): من العزة والامتناع؛ فالمرأة تسمى عزيزة لامتناعها عن وصول الرجال إليها. انظر: الكتاب ٤٢٧/١، ٢٨٦/٢، والمقتضب ٢٨٩/٤، وسرّ صناعة الإعراب ٤٥٧/٢، والتبصرة ١٧٥/١، وشرح ملحّة الإعراب ٥٢، وشرح المفصل ١٢٦/٢، ورصف المباني ٢٦٧، وجواهر الأدب ٢٣٧. والبيت ليس في ديوان أبي محجن المطبوع.

(٢) المعرفة: الاسم الموضوع على أن يخصّ واحداً من جنسه، وزعم ابن مالك أنه لا يمكن حدّ المعرفة، قال: لأنّ منها ما هو معرفة معنّى نكرة لفظاً، نحو: كَانَ ذَلِكَ عَامَ أَوَّلٍ، وعكسه، نحو: أُسَامَةُ، وما فيه الوجهان كواحد أمّه، وذو (أل) الجنسية، ورَدَدْنَا ذَلِكَ عَلَيْهِ في الشرح. ولا تركيب في الثكرات إلا ما شُدَّ من قولهم: بَيْتٌ بَيْتٌ، وكَفَّةٌ كَفَّةٌ، أو كان التنكير فيه نائباً عن التعريف، نحو: مَرَرْتُ بِمَعْدِي كَرِبٍ، وَمَعْدِي كَرِبٍ آخر.

قال النحويون: كل اسم قصد به الدلالة على معنى مُعَيَّن، دلالة تتضمن الإشارة إليه. وإلما قالوا: المعارف خمسة؛ لأن المَعْرِفَ إمَّا أن يكون أمرًا لفظيًا أولاً: والأول إمَّا أن يكون من أوله، وهو: المَعْرِف بالالف واللام، كقولنا في النظم: (الأرض). وأما من آخره وهو المضاف، كقولنا: (ابني)، و(أهل بلا). والثاني: وهو المعنوي، فأما ألا يحتاج بعد تعيينه إلى غيره، وهو العَلَم، كقولنا: زيد. وإمَّا أن يحتاج، وحينئذ إمَّا أن يحتاج إلى ما قبله، وهو المضمَر، كقولنا: (أنت) للمخاطب، و(أنا) للمتكلم؛ لأن المخاطب والمتكلم لا يلتبس على السامع بغيره، وإمَّا أن يحتاج إلى ما بعده، وهو المبهَم، كقولهم: هذا، وذا، وتلك، ونحو ذلك من الإشارات. ومنها الأسماء الموصولة، كقولنا: الذي، والتي، ومن، وما، وأي. فالذي: ذاك الرجل. والتي: تلك المرأة. و(من) بمعنى: الذي والتي، تعم الذكر والأنثى.

ويُوجد التركيب في التكررات، إلا ما شذَّ من قولهم كثيراً في لغة بعض العجم، كلغة الترك، وتتفاوت المعرفة في المراتب، خلافاً لأبي محمد ابن حزم؛ إذ ذهبَ إلى أنها لا تتفاوت وكلها مستوية. والتفريع على مذهب الجمهور، فقيل: المضمَرُ أعرفُّ، وهو مذهب سيبويه. وبليه على قول هؤلاء العَلَم، ثم المُبْهَم، ثم ذُو (أل)، والمضاف في رتبة ما أُضيف إليه إن كانت الإضافة محضة، إلا المضاف إلى المضمَر، فإنه في رتبة العَلَم. وهذا الذي تلقفناه من أقواله المشايخ، خلافاً للمبرد؛ إذ زعمَ أن المضاف إلى واحدٍ منها، هو دون ما أُضيف إليه في التعريف، وقيل: أعرفُّها العَلَم، ونُسبَ إلى سيبويه وإلى الكوفيين، وهو قول الصميمي، وقيل: أعرفُّها اسم الإشارة، ونُسبَ إلى ابن السراج، وقيل: أعرفُّها المَعْرِفُ بـ (أل). ولم يذهب أحدٌ إلى أن المضاف أعرفُّ المعارف، وقيل: أعرفُّها العَلَم، ثم المضمَر ذُو الأداة، ثم اسم الإشارة، ومذهب سيبويه: أن العَلَمَ أعرفُّ من المبهَم. ومذهب الفراء: أن المُبْهَمَ أعرفُّ من العَلَم، وبه قال جماعة، منهم ابن السراج، وابن كيسان، وهو مذهب المنطقيين.

والمعارف: في المشهور خمسة، وزاد بعضهم: المُنادَى والموصول، وهو اختيار ابن مالك. فأما المُنادَى؛ فما كان نكرة غير مُقبل عليه، فلا خلاف أنه نكرة، وإلما الخلاف في العَلَم، والنكرة المُقبل عليها، فقيل: النداء يُعرَّفُ النكرة المُقبل عليها، والعَلَم بعد زوال تعريف العَلَمِيَّة. [الارتشاف

واعلم أن أصل هذا الاسم (أنت)، ليس إلا ألف والنون، والتاء للمخاطب، تقول للمخاطب: (أنت)، وللمؤنث: (أنتِ) - بالكسر -، وفي التثنية: (أنتما)، وكذا بقیة الفروع.

وفي (الذي) أربع لغات: الذي، والذ، والذذ، والذي. فإذا تثنيته قلت: اللذان، وتشدد نونه وتخفف، ويجمع: الذین.

وأما (ما) فتكون استفهاماً، كقولك: ما عندك؟ أي: أي شيء عندك، وتكون خبراً، كقولك: علمت ما عندك.

وأما (أي) فاسم معرب، قال تعالى: ﴿أَيُّهَا مَآ تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]. وتقول: أي الرجلين أخوك؟ قال تعالى: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرَشَهَا﴾ [النمل: ٣٨].

ومنها: (هو، وهي)، وفروع ذلك، وقد تشدد الواو من (هو)، قال الشاعر^(١):
[الطويل]

وإن لسانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمُ
(وهم) جمع الرجال، و(هن) جمع النساء، وتوجيه البيت: أن جميع الخلق أهل بلاء بالتفصيل والجملة، ولهذا يقال: الدنيا دار بلاء، والله أعلم.

(١) لم يتعرض البغدادي في الخزانة لنسبة هذا البيت وكذلك لم ينسبه أحد ممن استشهدوا به بأكثر من قول بعضهم انه لشاعر من همدان، ومعروف أن هذه لغتهم، وأورده صاحب مغني البيه شاهدا على حذف العائد المجرور بحرف من الصلة.

[أقسام الفعل]

١٥- والفعل مُنْقَسِمٌ مُسْتَقْبَلٌ كـ (يَلِي) والأمرُ كـ (اقْبِلْ) وَمَاضٍ نَحْوُ (قَدْ قُتِلَ)

١٦- فـ (أَمْسَ) آيَةٌ مَاضِيَةٌ وَ (لَمْ) عَلَمٌ الْ مُسْتَقْبَلُ اعْرِفْهُمَا بِالْآيَتَيْنِ كِلَا

لما كان الفعل لا ينفك عن اقتران بأحد الأزمنة الثلاثة: الماضي، والحال، والاستقبال، جعل لكل زمان قسم يُعرف به، كقولنا: زيد يلي الحكم غداً. فكذلك يقال له: (اقتل) في الأمر، قال الله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، وتقول: هو قد قُتِلَ أمس.

فامتحن الماضي بحسن دخول (أمس) عليه، والمستقبل بحسن دخول (غداً) عليه - كما في النظم -، ويُعرف بدخول أحد الزوائد الأربعة عليه، وهي: النون كقولك: نقوم نحن غداً. والألف نحو: أقوم أنا. والياء نحو: يقوم هو. والتاء نحو: تقوم أنت، وتقوم هند، ونحو ذلك. فهذا شأن الماضي والمستقبل، فأما الحال فليس له لفظ يختص به، وإنما جعلوا له (الآن)، وإن لم يكن حالاً محضاً، والله تعالى أعلم.

١٧- وَضُمَّ صَدْرُ الرَّبَاعِيِّ وَقَطَعْنَاهُ مِنَ الْ مَاضِي كـ (أَفْتَاهُ يُفْتِيهِ بِمَا جَهَلَا)

١٨- وَإِنْ بَدَأَتْ بِهِمْزُ الْوَصْلِ ضُمَّ كَتَبَا نِيهِ فِي الْأَمْرِ كـ (ارْكُلْ) وَهُوَ مِنْ رَكَلَا

الأفعال منها ثلاثي ومنها رباعي، فإن كان الفعل رباعياً، كقولك: أعطى، وأبقى، وأفتى، فتقول في مستقبله: يُعْطِي، وَيُبْقِي، وَيُفْتِي، تَضُمُّ أَوَّلَهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَتَفْتَحُهُ فِي الْمَاضِي، فهذا معنى قولنا: وضُم صدر الرباعي؛ أي: الفعل الرباعي الذي على أربعة أحرف، و(اقطعنه)؛ أي: اجعل ألفه ألف قطع في الماضي، فإذا صغت منه فعلاً مستقبلاً، قلت: أعطاه أمس، وأفتاه بما جهل.

فأمَّا الفعل الذي ماضيه دون أربعة أحرف أو فوقها، فإذا صغت من شيء من ذلك فعلاً مستقبلاً، فتحت أوله، فتقول: قام يقوم، واستعاذ يستعيد. فإذا أمرت من ذلك، قلت: قم واستعِذ - بالوصل -.

فإن كان الفعل الثلاثي الذي صغت منه صيغة الأمر مضموم الثاني، ضمنت أوله في الأمر - إذا ابتدأت به -، كقولك: ادخل من دخل، واسكن من سكن، واركل من ركل، ومعنى (ركل)؛ أي: نفح، يقال: ركلته الدابة: إذا رمته برجلها، والله أعلم.

[المعرب والمبني]

١٩- وأصل الإعراب للأسماء مفترضٌ أمّا البناء فللأفعال قَدْ جُعِلَا

الإعراب^(١): من أعرب الرجل: إذا أبان عما في نفسه، ويقال: أعرب عن حاجته: إذا أظهرها؛ لأن الكلام إذا أعرب تبين معناه، وقيل: من أعرب الرجل: إذا تكلم بالعربية.

(١) الإعراب في اللغة: الإبانة، يُقال: أعربَ عن حاجته: أبانَ عنها، والتحسين: أعربتُ الشيء: حسنته، والتغيير: عربت مَعْدَةُ الرَّجُل، وأعربها الله: غيَّرها، والانتقال: عربت الدابة في مرعاها: جالت، وأعربها صاحبها.

فمعنى الإبانة: تعدت بعن، فالهمزة ليست للتعدي، وفي الباقي للتعدي، لا في عربت بمعنى: تغيَّرت، فقليل: همزة في (أعربت) للإزالة؛ أي: أزلتُ عَرَبِيَّهَا، كهي في أشكيت؛ أي: أزلتُ شِكَايَتَهُ (١).

وأما الإعراب في الاصطلاح:

فذهب طائفة إلى أنه نفسه: هو الحركات اللاحقة آخر المعربات من الأسماء والأفعال، وعلى هذا فالإعراب عندهم لفظي، وهو اختيار ابن خروف، والأستاذ أبي علي، وابن الحاجب، وابن مالك؛ إذ قال في "التسهيل": الإعراب: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف، أو مَكُونٍ أو حَذَفٍ.

وذهب متأخرو أصحابنا وطائفة إلى أن الإعراب معنوي، وهو تغيير في آخر الكلمة، أو ما كالأخر العامل دخل عليها نفسها، والحركات علامات الإعراب ودلائل عليه، وهو ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلام.

والذي يقبل الإعراب هو قبل تركيبه مع العامل موقوف، فإذا دخل العامل أثر، والأصل في العامل أن يكون من الفعل، ثم من الحرف، ثم من الاسم.

والأصل يُخَالَفُهُ مع المعمول في النوع، فإذا كانا من نوع واحد فلمشاكلة ما لا يكون من نوع المعمول، كاسم الفاعل العامل، ولا يؤثر العامل أثرين في محل واحد.

ولا يجتمع عاملان على معمول واحد إلا في التقدير، نحو: ليس زيدٌ بيجان، خلافاً لنفراء في نحو: قامَ وقعدَ زيدٌ، ولا يمتنع أن يكون للعامل معمولات.

وحركات الإعراب: ضمة، وفتحة، وكسرة، والحركة مع الحرف لا بعده، خلافاً لابن جني. والجزم: قطع الحركة أو ما قام مقامها، وهو حذف؛ إما لحركة نحو: لم يضرب، أو لحرف نحو: لم يَقُومَا، ونحوه على الصحيح، ويأتي الكلام فيه.

فإن قيل: البناء كذلك؟

فالجواب: أن البناء يشترك فيه العرب وغيرهم.

وقيل: من عروب؛ أي: مُتَحَبِّة؛ لأن الكلام إذا أعرب فهم، وحسن معناه عند سماعه

فأجبه.

والبناء في اللغة: وضع الشيء على صفة يُراد ثبوتها، وكذلك هو في معناه الصناعي،

وإنما كان الأصل في الإعراب: الأسماء؛ لأن الاسم صيغته واحدة تتوارد عليه معانٍ مختلفة،

كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وهذه الأشياء منتفية عن الفعل والحرف.

أما الفعل؛ فالمعاني التي يَعْتَقِبُ عليها ليست إلا الدلالات على الزمان المُعَيَّن، فاختلاف

صِيْغِهِ كافٍ في ذلك، وسيأتي الكلام على الحرف.

فاحتيج في الاسم إلى ما يفرق بين هذه المعاني، فأتوا فيه بالإعراب الذي يدل على

أحواله؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما رأيت الهلال - بنصب الهلال -، كنت نافياً لرؤيته،

ولو رفعته كنت مُثَبِّتاً لها؛ أي: الذي رأيت هو الهلال.

وكذلك لو قلت: ما أخذت منك درهماً، كنت بالنصب جاحداً، ولو رفعت كنت

مقرراً؛ أي: الذي أخذته منك درهم، فلولا الإعراب لالتبس الإقرار بالنفي، وهذا ظاهر

واضح.

وإنما يُبَيَّن من الأسماء ما يُبَيَّن، ويُعرب من الأفعال ما يعرب، لما حصل في كل منهما

من الشبهة بما ألحق به، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

=

والحركات: حركة إعراب وحركة بناء، نحو: (أَين)، وحركة إتباع نحو: الحَمْدُ لله، وحركة حكاية

نحو: مَنْ زَيْدًا، وَمَنْ زَيْدٌ، وَحَرَكَةُ ثَقُلْ نحو: (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ) [البقرة: ١٠٦]، وحركة للتخلص من

التقاء الساكنين نحو: اضْرِبِ الرَّجُلَ، وحركة المضاف إلى باء المتكلم نحو: غَلَامِي، على الصحيح.

والإعرابُ عند البصريين أَصْلٌ في الأسماء، فرغ في الأفعال، وعند الكوفيين أَصْلٌ في الأسماء والأفعال،

وعند بعض المتأخرين أَنَّ الفعل أحقُّ بالإعراب من الاسم؛ وهذا من الخلاف الذي لا يَكُونُ فيه كبير

منفعة. [الارتشاف ٦/٢]

٢٠- فَالْفِعْلُ إِن شَابَهُ الْأَسْمَاءُ تُعْرَبُهُ وَأَيْنَ اسْمًا أَشَبَّهُ حَرْفًا يُلَفَّ قَدْ سَهْلًا

لما كان المقتضى الإعراب في الاسم ما يتوارد عليه من المعاني المختلفة، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وكان الفعل يُعرف بما يميز أحواله من الصيغ، والاشتقاقات الدالة على المقصود منه وبه، وكان الحرف ليس كذلك، انتفى الإعراب والتصريف عنه، لانتفاء المقتضى لذلك، وصار مبنياً على صيغة واحدة.

وإنما قلنا: الأصل في الإعراب: الأسماء، وفي البناء: الأفعال، ولم نقل: جميعها، كما قلنا في الحروف: وأحرفهم مبنية كلها - كما سيأتي -؛ لأن في الأسماء ما خرج عن أصله بمشابهة الحروف فُبي، وفي الأفعال ما خرج عن أصله بمشابهة الأسماء فأعرب.

أما مشابهة الأسماء للحروف فكـ (من)، فإنها إن كانت موصولة أو موصوفة، فقد أشبهت الحروف لافتقارها إلى الصلة والصفة، وإن كانت شرطية أو استفهامية، فلتضمنها معنى حرف الاستفهام أو الشرط.

وأما مشابهة الأفعال للأسماء، فكون الفعل المضارع يحتمل الحال والاستقبال، حتى يخلص بينهما بقرينة، فقولك: زيد يُصلي، يحتمل كلامك أن يكون في حالة الصلاة، أو يكون يصلي فيما بعد، فإذا دخل على الفعل (سوف) أو السين، خلصته من الحال إلى الاستقبال.

وإن دخلت عليه اللام أو قرنته بـ (الآن)، خلصته للحال، فكأنه شابه الاسم من حيث أنه يصلح لشيئين، حتى يختص أحدهما بقرينة، كما أن (رجلا) يصلح لأكثر من واحد، فإذا أدخلت عليه آلة التعريف، خُصَّ شخصاً بعينه.

وقيل: إن اشتباههما من حيث أن قولك: يضرب، ويضربان، ويضربون، يُشابه قولك: ضارب، وضاربان، وضاربون؛ لاتفاقهما في عدة الحروف، وهيئة الحركات والسكون؛ ولذلك يشبه الفعل المضارع باسم الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وقيل: لأن اللام المفتوحة تدخل على خبر (إن)، إذا كان فعلاً مضارعاً، كما تدخل على الاسم كقولك: إن زيداً لقاتم، وإن زيداً ليقوم. ولا تدخل على الفعل الماضي إذا وقع خبراً لـ (إن).

وهنا قاعدة، وهي: أن الحرف والفعل في الأصل غير متمكّنين، وكل ما ناسب من الأسماء ما لا تمكن له في الأصل، بُني، ولا يحتاج إلى تفصيل، فتقول: عِلَّةُ البناء في الأسماء. أما شبه الحرف أو كونه اسمًا للفعل، كـ (آية، ونزال، وهلم)، ونحو ذلك، والله تعالى أعلم.

٢١- وأَرْبَعُ رَتَبُ الإِعْرَابِ تَعْرِفُهَا رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَجَرٌّ جَزْمُهُنَّ ثَلَاثُ

الإعراب هو في صناعة النحو: تغيُّر آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها؛ لتصاريف الكلام وتغاير موارد بوجوه المعاني المتضمنة له.

ووجوه الإعراب أربعة كما ذكرنا، وكان الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات دون السكون، فقد روى ابن بريد، عن أبيه، قال: كانوا يُؤمرون - أو كُنَّا نُؤمر - أن نتعلَّم القرآن، ثم السُّنَّة، ثم الفرائض، ثم العربية، ثم الحروف الثلاثة. قال: قلنا: وما الحروف الثلاثة؟ قال: الجر، والرفع، والنصب.

لكن لما استوفى الاسم - من حيث هو الأصل - جميع الحركات الثلاث التي هي الأصل، وشاركه الفعل المضارع حتى شابهه في حركتين منها، وهما الرفع والنصب، جعل له السكون إعرابًا، ليساوي إعراب الاسم.

والرفع أعلى وجوه الإعراب مرتبة؛ لاستغناؤه عن النصب والجر في قولك: قائم زيد، وزيد منطلق. والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدَّم الرفع، كقولك: ضرب زيد عمرًا، ومررت بزيد.

وجُعِلَ الإعراب في آخر الكلمة؛ لأنه وُضِعَ لِتَبْيِينِ المعنى، وتمييز الصفات المتغايرة في الأسماء، وسبيل الصفة أن تأتي بعد أن يعلم الموصوف، ولا طريق إلى علمه إلا بعد انتهاء صيغته، فلهذا جُعِلَ الإعراب في آخره.

وإنما سُمي الضم رفعًا؛ لأن الضمة من الواو، ومخرج الواو من الشَّقَتَيْنِ، وهما أرفع الفم. ويُسمى الفتح نصبًا؛ لأن الفتح من الألف، وهي حرف منتصب يمتد إلى أعلى الحنك.

وسُمي الكسر جرًّا؛ لأنه من الياء التي تموي عند النطق سفلا، فكأنه مأخوذ من جر الجبل، وهو سفحه. وإنما سُمي الجزم جزماً؛ لقطع الحركة، إذ الجزم في اللغة: القطع، كقولهم: جزمت اليمين؛ أي: قطعتها.

٢٢- كَذَا الْبِنَاءُ أَرْبَعٌ أَيْضًا فَضَمَّتْهُ وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالْإِسْكَانُ خُذْهُ وَلَا جَمِيعُ الْكَلَامِ قِسْمَانِ:

معرب: وقد تقدّم أنّه ما تغيّر آخره لتغير العوامل الداخلة عليه.
والمبني: ما لا يتغيّر آخره مع اختلاف العوامل الداخلة عليه.
ولا يختلف حكمه على اختلاف مواقعه وتباين مواطنه، ولكل من الإعراب والبناء مواضع، وسيأتي تقسيمها في الكلام إن شاء الله تعالى.

٢٣- قَالَاسْمُ وَالْفِعْلُ مَرْفُوعٌ وَمُنْتَصِبٌ وَالْجَرُّ أَصْبَحَ بِالْأَسْمَاءِ مُخْتَفِلًا

٢٤- وَالْجَزْمُ بِالْفِعْلِ مُخْتَصٌّ وَأَخْرُفَهُمْ مَبْنِيَّةٌ كُلُّهَا وَاضْرِبْ لِيذَا مَثَلًا

الإعراب ينقسم على الأسماء والأفعال على ثلاثة أقسام:

١- قسم يختص بالأسماء.

٢- وقسم يختص بالأفعال.

٣- وقسم يشترك فيه الأسماء والأفعال.

فالقسم الذي يختص بالأسماء الجر، فلا يدخل على الأفعال؛ لأن الجر إنّما يكون بالإضافة والحروف، وكلاهما لا يدخل على الأفعال.

وأما القسم الذي يختص بالأفعال فهو الجزم، فلا يدخل الجزم على الأسماء؛ لأنه لو دخل عليها، لذهب شأن الحركة والتنوين اللذين هما من خصائص الأسماء، وبهما يتم مراد الكلام، فكرهوا الإخلال بهما، ولأن الحركة يُعرف بها أحوال الاسم من الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وغير ذلك.

وأما القسم الذي يشترك فيه الاسم والفعل، فهو شيان: الرفع والنصب، فيدخلان في الاسم المُتَمَكِّن، والفعل المضارع السالم، وهذا هو المراد بقولنا:

فَالْاسْمُ وَالْفِعْلُ مَرْفُوعٌ وَمُنْتَصِبٌ

والحروف كلها مبنية، فلا يدخلها شيء من الإعراب.

٢٥- كَقَامَ زَيْدٌ سَقَى عَمْرًا عَلَى ظَمًا وَلَمْ يَقْضِ نَحْبًا فَكَلَّا عَامِلٌ عَمَلًا

٢٦- وَ(حَيْثُ) (كَيْفَ) وَ(مَذً) مَعَ (أَمْسٍ) لَهَا مَعَ الْعَوَامِلِ عَنْ مَرْسُومِهَا حَوْلًا

فـ (قام زيد) مثال المرفوع. و(سقى عمراً) مثال المنصوب. و(على ظمًا) مثال المحرور. و(لم يقضِ نحبًا) مثال المجزوم. فكل من هذه الأمور له عامل أو جَبَ ما صار إليه من حالات الإعراب. فـ (زيد) مرفوع بفعله. و(عمراً) منصوبًا بالفعل الواقع عليه، الذي هو (سقى). و(ظمًا) محرور بـ (على). و(يقض) مجزوم بـ (لم).

و(التَّحِب): النذر، قال تعالى ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَحْبَهُ﴾ [الأحزاب: ٢٣]؛ أي: ما كان نذر من القتال حتى يُقتل، وهذا معنى قولنا: (فكَلَّا عامل عملاً)، فكل ما رُفِع أو نُصِب، أو جر أو جزم، سُمي عاملاً.

وأما المَبْنِيات التي لا يُؤثر فيها العوامل، فمثل ما في البيت الأول من أمثلة الإعراب، من كل باب حرف:

فمن المضمومات (حيث)، ومن المفتوحات (كيف)، ومن السواكن (مذ)، ومن المكسورات (أمس)، وسيأتي ذكر أشياء فيما بعد من ذلك.

فهذه التي ليس لها مع العوامل عن مرسومها حول، بعكس الأوائل، فإنَّها تغيَّرت لتغير العوامل عليها، وهذه لزمَّت أحوالها فلم تتغيَّر، كالبناء المبني الذي هو ثابت لا يزول.

٢٧- وَأَبْنِ الْمَاضِي عَلَى فَتْحٍ وَالْأَمْرُ عَلَى السُّ كَوْنٌ وَفَقْتُ وَاعْرَبْ مِنْهُ مُقْتَبَلًا

٢٨- وَأَنْصِبُهُ وَأَجْزِمُهُ مَعَ أَشْيَاءٍ أَذْكَرَهَا وَارْفَعُهُ إِنْ نَاصَبَ أَوْ جَازَمَ عَزَلًا

إنما بُني الفعل الماضي على الفتح؛ لأنَّ الفتح أخف الحركات تشبيهاً بالمضارع المنصوب إلحاقاً به، ووجه شبهه بالمضارع من وجوه:

أحدها: أنه يقع صفة للنكرة، كقولك: مررت برجل قام، فـ (قام) في موضع جرٍّ، كما تقول: مررت برجل يقوم، فـ (يقوم) في موضع (قام).

الثاني: أنه يقع خبراً عن المبتدأ، أو عن (أن)، ومفعولاً ثانياً لـ (ظننت)، كما يقع المضارع كذلك، نحو: زيد قام، وزيد يقوم، فـ (قام) واقع موقع (يقوم)، و(يقوم) موقع (قام).

الثالث: أنه يقع شرطاً، نحو: إن قمتَ قمتُ، وقد وقع المضارع موقع الماضي، نحو: لم يضرب، فلماً أشبه ما أشبه الاسم، فكأنه أشبه الاسم، إلا أن مُشابهته للاسم بواسطة المضارع، فهي مشابهة ناقصة، فأعطى من إعراب الاسم دون ما أعطى المضارع، الذي هو الوسطة في مشابهة الاسم.

فصل

وُبني الأمر على السكون ولم يُعرب؛ لأنه ليس بمضارع، ولا يقع موقعه، ولا يؤدي مثل معناه، وقد زال عنه حرف المضارعة.

وإنما بُني على السكون؛ لأن أصل البناء السكون، ولم يُبن على الحركة كالماضي؛ لأنه لا يقع موقع المضارع. ولا اعتراض على بنائه؛ لأن الأصل في الفعل البناء، ولا على سكونه؛ لأن الأصل في البناء السكون.

وقيل: إنما بُني على السكون؛ لأنه أشبه الحرف في كونه لا يُخير به. وهذا كله إذا كان الأمر للمواجهة. فإن كان للغائب، كان باللام، كقولك: ليقم زيد، فيكون حينئذٍ معرباً مجزوماً باللام.

وقال قوم: إن الأمر مجزوم في الجملة باللام، ويضم في الأمر للحاضر لكثرة استعماله، ويذكر في الغائب لقلته.

فإذا كان الأمر من فعل مُعتل، حذفت حرف العلة من آخره، فقلت: اغز، واسع، وارم.

وإن كان من فعل آخره مشدد، كـ (مَنْ)، و(شَدَّ)، ونحو ذلك، فلك فيه ثلاثة أوجه:

الكسر لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، والفتح طلباً للتخفيف، والضم لِلتَّبَاعِ؛ قال الشاعر^(١):

[الوافر]

(١) من شعر جرير يهجو الشاعر النعمري.

الشاهد فيه: (فَقُضُّ الطَّرْفِ) فإنه يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها؛ فأما ضمُّها فعلى الإتيان لضمّة الغين قبلها، وأما فتحها فلقصْدُ التخفيف؛ لأنَّ الفتحَة أخفَّ الحركات الثلاث، وأما كسرها فعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

فَقُضَّ الطَّرْفُ إِنَّكَ مِنْ تُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَغْتَ وَلَا كِلَابًا
رُوي بفتح الضاد، وضمها، وكسرها.

ولك أيضًا أن تدغم - كما سبق - وأن تظهر، فإن أظهرت أسكنت آخره، فقلت:
اغضض بصرك، واكفف يدك، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾
[النور: ٣٠]، وقال: ﴿وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾ [لقمان: ١٩]، على اللغتين جميعًا.

فصل

والمستقبل مرفوع إذا خلا من ناصب أو جازم، وإنما كان مرفوعًا لما تقدّم من
مشابهته الاسم؛ لأن الماضي ذهب بالفتحة، والأمر بالسكون، وليس للجر مدخل في
الأفعال، فلم يبق إلا رفعه، فإن دخل عليه عامل نصب أو جزم، عمل عمله، كما
سنذكره، إن شاء الله تعالى في موضعه.

٢٩- وَارْفَعْ فَرِيدًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مُنْصَرِفًا إِنَّ صَحَّ بِالضَّمِّ وَالتَّنْوِينِ إِنَّ وَصِلًا

٣٠- وَاجْرُزُهُ بِالْكَسْرِ وَانْصَبُهُ بِفَتْحَتِهِ وَعَوَّضْنِ أَلْفًا عَنْ نُونِهِ بَدَلًا

٣١- مِثَالُهُ جَاءَنِي زَيْدٌ عَلَى عَجَلٍ وَزُرْتُ خَيْرَ الْبَرَايَا رَاكِبًا جَمَلًا

إعراب الاسم الواحد إذا كان اسمًا صحيحًا منصرفًا، ويقال له: المُتَمَكِّن، إن كان
مرفوعًا بالضم والتنوين في حال الوصل، والتنوين تبع ليس من الإعراب، وبالكسر في حالة
الجر، وبالفتح في حالة النصب.

لكن تقف على المنصوب وحده بالألف بدلا من التنوين، وليس كذلك الوقف على
المجرور والمرفوع؛ لأن المجرور لو وقف عليه بالياء لالتبس بياء الإضافة، كقولك: (مررت
بغلام)، فلو أثبت فيه الياء، لظن أن الغلام ملكك.

ولو قلت: هذا زيد - في الرفع -، لخرج عن أصل كلام العرب، إذ ليس في كلامهم
اسم آخره أو قبلها ضمة، وإنما يوجد ذلك في الأفعال، حتى أنهم اضطروا في بعض

=

انظر: الكتاب ٥٣٣/٣، والمقتضب ١٨٥/١، وشرح المفصل ١٢٨/٩، وشرح الشافية ٢٤٤/٢،
وأوضح المسالك ٣٥٠/٣، والتصريح ٤٠١/٢، والجمع ٢٨٨/٦، والأشعري ٣٥٢/٤، والديوان
٨٢١/٢.

الجموع إلى مثل ذلك، فأبدلوا الواو ياء وكسروا ما قبلها، فقالوا في جمع (دلو وجرو): (أدل وأجر)، والأصل: أدلّ وأجرّ، ففروا من الواو التي قبلها ضمة، إلى كسرة محافظة على مقاييس الأصول.

ومثال موارد الرفع، والنصب، والجر، في قولنا:

..... جاءني زيد على عجل وزرتُ خير البرايا راكبًا جملاً

٣٢- أَمَّا الْعَلِيلُ الَّذِي فِي عَجْزِهِ أَلْفٌ مَلَسَاءُ عَنْ رُتْبِ الْإِعْرَابِ قَدْ خُذِلَا

٣٣- وَمَا بَاخِرُهُ يَاءٌ مُخَفَّفَةٌ مِنْ قَبْلِهَا كَسْرَةٌ فَالْتَّصَبَ قَدْ حَمَلَا

٣٤- وَالرَّفْعُ وَالْجَرُّ مَتَوَيَّانِ فِيهِ فَقُلْ فِي ذَا نَجَا الْمُتَّقِي وَذَاكَ صِدْتُ طَلَا

مضى ذكر إعراب الاسم الصحيح المتمكن، وأما غير المتمكن فأقسام:

منها: ما يُسمى مقصوراً، وهو الذي آخره ألف ملساء؛ أي: عرية من المد والهمز، فيكون - على تصارييف موقعه - على حالة واحدة رفعا، ونصبا، وجرأ؛ فلهذا يُسمى مقصوراً؛ لأنه قصر؛ أي: حُبس عن الحركة.

والمقصور في اللغة^(١): المحبوس، قال تعالى: ﴿خُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ [الرحمن: ٧٢]، والأسماء المقصورة تنقسم إلى قسمين:

أحدهما: ما يدخله التنوين، كـ (رحى، وعصا، وقفا).

والثاني: ما لا يدخله التنوين؛ إمّا لكونه معرفاً بالألف واللام، كـ (الحيا، والندا، والعصا، والحصا). وإمّا لكونه لا ينصرف، كـ (موسى، وعيسى، وسلمى، وسعدى)، ونحو ذلك.

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٤٤/٢: القصر في اللغة: الحبس، يُقَالُ: قصرت الشيء أقصره قصراً: إذا حبسته، ومنه مقصورة الجامع؛ لأنها كالمحبوسة، وهذا كتسميتهم الحجر، ومنه أيضاً القصر للمعقل؛ لأنه يُحبس فيه عن العدو، ومنه أيضاً قوصرة الثمر؛ لأن النمر كالمحبس فيها. وسمي المقصور مقصوراً؛ لأنه ممتنع عن الإعراب محبوس، وهذا لأن المقصور لا يحتمل الإعراب.

وكلا القسمين لا يختلف حُكم آخره في الرفع، والنصب، والجر، كقوله تعالى - في المُنُون - : ﴿لَا يُغْنِي مَوْلَى عَنْ مَوْلَى شَيْئًا﴾ [الدخان: ٤١]، فالأول مرفوع، والثاني مجرور، ولفظهما واحد، وهو المراد بقولنا:

..... عن رتب الإعراب قد خزلا

أي: قطعًا، والخزل: القطع.

ومنها: ما يُسمى منقوصًا: وهو ما كان قبل آخره ياء مُخففة، قبلها كسرة. قولنا: مُخففة؛ احترازًا من مثل: (الكرسي)، فإن ما قبل يائه كسرة، لكن الياء مشددة. وقولنا: من قبلها؛ احترازًا من مثل: (ظي)، فإن ياءه مخففة، لكن قبلها ساكن. فهذا القسم يظهر فيه النَّصب فقط، ولا يظهر فيه الجر ولا الرفع، بل هما منويان فيه، فإن خلا شرط من ذلك، كان الاسم معربًا بالحركات الظاهرة، كقولك: هذا علي، وكرسي، وتقي، وجدي، وظي، ونحي، فاعرفه. وقد مثلنا مثال القسمين، فمثال المنقوص: نجا المتقي، وهلك العاصي. ومثال المقصور: صدت طلا، وهو ولد الظي.

وإنما سُمي هذا القسم منقوصًا؛ لأنه نقص من رتب الإعراب مرتبتين: الرفع والجر. فإن كان الاسم المنقوص نكرة، نوَّنته من غير ياءٍ في رفعه وجره، فقلت: هذا قاضي، ومررت بقاضي، على صفة واحدة. فإن نصبته ألحقت به أَلْفًا، فقلت: رأيت قاضيًا. فإن صرت إلى الوقف على المنقوص، فإن كان مُعرَّفًا، وقفت بالياء الساكنة على اختلاف مواقعه، وإن كان منكراً، وقفت عليه في حالتي الرفع والجر بحذف الياء منويًا، وفي حالة النصب بالألف، كما ذكرنا. وقد وقف بعضهم على المُعرَّف في حالة الرفع والجر بحذف الياء، ووقف آخرون عليهما في المنكر بالياء، والله تعالى أعلم.

[إعراب الأسماء الستة ^(١)]

٣٥- وَسَيَّةٌ إِنْ تُضِفْ إِلَّا إِلَيْكَ يَكُنْ إِعْرَابًا بِحُرُوفِ اللَّيْنِ مُشْتَغَلًا
٣٦- أَبٌ، أَخٌ، وَحَمٌّ، ذُو، فَوْ، هَنْ، وَإِلَى يَاءِ الضَّمِيرِ سِوَى (ذُو) إِنْ أَضَفْتَ فَلَا
ومن الأسماء غير المتمكنة ستة أسماء، إعرابها بحروف اللين، وتسمى حروف المد،
وتسمى حروف العلة، وهي: الألف، والواو، والياء.

وسُميت حروف المد واللين؛ لأن الصوت يمتد فيها، فيقع عليها الترنم في القوافي،
وغير ذلك. وإنما احتملت المد؛ لأنها سواكن اتسعت مخارجها حتى جرى فيها الصوت،
فتكون هذه الأسماء في حال الرفع بالواو، وفي حال النصب بالألف، وفي حال الجر بالياء.
وشرط إعراب هذه الأسماء الآتي ذكرها بهذه الحروف على هذه الصفة؛ أن تكون
مضافة إلى غير ياء المتكلم، فتقول: (هذا أبوه، وأخوه، وحموه، وفوه، وهنوه)، و(مررت
بأبيه، وأخيه، وحميه، وفيه، وهنيه)، و(رأيت أباه، وأخاه، وحماه، وفاه، وهناه).

وروى ابن الجوزي بإسناد له، عن الأصمعي، قال: بينما أنا في بعض البوادي، إذا أنا
ببصي - أو قال: ببصية - معه قربة قد غلبته، وفيها ماء، وهو يُنادي: يا أبة، أذكرك فاهاه،
غلبني فوها، لا طاقة لي بفيها، قال: فوالله لقد جمع العربية في ثلاث.
وروى نحو هذه الحكاية عن المأمون، أنه رأى بالبادية صبيًا يقول لأبيه؛ فذكر الحكاية،
وفيها قصة طريفة.

(١) ذكر الثُّعَاةُ في إعراب الأسماء الستة أقوالاً كثيرة، أوصلها السيوطي إلى اثني عشر قولاً؛ من
أشهر تلك الأقوال:

أنها معربة بالحروف نيابة عن الحركات.

وقيل: إنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر.

وقيل: إنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً.

تُنظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/٣٥٩، ٣٦٠، ٤١٢، والمقتضب ٢/١٥٤، ١٥٥، والمرجّل ٥٤،
والإنصاف، المسألة الثانية، ١٧/١، والتبيين، المسألة العشرون، ١٩٣، وشرح المفصل ١/٥١، ٥٢،
وشرح الرضوي ١/٢٧، وشرح التسهيل ١/٤٣، وتوضيح المقاصد ١/٦٨ - ٧٠، واتلاف النُصرة،
فصل الاسم، المسألة الثانية، ٢٨، والمجمع ١/١٢٣ - ١٢٧.

وأما (ذو) فلها شرط آخر، وهو: ألا تُضاف إلى مضمَر، كما قلنا:

..... سوى (ذو) إن أضفت فلا

وشرط آخر: وهو أن يكون بمعنى: صاحب. ولا تستعمل إلا مضافة فتَجُرُّ بها، وتعربها بالحروف كأخواتها.

وقد جاءت (ذو) بمعنى: الذي، في لغة (طيء)، وأجريت على لفظ واحد مع المذكر والمؤنث، والمثنى والجمع، ولم يُغيروها على اختلاف مواقعها، فقالوا: جاء ذو عرفت، ورأيت ذو عرفت ومررت بذو عرفت؛ قال شاعرهم^(١): [الوافر]
فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجَدِّي . وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ
فقال: (ذو حفرت، وذو طويت)، والبئر مؤنثة، والله أعلم.

فأما الخمسة المتقدم ذكرها فتستعمل مفردة ومضافة، وتُعرب بالحركات. فتقول: لي أبٌ كبيرٌ، وأخ صغيرٌ، وحم ظريفٌ، وفم لطيفٌ، ومن عفيف. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢].

وتزيد على (الفي) إذا استعملته مفردًا ميمًا.

قال الحريري في "درته": "الأصل في (فم): فوه، على وزن سوط، فحذفت الهاء تخفيفًا لشبهها بحرف اللين، فبقي الاسم على حرفين، الثاني منهما حرف لين، فلم يروا إيقاع الإعراب عليه لئلا تثقل اللفظة، ولم يروا حذفه لئلا يحذفوا به، فأبدلوا من الواو ميمًا، فقالوا: (فم)؛ لأن مخرجها من الشَّفَّة، والدليل على أن الأصل في (فم) الواو، قولهم: تفوّهت بكذا، ورجل أفوه. وقولهم في تصغيره: فُوَيْه؛ لأن التصغير يُرَدُّ الأشياء إلى أصولها.

(١) هو لسان بن الفحل الطائي من أبيات يخاطب بها عبد الرحمن بن الضحاك في شأن بئر وقع النزاع فيها بين حين من العرب. طويت: أي بنيت.

والشاهد: استعمال (ذو) اسما موصولا على لغة طيء وكونها مبنية على المشهور.

انظر: الأمالي الشجرية ٣٠٦/٢ والإنصاف ٣٨٤/١ وشرح المفصل ١٤٧/٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/١ وتوضيح المقاصد ٢١١/١ والعيني ٤٣٦/١ والتصريح ١٣٧/١ والمجمع ٨٤/١ والخزانة ٣٤/٦.

ويعرب (فم) بالحركات، فتقول: هذا فم، ورأيت فمًا، وله فم واسع، وما رأيت أوسع منه فمًا، وهو ذو فم واسع، ونحو ذلك.

وفي (أب) وجه آخر: وهو أنه قد استعمل منصوبًا على كل حال، فقالوا: جاء أباه، وبرُّ أباه، ومر بأباه؛ وفي الحديث الصحيح الذي رواه البخاري وغيره في قتل أبي جهل، عن أنس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر: "من ينظر ما فعل أبو جهل" ^(١)، فانطلق ابن مسعود، فوجده قد ضربه ابنا عفراء حتى بردَ، فأخذه بلحيته، فقال: أنت أبا جهل - قال ابن علية: قال سليمان التيمي: هكذا قالها أنس: أنت أبا جهل - قال: وهل فوق رجل قتلتموه، أو قتله قومه. وقد أنشدوا في المعنى ^(٢): [الرجز]

إِنْ أَبَاهُ _____ وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

ونقل عن العرب في هذا المعنى غير ذلك.

(١) أخرجه البخاري (٤/١٤٥٨)، رقم (٣٧٤٥).

(٢) البيت: نسبه العيني لأبي النجم العجلي. ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج ونسبه أبو زيد في نوادره لبعض أهل اليمن، والبيت من الرجز. الشرح: "إن أباه" أي: أبا "ريا" لأن قبله:

واها لريا ثم واها _____ وهي المنى _____ وأنا نلناها

"المجد": الكرم والمراد "بالغيتين" المبتدأ والنهاية والضمير في "غايتهما" للمجد وأنت باعتبار المترلة.

الإعراب: "إن" حرف توكيد ونصب "أباه" اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف. ويحتمل أن يكون منصوبًا بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور، "وأبا" معطوف على اسم إن، "أباه": مضاف إليه. "قد" حرف تحقيق "بلغا" فعل ماض وألف الاثنين فاعله: والجملة في محل رفع خبر إن "في المجد" جار ومجرور متعلق بالفعل قبله "غايتهما" مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المنى الألف.

الشاهد: لزوم الألف في "أباه" على لغة القصر في الأسماء الستة، وهو صريح في "أبا" الثالثة؛ لأنه مضاف إليه. أما الأولى والثانية فبالقرينة؛ لأن التلفيق في اللغات بعيد.

انظر: ابن الناجم ص ١٣، وابن عقيل ١/٢٣، والأشموني ١/٢٩، وابن هشام ١/٣٣، وفي المغني ١/١١١، والسيوطي في شرحه للألفية ص ٩، وفي جمع الموامع ١/٣٩، وفي شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٣، وفي خزنة الأدب رقم ٥٥٩، والإنصاف ١/١١.

فصل

قال المصنف: كنّا عند الإمام أمير المؤمنين المعتضد بالله، الخليفة المصري بدمشق، حين قدّمها في سنة ثلاث وخمسين وسبع مائة، فقرأت له جزءاً من مسموعاتي، والتّمسّت منه أن يكتب الطبقة بخطّه الشريف، فكتبها، ثم كتب في آخرها: كَتَبَهُ أبا بكر ابن سليمان. فتناول الجزء بعض الحاضرين من يده، فقرأه، فالتفت إلى آخر عن جانبه فغمزه، فانتبهت لهما - وقد كنت رأيت حين كتب ذلك -، ولم يحتمل المجلس تلحين الخليفة، ولا هان على ما دار بين ذينك الشخصين، فأنشدت في الحال قولهم:

إِنَّ أَبَاهُ _____ وَأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

فطرب من في المجلس لذلك، أمّا الحاضرون فإنّهم عجبوا لاستحضار دليل جواز ذلك بسرعة، وأمّا مولانا أمير المؤمنين، فإنّه اتّخذّه في معرض المدح له ولآبائه، إما لجودة خطّه، وإمّا لإتيانه بالمقصود، ولم يزل بعض من حضر ذلك المجلس يُذكراني بما جرى، ويستحسن ذلك، وقال لي: تذكّرنا ذلك في بعض الأيام وعندنا شخص من الفضلاء، فاستحسن ذلك، وأنشد^(١): [الطويل]

(١) البيت للمتلّمس، وهو جرير بن عبد المسيح بن عبد الله بن زيد الضبيعيّ: شاعر جاهليّ، حماسي، كان نديماً للملك عمرو بن هند؛ وقصّة صحيفته مشهورة.

انظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٥٥، والشعر والشعراء ٩٩، والأغاني ٢٤/٢١٦، والخزانة ٣٤٥/٦.

شرح البيت: (الشّجاع): الحيّة الذّكر. و (المساغ): مفعّل من ساغ يسوغ؛ وأصل معناه: سهولة مدخل الشّراب في الخلّق. و (صمّم): عضّ ونّيب، فلم يُرسل ما عضّ.

والشّاهد فيه: (لناباه) حيث جاء بالمشّي بالألف في حالة الجرّ، وذلك على لغة بلحارث بن كعب، فإنّهم يلزمون المشّي الألف في جميع حالاته.

انظر: الأصمعيّات ٢٤٦ - وفيه (لنابيه) بدل (لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية -، ومعاني القرآن للقرّاء ٢/١٨٤، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٠٤، وشرح المفصل ٣/١٢٨، والحماسة البصريّة ١/١٣٧ - وفيه (لنابيه) بدل (لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية -، وشرح التسهيل ١/٦٣، والأشعرنيّ ١/٧٩، والديوان ٣٤ - وفيه (لنابيه) بدل (لناباه) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعَ لَصَمَّمَ

فَقِيلَ لَهُ: لَيْسَ هَذَا مِمَّا يُسْتَشْهَدُ بِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَا فِي هَذَا الْمَجْلَسِ، أَيْنَ ذَاكَ
مِنْ هَذَا؟ أَوْ كَمَا قَالَ.

[إعراب الاسم المثني]

٣٧- وَرَفَعَ الاثْنَيْنِ إِنْ أَغْرَبْتَهُ (أَلِفٌ) وَالتَّصْبُ وَالْجَرُّ (يَاءٌ) وَالتَّوْنُ قَدْ شُكِلَا

٣٨- مَنْ بَعْدَ بِالْكَسْرِ عَنْ تَنْوِينِهِ بَدَلًا وَالْفَتْحُ فِي تَوْنٍ جَمْعٌ إِنْ أَضْفَتْ جَلَا

٣٩- تَقُولُ قَدْ أَلْبَسَ الزَّيْدَانِ جَارِيَتِيْ عَمَرُو مِنَ الْأَخْمَرَيْنِ الْحُلِيَّ وَالْحَلَّلَا

لما ذكرنا إعراب الاسم الواحد على اختلاف أصنافه، شرعنا في ذلك إعراب الاسم

المثني.

ومعنى التثنية^(١): أن تذكر اسمين لفظهما واحد، كقولك: زيد وزيد، فلما ثقل عليهم تكرير الاسم بلفظه ومعناه، عدلوا عن أحدهما، وعمدوا إلى آخر الثاني ففتحوه، ثم زادوا عليه في الرفع ألفاً ونوناً، وفي النصب والجر ياء ونوناً.

فأما الألف ففيها ثلاثة أشياء: هي حرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة الرفع. ولأجل وجوب فتح ما قبل الألف، أثبت ياء الاسم المنقوص في التثنية، كقولك: جاء القاضيان؛ لأن هذه الياء تثبت في حالة النصب لحقة الفتح؛ فلهذا أثبت في التثنية. وأما الياء ففيها أيضاً ثلاثة أشياء: هي حرف الإعراب، وعلامة التثنية، وعلامة النصب والجر.

والمواطن التي تشترك فيها علامة النصب والجر أربعة: التثنية، وجمع السلامة في المذكر والمؤنث، وما لا ينصرف - كما سيأتي إن شاء الله تعالى -.

(١) التثنية: ضمُّ الشئ إلى مثله. والغرض بها: الاختصار، وحسن التركيب. وأصلها: العطف.

ويدل على ذلك قول الرازي: (لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكٍ).

والتثنية على ثلاثة أضرب: تثنية في اللفظ والمعنى؛ وعليه أكثر الكلام.

وتثنية في اللفظ دون المعنى؛ وذلك على حكم التثنية؛ وهو قليل، كـ (العُمَرَيْنِ) و (القَمَرَيْنِ)

و (الأبوين).

وتثنية في المعنى دون اللفظ؛ وهو لما كان في الجسد منه شيء واحد، وأريد تثنيته وهو مضاف إلى مثني، فهو يكون بلفظ الجمع، مثل: (أعجبي وجوهكمَا) و (سرتي طيبة قلوبكمَا).

ويشترك في التثنية: المذكر والمؤنث، والمنكر والمعرف، ومن يعقل ومن لا يعقل. [اللمحة في شرح

ويشترك في التثنية المذكر والمؤنث، ومن يعقل وما لا يعقل، ولا يدخل على فعل ولا حرف.

والألف في: (يقومان ويدخلان) ضمير الفاعل، كما هو في: قاما وقعدا. ونون التثنية بدل عن الحركة والتنوين، اللذين كانا في الاسم الواحد، وكان أصلها السكون، لكن لما سَكَنَ ما قبلها كسرت؛ لئلا يلتقي ساكنان.

ومن حُكِمَ الساكنين إذا التقيَا، كسر أولهما، إلا أن الألف لما لم يكن تحريكها، كسرت النون.

ونون التثنية تفارق التنوين في ثلاثة أشياء:

أحدها: أن حركتها لازمة.

والثاني: أنها تثبت في الوقف.

والثالث: أنها تثبت مع الألف واللام.

واعلم أن حكم التثنية أن يسلم فيها لفظ الواحد وبنائه، كما تقدم، إلا أسماء الإشارة والمبهمة، فإن أخرها حذف في التثنية، فقالوا في تثنية هذا، وذا، والذي، والتي: (هذان، وذان، واللذان، واللتان) هذا في حالة الرفع. وقالوا في النصب والجر: (هذين، وذين، واللذين، واللتين) وهو مما شذَّ عن أصله؛ ولهذا قال المحققون من النحويين: إن هذه الأسماء مشبهة بالمتنى، لا أنها مُثَنَّاة على الحقيقة.

فأما حذف ياء (الذي) وإثبات ياء (الشَّحِي)، وكتاتهما مُخَفَّفَةٌ مكسور ما قبلها، فإن ياء (الشَّحِي) تلحقها الحركة في حال النصب، فجرت بهذه القوة بحرى الحرف الصحيح، فثبتت في التثنية، وياء (الذي) لا تتطرق إليها الحركة بحال، فضعفت بهذا السبب فحُذِفَت.

فأما إن ثبتت اسما مقصورا، نظرت:

فإن كانت ألفه رابعة فصاعدا، قُلبت ياء في التثنية، كـ (موسى، وحبلَى)، فقلت في الرفع: (موسيان، وحبليان)، وفي النصب والجر: (موسيين، وحبيين).

ولهذا قال الجوهري: المقصور إذا كان على أربعة أحرف، نُني بالياء على كل حال، نحو: مقلَى، ومقليان.

وإن كانت ألفه ثالثة، رددتها إلى أصلها، واوًا كان أو ياءً، وطريق معرفة أصلها أن تصرف تلك الكلمة، فإن وجدت الواو في بعض تصاريدها، فهي من ذوات الواو، وإن وجدت الياء فهي من ذوات الياء، فتقول في تثنية (قفا وعصا): قفوان وعصوان؛ لأن تصريف الفعل منهما: قفوت وعصوت. وفي تثنية (هَدَى ورحى): هُدَيان ورحيان؛ لأنهما من هديت ورحيت.

وإن كان الاسم ممدودًا، أبدلت همزته واوًا فيما لا ينصرف، وأقررتها فيما ينصرف، فقلت في تثنية (حسناء وحمراء): حسناوان وحمراوان. وفي تثنية (سماء وكساء): سماءان وكساءان. وقد أبدل بعضهم همزة ما ينصرف واوًا، فقال: سماوان وكساوان.

ومن حُكم هذه النون أن تسقط في الإضافة، كما ذكرنا في التمثيل في النظم:

تقول قد ألبس الزيدان جاريتي عمرو من الأحرين الحلبي والحللا

فالأحران: الذهب والحرير. والحَلبي: جمعه حُلبي، وهو ما صيغ من الذهب. والحلل:

جمع حلة، وهو ما تُسج من الحرير. كما رُوي في الحديث: "حب الأحرين أَهْلَكَ النساء" (١).

[إعراب جمعي التصحيح]

٤٠- وَارْفَعِ بَوَاوِ وَبِالْيَاءِ انْصَبْ وَجَرِّ وَزِدْ ذَا التَّوْنِ فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ لِمَنْ عَقَلَا

٤١- كَيَّرِزُقِ الْمُطْعَمُونَ الْقَانِعِينَ غَدًا خَيْرًا مَعَ الْمُكْرَمِينَ الْحُورَ وَالْخُولا

اعلم أن الجمع^(١) ينقسم إلى: جمع صحة، وجمع تكسير.

فجمع الصحة ينقسم إلى قسمين: جمع مذكر، وجمع مؤنث.

فنبداً بذكر الجمع الصحيح المذكر، ويُسمى جمع السلامة أيضاً؛ لأنه سلم فيه لفظ الواحد، وبنائه صح، ويكون غالباً لمن يعقل، فأما قوله عن السماء والأرض: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، فإنه لما وصفهما بالقول الذي هو من خصائص من يعقل، جمعهما جمع من يعقل، ليطابق أول الكلام آخره، ونظائره كثيرة في القرآن وغيره.

ورفع هذا الجمع بالواو، ونصبه وجره بالياء، والتون التي في آخره هي عوض من التنوين الذي كان في الواحد، وقولنا: (ذا النون)، إشارة إلى ما سبق من ذكره في التنبيه، وأنه بدل من التنوين في المفرد، لكن هنا فتح النون.

وإنما فُتحت نون الجمع وكُسرت نون التنبيه؛ لأن الفتحة أخف من الكسرة، والتنبيه أخف من الجمع، والعرب تقصد تعديل الكلام، فجعلت الأخف للأثقل، والأثقل للأخف، كما فعلت في الاسم المنصرف، ألحقت فيه التنوين لخفته، وأسقط التنوين من غير المنصرف لثقله.

وفي المثال توجيه حسن، فـ (المطعمون) رُفِعَ على ما لم يسم فاعله. و(القانعين): جمع قانع، وهو الفقير، قال الله تعالى: ﴿وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦]، وهو نصب على المفعولية.

(١) الجمع هو: ضَمُّ الشَّيْءِ إِلَى أَكْثَرِ مِنْهُ. وهو ينقسم إلى جمع صحة، وإلى جمع تكسير.

فجمع الصحة: ما سَلِمَ فِيهِ نَظْمُ الْوَاحِدِ وَبَنَاؤُهُ. وجمع التكسير: ما تَغَيَّرَ فِيهِ نَظْمُ الْوَاحِدِ وَبَنَاؤُهُ.

وإعرابه بالحروف على حكم ما تقدّم، ورفع بالواو مضموماً ما قبله.

فالواو علامة رفعه، وعلامة جمع الصحة، وحرف الإعراب؛ وكذلك الياء. وحكم التون التابع الواو والياء حكم نون التنبيه.

انظر: للملحة ١/١٩٣، وتوضيح المقاصد ١/٩٢، وابن عقيل ١/٦٢، والأشموني ١/٨١.

و(غَدًا) يعني: يوم القيامة. و(خَيْر) مفعول ثانٍ؛ أي: يرزقون خيراً مع المكرمين الذين أكرمهم الله تعالى. و(الخور والخنول) تفسير الخير الذي رزقوه.

٤٢- وَجَمْعُ تَأْنِيثٍ إِنْ تَرَفَعَهُ زِدْ أَلِفًا وَالتَّاءُ مَضْمُومَةٌ مِنْ هَائِهِ بِدَلَالَةِ

٤٣- وَالنَّصْبُ كَأَجَرٍ كَسَرَ التَّاءُ آيَةً ك (الغَانِيَاتُ مَنَحْنَ الْعَاطِلَاتِ حَلًى)

هذا القسم الثاني من قسمي جمع السلامة، وهو جمع التأنيث الصحيح: اعلم أن

للتأنيث ثلاث علامات:

أحدها: التاء التي تظهر عند الإضافة، وتُكتب ويُوقف عليها بالهاء، نحو: مسلمة،

وقائمة، وسلمة، وشجرة.

والعلامة الثانية: الألف المقصورة، في مثل: سلمى، وسعدى، وذكرى، ودنيا.

والعلامة الثالثة: الألف الممدودة، كحسنة، وحمراء، وبيضاء.

وجاء من المؤنث كثير بغير علامة تأنيث، كزينب، ودعد، وهند.

وتُجمع هذه الأنواع كلها بالألف والتاء، وعلامة الرفع فيها ضم التاء، وعلامة الجر

والنصب كسرها، كما في المثال:

.... الغانيات منحن العاطلات حلا

و(الغانيات): اللاتي عنين بمُحسنهنَّ عن التزيّن. و(منحن): أعطين ووهبن.

و(العاطلات): اللاتي ليس لهن حلي، فهُنَّ معطلات منها.

ويشترك فيه من يعقل من المؤنث وما لا يعقل، كقولك في جمع (فاطمة، وشجرة،

وسعدى، وحسنة): فاطمات، وشجرات، وسعديات، وحسناوات.

فإن قيل: لم حُذفت الهاء من (فاطمة وشجرة) في هذا الجمع، ولم تُحذف الألف

المقصورة ولا الممدودة فيه، والكل علامات التأنيث؟

فالجواب عنه: أن العلامة التي في (فاطمة وشجرة) تجانس التاء الثابتة في الجمع،

فحُذفت لئلا يجتمع في كلمة علامتا تأنيث متجانستان في اللفظ، وليس كذلك العلامتان

الأخريان؛ لأنها ليستا من جنس التاء التي هي علامة جمع التأنيث؛ فلهذا أثبتنا.

وقد جمع من المؤنث بلا علامة تأنيث جمع تكسير، جاء في الحديث: أن زينب امرأة عبد الله بن مسعود أتت تسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصدقة، فقال: "من هذه؟ قالوا: زينب. قال: أي الزيانب؟" (١).

وجميع صفات المؤنث تُجمع بالألف والتاء عند النُّحاة، إلا ما كان على وزن (فعلاء) التي مُذكرها (أفعل)، كبيضاء وخضراء، أو على وزن (فعلى) التي مذكرها (فعلان)، كسكرى وغضبي.

فلا يجوز أن يقال في جمع (بيضاء وسكرى): بيضاوات، ولا سكريات. كما لا يجوز جمع مذكرها بالواو والنون، فيقال: أبيضون، وسكرانون؛ لأن كل من لا يُجمع مذكره بالواو والنون، لا يجمع مؤنثه بالألف والتاء. وكل صفة لمذكر لا يُعقل، تُجمع أيضًا بالألف والتاء، كقولك: جبال راسيات، وسيوف مرهفات، ونحو ذلك.

وجاء عن العرب جمع أسماء مذكورة من أجناس ما لا يعقل، وهذا مما يُؤخذ سماعًا ولا يُقاس عليه، كحمامات، وسرادقات، وساباطات، ومقامات، ومحرمات، وشعبانات، ورمضانات، وذوات القعدة، وذوات الحجة، وبنات عرس، وبنات آوى، ونحو ذلك. فإن كان الاسم ممدودًا، قلبت الهمزة في جمعه واوًا، تقول في جمع (حسانا وصحراء): حسناوات وصحراوات.

فإن كان مِمَّا ثالثه ألف بعدها تاء التأنيث الموقوف عليها بالهاء، حذفت التاء وقلبت الألف إلى أصلها على ما بيَّناه في باب التشية، فتقول في جمع (غزاة وقناة): غزوات وقنوات؛ لأن أصل ألفها الواو. وتقول في جمع (قناة ودواة): قنات ودويات؛ لأن أصل ألفها الياء.

[إعراب جمع التكسير ^(١)]

٤٤- أَمَّا الَّذِي فَرَدُّهُ فِي الْجَمْعِ مُتَكْسِرٌ كَالْفَرْدِ يُعْرَبُ كـ (أَهْوِ الْأَعْيُنَ التَّجَلَا)

٤٥- وَقَرَّرُوا صَيْغًا فِيهِ وَأَبْنَيْةً يَضِيقُ مُخْتَصِرِي عَنْ حَضَرِهَا جُمَلًا

٤٦- كَالدُّورِ وَالْحُورِ وَالْوِلْدَانِ وَالْعُرْفِ الْـ غَزُّ الْعَوَالِي لِلْإِسْرَارِ الْبَرْتِ نُزَلًا

إنما سُمي هذا الجمع جمع التكسير؛ لأن لفظ الواحد فيه كسر، ثم صيغ صيغة أخرى للجمع، كما يُكسر الإناء من نحاس، ثم يُصاغ إناء حسنًا آخر.

وجمع التكسير يُعرب كإعراب الاسم المفرد، كقولنا:

..... أهُوَ الْأَعْيُنِ التَّجَلَا

وهي الواسعة، والعرب تستحسنها، وقد تقدّم أن المفرد يُعرب بالحركات؛ لأنها أخف من الحروف، وإذا حصل الغرض بالأخف، لم يعدل عنه إلى الأثقل، ولأنهم لو جعلوا

(١) جمع التكسير: هو الاسم الذي يدل على أكثر من اثنين؛ إما أن يكون له واحد من لفظه أو لا إذا لم يكن لو واحد من لفظه، فإذا كان يكون على أوزان الجموع الخاصة بها أو لا؛ إن كان فهو جَمْعٌ واحد مقدّر، نحو: عَبَادِيد، فأما مَعَايِيرُ فمُسَمًّى بالجمع، وَخَضَائِرُ جمع حِضْنٍ، وَسَرَاوِيلُ أعجمي، وقيل: جمع سِرْوَالَةٍ، وَأَعْرَابُ جمع لمفرد لم ينطق به.

وقيل: هو وزن غالب في الجمع لا يختص به لقولهم: بُرْمَةٌ أَعَشَارُ، وإن لم يكن على أوزان الجموع، فهو اسم جمع نحو: قَوْمٌ، وَإِبِلٌ، وَذَوْدٌ، وَرَهْطٌ، وإن كان له واحد من لفظه، فإذا كان يوافق في أصل اللفظ والهيئة، أو في أصل اللفظ دون الهيئة؛ إن وافقه فيهما، فإذا كان يجوز تشبيههما قياسًا مطردًا أو لا، إن لا فليس بجمع كالمصدر إذا وصف به، أو أخبر به، أو وقع حالا، وكحُجُبٍ؛ فإن الفصحح فيهما ألا يثنيا فإن ثُنِيَ نحو: قُلُوكَ، وَهَجَانٌ، وَدِلَاصٌ، فجمع عند أكثر النحويين، واسم جمع عند بعضهم، وقيل: مفرد يذكر ويؤنث.

وإن وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة، فإذا كان يُصَغَّرُ تصغير المفرد، أو يخبر عنه بإخبار الواحد، أو بوصف يوصف المفرد أو لا؛ إن كان أحد ذلك، ولم يُمَيَّزْ ببناء التأنيث، ولا ياء النسب مفردة فهو اسم جمع نحو: رَكَبٌ، وَصَحْبٌ، ويجوز أن يعود الضمير ضمير جمع، والمنقول عن الأخفش: أنه جمع، وذكر الأخفش في "الأوسط": أن قول الجمهور في ركب، أنه من هذا الباب، ثم قال: وما أراه في القياس إلا مطردًا قد قالوا: صَائِمٌ، وَصَوْمٌ، وَنَائِمٌ، وَنَوْمٌ، وَشَاهِدٌ، وَشَهْدَةٌ، وَزَائِرٌ، وَزَوْرٌ، وأنه يُصَغَّرُ على لفظه ثم قال: وإن صَغُرَتْ شيئًا من هذا على واحده فهو جائز على قبحه، انتهى. [الارتشاف ٢٩٧/١]

الإعراب في جموع التكسير بالحرف، لكان ربما حصل لبس، فلا يُدري؛ هل ذلك الحرف زائد للإعراب، أو هو من نفس الكلمة لكثرة صيغ جموع التكسير.

ولهذا جرى الخلاف في الأسماء الستة، فأما الحركة فإنها تُعرف زيادتها بحذفها في الوقف، وإذا كان الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، وقد أمكن، فوجب المصير إليه، فأعراب الجمع المكسر، كأعراب المفرد بالحركات؛ إمّا ظاهراً فيما صح منه حرف إعرابه، كرجال. وأما مقدراً فيما اعتل حرف إعرابه، كجرحى، وقتلى، ونحو ذلك.

وجمع التكسير: ما تغيّر فيه نظم الواحد، وبناءه لفظاً أو تقديرًا، فأما ما تغيّر فيه النظم والبناء جميعاً، فنحو: أسد وأسود.

وأما ما تغيّر فيه البناء دون النظم، فنحو: أسد وأسد، فإن التغير بالحركة، وهو ضم الهمزة، وسكون السين أو ضمها.

وقد يكون التغيّر بزيادة، كرجل ورجال. أو بنقصان، نحو: رَسُول ورُسُل. وقد يكون بالزيادة والنقصان معاً، نحو: غلمان، فإن حَذَفَ أَلِف (غلام) نقصان، والألف والنون زيادة.

وأما التغير في التقدير دون اللفظ، فنحو: (ناق هجان، ونوق هجان)، فيعتقد أن الكسرة في الهاء إذا جمعت، غير الكسرة في الأفراد، والألف في (هجان) المجموع، غير الألف في (هجان) المفرد.

وفي جمع التكسير ما يوجد في آخره أَلِف وتاء، فيتوَهَّم المبتدئ أنه من قَبِيل جمع التأنيث السالم، الذي لا يُفتح تاؤه في النصب، مثل: أبيات، وأقوات، وأموات، فهذه المجموع من نوع جمع التكسير، ويدخل تاءها النصب، فتقول: أنشدت أبياتاً من الشَّعر، وجمعت أقواتاً للشتاء، وشاهدت أمواتاً من البرد.

والدليل على أنها جمع تكسير أن لفظ واحدها، وهو: بيت، وميت، وقوت، لم يسلم في هذا الجمع.

وصيغ جمع التكسير كثيرة، لا يحتملها هذا المختصر، أشرنا إلى طرف منها: كدار ودور، وحوراء وحور، وولد وولدان، وغرفة وغرف، وأغر وغُر، وعالي وعوالي، وبرّ وأبرار. ويلتحق بها صيغ شاذة لا يُقاس عليها، فاعرف ذلك.

[باب حروف الجر ^(١)]

٤٧- وَالْجُرَّ بِمَنْ، فِي، عَلَى، مُذْ، مُنْذُ، رَبُّ، إِلَى وَعَنْ وَحَتَّى وَحَاشَا مَعَ عَدَاً وَخَلَا
 ٤٨- وَالْكَافُ وَاللَّامُ وَالْبَاءُ إِنْ يَزِيدَنَّ وَكَمْ وَآخِرُ وَمُسْتَفْهِمًا فَالْصَّبْ كَ (كَمْ زَلَلًا)
 تقدّم أن الجر يختصّ بالأسماء، ودخوله عليها من طريقين:
 أحدهما: بحروف معروفة تعمل الجر.

والثاني: بالإضافة، وسيأتي ذكرها.

فأمّا الحروف، فهي الأربعة عشر المذكورة في النظم، وأمّا (من)؛ لأن كل أدوات يتفق عملها، فلها أم تستولي عليها، كـ (من) في حروف الجر، والهمزة في أدوات

(١) حروف الجر تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم ولا يدخل حرف الجر إلا على الأسماء كما بينا فيما تقدم فأمّا إيصالها الاسم بالاسم فقولك: الدار لعمرو، وأمّا وصلها الفعل بالاسم فقولك: مررت بزيد فالباء هي التي أوصلت المرور بزيد.
 وحروف الجر تنقسم قسمين: فأحد القسمين: ما استعملته العرب حرفاً فقط ولم يشترك في لفظه الاسم ولا الفعل مع الحرف ولم تجرّه في موضع من المواضع يجرى الأسماء ولا الأفعال.
 والقسم الآخر: ما استعملته العرب حرفاً وغير حرف.
 فالقسم الأول: وهو الحرف التي استعملته حرفاً فقط على ضربين: فالضرب الأول منها: ألزم عمل الجر والضرب الثاني: غير ملازم لعمل الجر.

فأمّا الحروف الملازمة لعمل الجر: فمن وإلى وفي والباء واللام.

ولربّ: باب يفرد به لخروجها عن منهاج أخواتها وأنا مبين معنى حرفٍ حرفٍ منها.
 أما (من): فمعناها: ابتداء الغاية.

تقول: سرت من موضع كذا إلى موضع كذا.

وفي الكتاب: من فلان إلى فلان.

إنما يريد: إبتدأه فلان.

وسيؤيه يذهب إلى أنما تكون لإبتداء الغاية في الأماكن وتكون للتبعيض نحو قولك: هذا من الثوب.

وهذا منهم تقول: أخذت ماله ثم تقول: أخذت من ماله فقد دلت على البعض.

قال أبو العباس: وليس هو كما قال عندي؛ لأن قوله: أخذت من ماله إنما ابتداء غاية ما أخذ فدل

على التبعيض من حيث صار ما بقي إنتهاء له والأصل واحد. [الأصول: ٣٤١/١]

الاستفهام، و(إلا) في أدوات الاستثناء، و(إن) المكسورة فيما ينصب الاسم ويرفع الخبر، و(كان) فيما يرفع الاسم وينصب الخبر، و(ظننت) في أفعال الشك واليقين، و(الباء) في حروف القسم، و(لم) في عوامل الجزم.

و(من) تأتي في الكلام على أربعة معانٍ:

أحدها: أن تقع بمعنى ابتداء الغاية المختصة بالمكان، ويقابلها (إلى) بمعنى انتهاء الغاية، كقولك: سرت من المدينة إلى مكة.

الثاني: للتبويض، كقولك: شربت من الكوز.

الثالث: لتبيين الجنس، كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠].

الرابع: أن تأتي زائدة، كقولك: ما جاءني من أحد. فأما قولك: ما جاءني من رجل، فليست هنا زائدة؛ لاحتمال أن يكون جاءك اثنان أو جماعة.

وأما (في) فمعناها: الوعاء والظرفية، ومعنى (على): الاستعلاء.

وأما (مذ ومنذ) فمعناها: ابتداء الغاية في الزمان خاصة، وقد اختلف فيهما، فقيل: هما حرفان، وقيل: بل هما اسمان، والغالب على (مذ) الاسمية لوقوع الحذف فيها، والغالب على (منذ) الحرفية. والأجود أن تجر — (منذ) ماضي الزمان وحاضره، وأن تجر — (مذ) حاضره وترفع ماضيه.

و(رب) تختص بأربعة أشياء:

أحدها: أنها لا تقع إلا صدر الكلام.

الثاني: أنها لا تدخل إلا على نكرة.

والثالث: أنه لا يجوز الاقتصار على الاسم النكرة الذي دخلت عليه حتى يُوصف،

كقولك: رب عبد ملكته.

والرابع: أنها تُضمّر بعد الواو والفاء، فتجر الاسم مضمرة، كقول الراجز في إضمارها

بعد الواو^(١): [الرجز]

..... وصاحب نبّهته لينهضها

(١) أنشده ابن الأعرابي لرجل من بني سعد.

انظر: القرط على الكامل ٨٩/١، ومعجم الأدباء ١٠١/٢.

وإضمارها بعد الواو، كقول امرئ القيس: [الطويل]

فَمِثْلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمَرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي ثَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ
أَي: فَرُبَّ مِثْلِكَ.

وقد تدخل عليها (ما)، فتكفيها عن طلب الاسم، ويليهما الفعل، كقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]، ويصير معناها: التكثير بعد أن كان التقليل.

وأما (إلى) فتقدم ذكرها.

(و) (عن) للمجازاة، تقول: بلغني عنك حديث؛ أي: تجاوز إلي عنك حديث.

(و) (حتى) تأتي على أربعة معان:

أحدها: لانتهاى الغاية، فتجر، قال الله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

الثاني: تكون حرف عطف كالواو، كقولك: جاء الحاج حتى المشاة، ويكون ما بعدها من جنس ما قبلها.

والثالث: تكون حرف ابتداء، فيقع المبتدأ والخبر بعدها، فلا تؤثر إعراباً فيهما، ولا تغيرهما عما كانا عليه، قال جرير^(١): [الطويل]

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تُمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ

(١) الشرح: "القتلى" جمع قتيل "تمج" ترمي وتقذف "دجلة" - بكسر الدال - نهر العراق "أشكل" هو: حُمْرة مختلطة ببياض، والشكلة كالحُمْرة وزناً ومعنى، لكن يخالطها بياض، وهو مأخوذ من أشكل الأمر أي: التبس.

الإعراب: "فما" الفاء عاطفة وما نافية "زالت" من أخوات كان "القتلى" اسم ما زالت "تمج" فعل مضارع والفاعل ضمير مستتر فيه "دماءها" مفعول به والماء مضاف إليه والجملة في محل نصب خبر ما زال "بدجلة" الباء ظرفية، أي: في دجلة "حتى" حرف ابتداء "ماء" مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة "دجلة" مضاف إليه "أشكل" خبر المبتدأ.

الشاهد: قوله: "حتى" حيث دخلت على الجملة الاسمية؛ لأنها حرف ابتداء.

انظر: الأزهية ٢١٦، وأسرار العربية ٢٦٧، وشرح المفصل ١٨/٨، والجنى الثاني ٥٥٢، والمفني ١٧٣، والخزانة ٤٧٩/٩، والذويان ١٤٣/١.

الرابع: أن تكون حرف نصب، فت نصب الفعل المضارع، وستذكر في نواصب الأفعال.

وأما (حاشي) فمعناها: الاستثناء مع تزيه المستثنى، وهي تجر، وجعلها بعضهم فعلا وصرفه، قال النابغة^(١): [البسيط]

..... وما أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

فتنصب به.

وأما (عدا) و(خلا) فمعناها: الاستثناء المحض، والغالب على (خلا) أن تجر، وقد نُصب بها في الاستثناء، والغالب على (عدا) الفعلية، وقد جر بها. فإن دخلت (ما) على الثلاثة، نصبت بمن لا غير، وسيأتي ذكر ذلك إن شاء الله تعالى.

وأما (الباء) الزائدة فتكون بمعنى: الإلصاق، كقولك: مسحت يدي بالمنديل. وتكون بمعنى: الاستعانة، كقولك: ضربت بالسيف.

وتكون بمعنى: الغرض والعلة، كقوله تعالى: ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١١]؛ أي: بسبب ذنوبهم. وتكون للتعدية، كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [النور: ٤٣]؛ أي: يذهب الأبصار.

وتكون زائدة دخولها كخروجها، كقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]. وتختص على اختلاف مواقعها بحركة الكسر، وكل حرف من حروف المعاني لا يوجد إلا مفتوحاً، وإنما خصت الباء بالكسر؛ لأنها في كل مواقعها تجر، فجعلت حركتها من جنس عملها.

(١) الشرح: (من أحد) في موضع نصب بـ (أحاشي). وقال غيره: (حاشي) حرف، وأحاشي فعل أخذ من الحرف وبني من حروفه، كما قالوا: لا إله إلا الله، ثم اشتق من حروف هذه الجملة فعل، قالوا: هلّل الرجل، ومثله قولهم: بَسْمَل فلان إذا قال: بسم الله، وَحَوَّلَ إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، وهو كثير.

انظر: الجني الداني ٥٦٥، والمغني ١٦٤، وابن عقيل ٥٦٦/١، والمقاصد التحوية ١٣٦/٣، والهمع ٢٨٧/٣، والأشموني ١٦٥/٢، والخزانة ٣٨٧/٣، والديوان ٥٦٨.

وأما (الكاف) فتكون للتشبيه، كقولك: زيد كالأسد. وتكون زائدة، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وتختص بالدخول على المظهر دون المضمّر.

وأما (اللام) فتأتي بمعنى: الملك والاختصاص، ومعنى: العلة والغرض. فتقول: الفرس لزيد، فهي بمعنى الملك. وإذا قلت: الجبل للفرس، فهي بمعنى التخصيص. وإذا قلت: زرتك لطلب برك، فهي بمعنى الغرض والعلة.

وهذه اللام تكسر مع الاسم الظاهر وياء المتكلم، كقولك: العبد لزيد، والدار لي، وتفتح فيما عداهما. كقولك: المال لهم، ولهما، وله، ولهنّ، ولك، ولها، ونحوه.

فصل

فأما (كم) فاسم موضوع للعدد المبهم، جنسًا ومقدارًا، ولها موضوعان: الخير المقترن بالكثير، والاستفهام.

ولما كان تمييز العدد نوعين: أحدهما: مجرور، والآخر: منصوب، شبه كل واحد من موضوعيهما بأحد نوعي العدد، فنصبوا ما بعدها على التمييز في الاستفهام، وجروا ما بعدها بالإضافة في الإخبار.

ويجوز أن يقع الاسم الذي بعد (كم) الخبرية واحدًا وجمعًا، كقولك: كم عبد ملكت، وكم عبيد ملكت، كما أن تمييز العدد المجرور قد يكون واحدًا وجمعًا.

إلا أن من شرط جرّها للاسم أن يكون الاسم الذي يليها بلا حاجز، فإن فصل بينهما فاصل، انتصب على التمييز، كما ينتصب في الاستفهام، فتقول في الخير: كم لي عبدًا، كما تقول في الاستخبار: كم عبدًا لك؟ وكم زللا تزله، وخطأ تخطئه، والله تعالى أعلم.

[بَابُ الْقَسَمِ]^(١)

٤٩- وَجُرَّ بِالْبَاءِ ثُمَّ الْوَاءُ فِي قَسَمٍ وَالتَّاءُ خُصَّ بِهَا اسْمُ اللَّهِ جَلَّ عَلَا

حروف القسم أربعة: الباء، والواو، والتاء، وها التي للتنبيه.

إلا أن (الباء) هي الأصل؛ لدخولها على كل مقسم به، مظهر ومضمر، وتجامع فعل القسم، كقولك: أقسم بالله، ولا يجوز أن تقول: أقسمت والله.

وأما (الواو) فهي فرع على (الباء)، ولهذا حطت رتبة، فلم تدخل على المضمر، وإنما أبدلت منها؛ لأن معنى الباء: الإلصاق، ومعنى الواو: الجمع، فلما تقارب معناها، وقع الإبدال فيهما.

وأما (التاء) ^(٢) فهي بدل من الواو، كما أبدلت منها في قولك: تراث، وتجاه، وتحمه، وتحمه؛ واشتقاق الكلمات من: ورث، ومن: الوهم، والوخامة.

(١) الْقَسَمُ مصدرٌ غير جارٍ على أَقْسَمُ؛ إذ قياسه: إِقْسَامٌ، والحلف، والإيلاء، استعمل منها حَلَفَ وَآلَى، والآلِيَةُ لَيْسَتْ خارجة عن (آلَى)، واليمين ليست منها فعل جارٍ ولا غيره؛ إذ هي اسم للجَارِحَةِ، ثُمَّ سُمِّيَ الْقَسَمُ بِهَا.

الْقَسَمُ: هو جملة يُوكَّدُ بِهَا جُمْلَةٌ أُخْرَى خَيْرِيَّةٌ غَيْرُ تَعَجُّبِيَّةٍ، وأعني بجملة: في اللفظ نحو: أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ، أو في التقدير نحو: بالله؛ أي: أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ.

والجملة تُشْمَلُ الجملة الإنشائية نحو: أَقْسَمْتُ، والخبرية نحو: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ) [فاطر: ٤٢]، هو خبرٌ عمَّا صَدَرَ عَنْهُمْ من جملة الإنشاء.

واحترز بقوله: (يُوكَّدُ بِهَا أُخْرَى) من نحو قولهم: زَيْدٌ قَائِمٌ زَيْدٌ قَائِمٌ، فهذه ليست أخرى، بل هي هي. واحترز بقوله: (خَيْرِيَّةٌ) من غير الخبرية، فإنها لا تقع مقسماً عليها.

واحترز بقوله: (غَيْرُ تَعَجُّبِيَّةٍ) من التعجبية، فإنها لا تقع مقسماً عليها، وهي خبرية عند كثير من أصحابنا. وأما من يقول: إنها إنشائية، فلا يحتاج إلى قوله: غير تعجبية. [الارتشاف ٥/٣]

(٢) قال قطرب: التاء لا تدخل إلا في موضع واحد بمعنى التَّعَجُّبِ، أو القسم؛ فالتعجب: تالله مَا أَكْرَمَ زَيْدًا، والقسم: تالله مَا عَلِمْتُ هَذَا، واللام: لَهْ مَا أَكْرَمَ زَيْدًا. [الارتشاف ٧/٣]

وقال الجرجاني: التاء مَقْصُورَةٌ عَلَى الاسمِ الأعْظَمِ؛ يُقَالُ: (تَاللَّهِ)، وَلَا يُقَالُ: (تَالرَّحْمَنِ)، وَلَا: (تَالرَّحِيمِ)، وَلَا (تَرَبُّ الكَعْبَةِ)، وَمَا شَاكَلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا فَرْعُ الْفَرْعِ، فَحُطَّتْ عَلَى الْوَائِ، فَلَمْ تُسْتَعْمَلْ

ولما كانت (التاء) في القسم فرعاً على (الواو)، حُطت عن مرتبة الواو، فلم تدخل إلا على اسم الله تعالى، قال عز وجل ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧].

وأما لفظ (ها) فهي عوض من الواو، ويجوز فيها وجهان:

أحدهما: أن تحذف ألفها والمهزة من اسم الله تعالى، فتقول: (ها لله لأفعلن).

والثاني: أن تثبت ألفها وتقطع المهزة من اسم الله تعالى، فتقول: (ها لله لأفعلن).

ومن العرب من يدخل اللام في القسم على معنى التعجب، كقول الهذلي^(١): [البسيط]

لله يَنْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ تُمْشِمْخِرُ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْآسُ

والحروف التي يتلقى بها القسم أربعة: اللام، وإن، وما، ولا. فيتلقى الإيجاب باللام

و(إن)، كقولك: والله لزيد أفضل من عمر، وكقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ [العصر: ١ - ٢].

إلا في هذا الاسم، وَقَدْ يَحُوزُ أَنْ يُجْعَلَ ذَلِكَ اخْتِصَاصًا لِهَذَا الاسْمِ الْعَظِيمِ بِشَيْءٍ لَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ.
[شرح الجمل ١/١٥٣]

(١) اختلف في نسبته؛ فنسبه سيويه في الكتاب ٤٩٧/٣ إلى أمية بن أبي عائذ، ونسبه الزمخشري في المفصل ٤٨٤ إلى عبد مناة الهذلي، وابن يعيش في شرحه على المفصل ٩٩/٩ إلى أمية بن أبي عائذ، وقيل: لأبي ذؤيب الهذلي، وقيل: للفضل بن العباس الليثي.

ونُسب إلى مالك بن خالد الهذلي - كما في ديوان الهذليين ٢/٣ -؛ ورواية الصدر فيه:

وَالْخُنْسُ لَنْ يُعْجِزَ الْأَيَّامَ ذُو حَيْدٍ

وصدره في ديوان الهذليين لساعدة بن جُوَيَّة الهذلي ١/١٩٣، وعجزه:

أَذْفَى صُلُودٍ مِنَ الْأَرْعَالِ ذُو خَدَمٍ

الشرح: و(ذو حَيْدٍ): يريد بذلك الوعل، والحَيْد - يروى بفتح الحاء والياء على أنه مصدر بمعنى العوج والأرد - وهو: اعوجاج يكون في قرن الوغل؛ ويُروى بكسر الحاء مع فتح الياء على أنه جمع (حَيْدَة)؛ وهي: العقدة في قرن الوعل.

و(المشمخر): الجبل الشامخ. و (الظَّيَّان): ياسمين البر. و (الآس): الرِّيحان، ومنابتهما: الجبال وحزون الأرض؛ وإنما ذكرهما إشارة إلى أن الوعل في خصب، فلا يحتاج إلى السهول فيُصاد.

انظر: الكتاب ٤٩٧/٣، والمقتضب ٣٢٤/٢، والجمل ٧١، والتبصرة ٤٤٦، ورصف المباني ١٩٨، ٢٤٧، واللسان (حيد) ١٥٨/١٥، والهمع ٢٣٦/٤، والأشعري ٢١٦/٢.

فإن أدخلت هذه اللام على الفعل المضارع، ألحقت بالفعل النون الثقيلة أو الخفيفة، كقوله تعالى: ﴿فَوَرَّبُّكَ لَسَأَلْتَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٩٢]، ويتلقى النفي بـ (ما، ولا)، كقولك: والله ما زيد عندي، والله لأفارقنك.

وقد جوز حذف (لا) في هذا الموضع، وعليه فسر قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُونُسُ﴾ [يوسف: ٨٥]؛ أي: لا تفتأ.

ثم اعلم أن الفرق بين واو القسم، والواو التي يُضمَر بعدها (رُبّ)، أن واو القسم يجوز أن تدخل عليها واو العطف وفاؤه، كقولك: والله، والله، وكما قال سبحانه وتعالى: ﴿فَوَرَّبُّكَ لَسَأَلْتَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾، والواو القائمة مقام (رب) لا تدخل عليها واو العطف ولا فاؤه، فلا يجوز أن تقول^(١): [الرجز]

ووصاحب تَبَهُّثُهُ لِيَنْهَضَا

ولا (فوصاحب) فاعرف ذلك.

وإنما افتقر القسم إلى حروف جواب؛ لأنه إنما يُذكر ليؤكد به ما يُراد فعله أو تركه. والقسم جُمَلتان:

الأولى: إنشائية، وهي المقسم بها.

والثانية: خبرية، وهي المقسم عليها، ولما كان كل واحد من الجملتين مُستقلاً بنفسه، احتاج إلى ما يخرجُه من حُكم الاستقلال ويربطه بما قبله، إذ لا غنى لكل من الجملتين عن الأخرى، والله تعالى أعلم.

(١) هو للركاض الدُّيرِيّ.

والشاهد فيه: (و صاحب) على أن الواو القائمة مقام (رُبّ) لا يجوز أن يدخل عليها واو العطف ولا فاؤه.

انظر: نوادر أبي زيد ١٦٨، والكامل ١٩٢/١، والجمهرة (مضض) ٢١٢/١، ١٢٨٤/٣، والتهذيب (أرض) ٦٣/١٢، ٦٤، والصّاح (مضض) ١١٠٦/٦، والمخصّص ١٥٨/١٠، وشرح ملحة الإعراب ١٣١، واللّسان (أرض) ١١٢/٧، (مضض) ٢٣٤/٧.

[بَابُ الإِضَافَةِ ^(١)]

٥٠- وبالإضافة أيضًا جرُّ نحو رِدَا خَزَّ وَدَارِي وَكَأْسِي الْمُعْتَفِينَ مَلَا

قد ذكرنا أن الاسم يُجر بأحد الشيفتين: إما بحروف موسومة تعمل الجر، وقد سبق ذكرها. وإما بالإضافة، وهذا مكان ذكرها.

والإضافة هي: ضم اسم إلى اسم، ويُسمى الأول المضاف، والثاني المضاف إليه، ويصيران بالإضافة كالاسم الواحد، ولهذا لم ينوّن الأول منهما، كما لا يدخل التنوين في حشو الكلمة.

فإذا أضفت اسمًا إلى اسم، أجريت الأول بما يستحقه من رفع، أو نصب، أو جر، وجرت الثاني على كل حال.

والإضافة نوعان: محضة، وغير محضة.

(١) الإضافة في اللغة: الإمالة، ومنه: ضَافَتِ الشَّمْسُ إِلَى الْغُرُوبِ؛ أي: مَالَتْ، وَأَضَفْتُ ظَهْرِي إِلَى الْخَائِطِ: أَمَلْتُهُ.

وفي اصطلاح النحاة: يُطلق على النسب، وعلى هذا الباب الذي تتكلم فيه. ورسم الإضافة: نسبة بين اسمين: تقيدية تُوجب لثانيهما الجر أبدًا.

ف (يَبْنِ اسْمَيْنِ) اجْتِرَازًا مِنْ (قَامَ زَيْدٌ)، والإضافة إلى الجمل مُقَدَّرَةٌ الْجَمْلُ بِاسْمٍ. و(تَقِيدِيَّةٌ) اجْتِرَازًا مِنْ (زَيْدٌ قَائِمٌ). و(تُوجِبُ لثَانِيهِمَا الْجَرَ) اجْتِرَازًا مِنْ (زَيْدٌ الْخِيَاطُ قَائِمٌ)، والخياط صفة. و(أَبْدًا) اجْتِرَازًا مِنْ (مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْخِيَاطِ)، فَإِنَّهُ لِكُونِهِ نَعْتًا لَا يَلْزَمُ الْجَرَ أَبْدًا؛ إِذْ لَوْ تَبِعَ مَرْفُوعًا رَفَعَ أَوْ مَنْصُوبًا نَصَبَ. وَجَرُّ الثَّانِي هُوَ بِالْأَسْمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، هَذَا مَذْهَبُ سَيِّبُوهِ. وَزَعَمَ الزَّجَّاجُ: أَنَّ الْجَرَ هُوَ بِمَعْنَى اللَّامِ، وَعِنْدَ قَوْمٍ: إِنَّ اللَّامَ أَوْ (مِنْ) هُوَ الْخَافِضُ.

ولم يمنع ذلك من الإضافة، والإضافة تكون على معنى اللام، نحو: دَارُ زَيْدٍ، وعلى معنى (مِنْ)، وهي إضافة الشيء إلى كله، نحو: ثَوْبُ خَزٍّ، ويُقال فيه: إضافة الشيء إلى جنسه.

وشرطها أن يصح الإخبار بالثاني عن الأول؛ اجْتِرَازًا مِنْ (يَدِ زَيْدٍ)، فَإِنَّهُ إِضَافَةٌ بَعْضُ إِلَى كُلٍّ، لَكِنَّهُ لَا يَصَحُّ الْإِخْبَارُ فِيهِ، لَا تَقُولُ: الْيَدُ زَيْدٌ، وَتَقُولُ: الثَّوْبُ خَزٌّ.

ومذهب قوم منهم ابن كيسان والسيراfi، إلى أنه وإن لم يصح فيه الإخبار، فإنه إضافة بمعنى (مِنْ). ومذهب ابن السراج، والفارسي، وأكثر المتأخرين: أنها إضافة بمعنى اللام، وتقدم الكلام في باب التمييز على الأوجه الجائزة في (خَزٍّ)، من قولك: ثَوْبُ خَزٍّ. [الارتشاف ٣/٣١]

فالمحضة تقع تارة بمعنى (اللام)، وتسمى إضافة الملك والاختصاص، فيكون فيها الأول من المضافين غير الثاني، كقولك: غلام زيد. وتقع بمعنى (من)، وتسمى إضافة الجنس، ويكون الأول بعض الثاني، كقولك: رداء خبز؛ أي: من خبز.

وتارة يكون المضاف إليه ملك المضاف، كصاحب الدار.

وفي غالب أحوال المضافين يكون الأول منهما نكرة، والثاني معرفة، فتعرف النكرة بإضافته إليها، كقولك: غلام زيد، ودار الأمير، وكأسي المعتفين ملا.

والمعتفون: المجتدون الفقراء. والملاء: جمع ملاءة، ضرب من الثياب.

وقد يقعان نكرتين فلا يتعرف أحدهما بالآخر، كـ (طالب علم، وصاحب مال)، ولا يجوز أن يكون أول المضافين معرفاً بالألف واللام بحال.

وأما غير المحضة، فما يقدر فيها التنوين، ولا يتعرف بها المضاف، كإضافة اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال، والدليل على أنه لا يتعرف بها المضاف قوله عز وجل: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فلولا أن لفظة ﴿بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ نكرة، لما وصف به ﴿هَدْيًا﴾، وهو نكرة؛ لأن الصفة تكون على وفق الموصوف. والتقدير في هذه الإضافة الانفصال والتنوين، والأصل في الكلام: هدياً بالغاً الكعبة.

وهكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل، وهي التي تلحقها تاء التأنيث والتي لا يتعرف بها المضاف، كقولك: مررت برجل حسن الوجه ونظيف الثوب؛ لأن الأصل فيه: حسن وجهه، ونظيف ثوبه.

ويجوز في هذه الإضافة التي هي غير محضة، إدخال الألف واللام على المضافين، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [الحج: ٣٥].

ومما لا يتعرف بالإضافة وإن أضيف إلى المعرفة: مثل، وغير، وسوى، قال الشاعر^(١):
[الكامل]

يا رُبَّ غَيْرِكَ فِي النَّسَاءِ غَرِيرَةٍ يَبْضَاءُ قَدْ مَتَّعَتْهَا بِطَلَقٍ
فأدخل (رُبَّ) على (غير)، وهي لا تدخل إلا على نكرة، وقد أشرنا إلى ذلك.

٥١- وَإِنْ تُنَوِّنْ كَ (كَاسٍ) فَانْصِبْ بِهِ كَسَائِقِ جَمَلًا أَوْ صَاعِدِ جَبَلًا

اعلم أن العرب تُشبه اسم الفاعل بالفعل المضارع المشتق منه، لاتفاقهما في عدة الحروف، وفي هيئة الحركة والسكون؛ ألا ترى أن قولك: (ضارب) يُضاهي قولك: (يضرب)، في كون كل منهما على أربعة أحرف، ثانيها ساكن وما عداه مُتَحَرِّكٌ، فلمَّا اشتبها في هذا الوجه، أعرب الفعل المضارع من بين أنواع الأفعال، وقد سبق نحو ذلك. وأعمل اسم الفاعل كما يعمل الفعل المضارع، إلا أن من شَرَطَ عمله أن يكون للحال أو الاستقبال، كقولك: هذا مقيم الصلاة الساعة، وضارب زيدًا غدًا. فتنصب (الصلاة، وزيدًا) بـ (مقيم، وضارب)، كما تنصبهما لو قلت: يقيم الصلاة، ويضرب زيدًا.

ومن شرطه أن يكون معتمدًا على موصوف، كقولك: هذا رجل طالب علمًا. أو معتمدًا على ذي حال، كقولك: هذا زيد ضاربًا عمرًا، وجاء الأمير راکبًا فرسًا، أو سائقًا إبلًا، أو صاعدًا جبلًا.

فإن كان اسم الفاعل بمعنى الماضي، لم يعمل عمل الفعل، بل يجر ما بعده، فتقول: هذا ضارب زيدًا أمس. وقد قُرئ^(١): (إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ) [الطلاق: ٣] بالتنوين والنصب، وحذف التنوين والجر.

وفي "الصحيح": أن أم هانئ قالت للنبي صلى الله عليه وسلم: إن ابن أُمِّي - تعني: علي بن أبي طالب - قاتل رجلاً قد أجزته فلان ابن هُبَيْرَةَ، فقال لها: "قد أجزمتَا مَنْ أجزتَا"^(٢).

(١) قال هارون القارئ: في رواية عصمة يقرأ: (إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ)، وهذا على حذف التنوين تخفيفاً، وأجاز الفراء: (إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ) بالرفع بفعله (بالغ)، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره في موضع خبر (إن). [إعراب القرآن للنحاس ٢٩٨/٤]

(٢) أخرجه البخاري (١١٥٧/٣)، رقم (٣٠٠٠)، ومسلم (٤٩٨/١)، رقم (٣٣٦)، وأبو داود (٨٤/٣)، رقم (٢٧٦٣)، والترمذي (١٤١/٤)، رقم (١٥٧٩)، وقال: حسن صحيح.

[بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ]

- ٥٢-وَالْمُبْتَدَأُ رَفَعَ مَعَ الْاِخْتِبَارِ قُلْ عُمَرُ
 ٥٣-ك (أَيْنَ زَيْدٍ) فَإِمَّا أَنْ أَتَى خَبَرَ
 ٥٤-ك (بَيْنَنَا خَالِدٌ ثَارٍ) فَتَرَفَعَهُ
 ٥٥-وَأِنْ أَتَى خَبَرَ ظَرْفًا فَتَنْصِبُهُ
 ٥٦-ك (الْفَضْلُ فَوْقَ أَبِي عِمْرَانَ مَرْتَبَةً) وَالصَّوْمُ يَوْمُ اللَّقَاءِ يَوْمُ الْوِصَالِ حَلَا
 الْمُبْتَدَأُ^(١): كل اسم ابتدأت به وعريته من العوامل اللفظية.

وهو يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها، ويحسن السكون عليها، وهو وخبره إذا لم يكن ظرفان مرفوعان، كقولك: عمرو عدل. ثم يقع على معنيين: أحدهما: أن يكون الخبر هو المبتدأ، كقولك: أبي شيخ، فـ (شيخ) صفة (أبي)، والصفة ذات الموصوف.

والمعنى الثاني: أن يتزل الخبر منزلة المبتدأ على وجه التشبيه، كقولك: زيد أسد؛ أي: يشبهه في القوة، لا أن زيداً أسد حقيقة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦]، يعني: أن زوجات النبي صلى الله عليه وسلم يتزلن عند المسلمين في احترامهن، وتحرم نكاحهن بمنزلة أمهاتهم، لا أنهن أمهاتهم حقيقة.

(١) المبتدأ هو: الاسم المنتظم منه مع اسم مرفوع به جملة؛ فقولي: الاسم؛ يعني: أنه لا يكون المبتدأ فعلاً، وشمل الملفوظ به، والمقدّر؛ نحو: (وَأَنْ تَصُومُوا) [البقرة: ١٨٤]؛ أي: وصومكم خير لكم، وقولي: المنتظم يشمل الحديث عنه؛ نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، والوصف الرفع للمنفصل، المغني عن الخبر، وقولي: مع اسم مرفوع به يشمل الخبر المسند إلى المبتدأ؛ فإنه مرفوع به على ما بين، والمرفوع بالوصف فاعلاً، أو مفعولاً لم يُسم فاعله؛ نحو: أقائم الزيدان، وما مضروب أخوك، وبالاسم الذي ليس بوصف؛ لكونه يؤدي إلى معنى الفعل وهو قولهم: (لَا تَوَلَّكَ أَنْ تَفْعَلَ) أعربوا تَوَلَّكَ مبتدأ، و(أَنْ تَفْعَلَ) فاعل به، ومعناه: لا يتبغى أن تفعل، وقولي جملة يشمل، مثل: زَيْدٌ قَائِمٌ، وأقائم زَيْدٌ، وأبوه قائم من قولك: زيد أبوه قائم، واحترز بقوله جملة من نحو: قائم أبوه من قولك: زَيْدٌ قائم أبوه، فإن قولك: قائم أبوه لا يسمى جملة. [الارتشاف ٢٠٣/٢]

والغالب أن يكون المبتدأ معرفة، وقد يأتي نكرة في خمسة مواطن:
أحدها: أن تكون النكرة موصوفة، كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١].

والثاني: أن تكون دعاء لإنسان، كقوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الرعد: ٢٤].
والثالث: أن تكون دعاء على الإنسان، كقوله تعالى: ﴿وَنِلْ لِلْمُطَفِّينَ﴾ [المطففين: ١].

والرابع: أن يكون الأمر نفياً أو استفهاماً، كقولك: ما أخذ في الدار.
والخامس: أن يكون خبر المبتدأ ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، كقولك: تحتك بساط، ولزيد مال.

فأما الخبر^(١)، فالغالب عليه أن يكون نكرة، كما في المثال: عمرو عدل، وأبي شيخ.
وقد يأتي معرفة، كقوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].
وقد تدخل على المبتدأ والخبر أشياء تغير حكمها، كـ (أن) وأخواتها، و(كأن) وأخواتها، و(ظننت) وأخواتها، وسيأتي بيان كل شيء في موضعه إن شاء الله تعالى.
ومن ذلك ما إذا دخل عليهما لم يتغير حكمهما، ولا يؤثر دخوله، كهمزة الاستفهام، وهل، وبل، ولكن، وحيث، وإذ، ولام الابتداء، وأما، و(ألا) المخففان اللذان لاستفتاح الكلام، و(أما) المفتوحة الهمزة المشددة الميم، التي تستعمل لتفصيل الجمل، و(لولا) التي معناها: امتناع الشيء لوجود غيره.

(١) الخبر هو: التابع المحدث به عن الاسم، المحكوم عليه على سبيل الإسناد فقولي التابع: جنس يشمل سائر التوابع، والمحدث به فصل يخرج سائر التوابع؛ نحو قولك: زيد الخياط إذا جعلته صفة، واختلفوا في الرفع للمبتدأ والخبر، فذهب سيبويه، وجمهور البصريين إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، وقد نسب هذا إلى المبرد، وذهب الأخفش، وابن السراج، والرماني، إلى أنهما مرفوعان بالابتداء، وذهب الجرمي، والسيراقي، وكثير من البصريين إلى أنهما مرفوعان بتعريفهما للإسناد من العوامل اللفظية، ونسب الفراء إلى الخليل وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا، وذهب الكوفيون إلى أن كلا منهما رفع الآخر، كذا أطلق النقل عنهم ابن مالك، وقيدته غيره، فحكى أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر، فإن لم يكن ثم ذكر ترافعا، أي رفع كل واحد منهما الآخر. [الارتشاف ٢/٢٠٩]

وللمبتدأ صدر الكلام، إلا إذا كان الخبر استفهاماً، فإنه يُقدَّم، كقولك: كيف زيد؟ ومتى السفر؟ وأين ما وعدت؟ وكم مالك؟ وذلك لأن الاستفهام له صدر الكلام.

ومتى انعقدت جملة المبتدأ والخبر بالاسم والظرف وتم الكلام بهما، ثم إن أتيت بعد الظرف باسم نكرة، جاز رفعه ونصبه، وكذلك إن كان الخبر استفهاماً أو جاراً ومجروراً.

فإذا قلت: أين الأمير جالس؟ أو زيد في الدار جالس، أو زيد خلفك جالس، جاز رفع (جالس) ونصبه. فإن رفعته جعلته خبر المبتدأ، وألغيت الظرف، أو الجار والمجرور، أو اسم الاستفهام، أي هذه كان مع الاسم النكرة.

وإن نصبت (جالساً)، نصبته على الحال، وجعلت الظرف الخبر، وكذا اسم الاستفهام أو الجار والمجرور، كقولك: (بيننا خالد ثاو، وثاويًا)، فارفع وانصب ولا تخل.

[أقسام الخبر]

واعلم أن خبر المبتدأ يأتي على عشرة أقسام:

يكون معرفة، كقولك: زيد أخوك.

ويكون نكرة، كقولك: زيد قائم. فيرفعان في هذين الموضعين لكونهما خبر المبتدأ.

ويكون الخبر فعلاً ماضياً، فيبنى على الفتح على حُكم وضعه الأول، كقولك: زيد

قام.

ويكون فعلاً مضارعاً فيضم على ارتفاع أصليته، إلا أنه خبر المبتدأ، كقولك: زيد

يقوم. وفي هذين اللفظين؛ الماضي والمضارع، ضمير مستتر يظهر عند تثنيته المبتدأ، أو جمعه

في مثل قولك: الزيدان قاما، والرجال قاموا، والزيدان يقومان، والرجال يقومون.

ويكون الخبر جاراً ومجروراً، كقولك: زيد من الكرام.

ويكون ظرف زمان، إلا أنه يختص بأن يكون خبراً عن الأحداث دون الأشخاص،

كقولك: الصوم يوم اللقاء.

وقد يكون الخبر ظرف مكان، فيقع خبراً عن الأشخاص والأحداث، كقولك: الفضل

فوق أبي عمران مرتبة.

وكلا الظرفين إذا وقع خبراً عن المبتدأ كان منصوباً، وفي الكلام محذوف به، انتصب

الظرف، وتقديره: إذا قلت: زيد خلفك؛ أي: مقيم خلفك، ففي الكلام فعل محذوف هو

الناصب للظرف، وتقدير المقام: استقرَّ خلفك، و(في) مضمرة في ذلك، فإن لم يحسن

إضمار (في) في الظرف، وجب رفعه، كقولك: يوم الوصال حلا، وأمامك واسع. والله

أعلم.

وقد يكون الخبر جملة مركبة من مبتدأ وخبر، كقولك: زيد أبوه منطلق.

ومن فعل وفاعل، كقولك: زيد قام أبوه.

ومن شرط وجزاء، كقولك: زيد إن تَزُرَّهُ يَزُرْكَ.

إلا أنه لا بد أن يكون في الجملة ضمير يعود إلى المبتدأ ويربطها به، كالهاء في: قام

أبوه. وفي قولك: أبوه منطلق. وفي قولك: إن تزره.

ثم اعلم أن العرب حذفت خبر المبتدأ حذفًا لازمًا في ثلاثة مواضع^(١):

أحدها: في قولهم: لعمرك إن زيدًا خارجٌ، وتقدير الكلام: لعمرك قسمي أو يمحي، فحذفت الخبر اكتفاءً بجواب القسم عنه.

والثاني: بعد (لولا) التي معناها: امتناع الشيء لوجود غيره، كقولك: لولا زيد لزررتك، وتقديره: لولا زيد حاضر لزررتك، ولا يجوز أن تلفظ بهذا الخبر. وقولك: لزررتك، هو جواب (لولا)، وبه اكتفى عن الخبر.

والموضع الثالث: في مثل قولهم: أخطبُ ما يكون الأمير قائمًا، وأطيبُ ما يكون السمك مشويًا، ونحوه. وتقديره: إذا كان الأمير قائمًا، وإذا كان السمك مشويًا. فحذفوا الخبر كراهية لإطالة الكلام، وفيما عدا هذه المواضع الثلاثة، يُحذف الخبر على وجه الاتساع.

(١) يجوز حذف الخبر لقريئة؛ نحو: قولك زيدٌ لمن قال: مَنْ في الدار، وإذا قلت: زيدٌ وعمرو قائمٌ، فخير الأول محذوف.

وقيل: خير الثاني.

وقيل: بالتحسين بين أن تُقدَّر المحذوف للأول، وبين أن تُقدَّرَ للثاني.

وإذا قلت: زيدٌ قائمٌ وعمرو، فخير الثاني محذوف، ولا يجوز: زيدٌ قائمان وعمرو.

وحكى أبو حاتم: هندٌ وزيدٌ قائمٌ، فخيرٌ هند محذوف. وقال ابن مالك: ومن الحذف الجائز بعد إذا الفجائية؛ نحو: خرَجْتُ فإذا السَّبُعُ، وحذَّفه بعد إذا هذه قليل، ونقول: الخير بعد (إذا) إذا لم يدل دليل على حذفه، وجب ذكره، نحو قوله تعالى: (فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى) [طه: ٢٠]، (فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ) [الشعراء: ٣٣]، وأما في نحو: خرَجْتُ فإذا السَّبُعُ، فالخير هو (إذا) الفجائية، وهي ظرفٌ مكان أي خرَجْتُ فبالمكان الذي أنا فيه السَّبُعُ، ويصح أن يحیی الحال بعد المبتدأ؛ نحو: خرَجْتُ فإذا الأسدُ رابضًا، والخير (إذا)، ويصح أن تكونَ معمولةٌ للخبر؛ نحو: خرَجْتُ فإذا زيدٌ جالسٌ، وسيأتي الكلام عليها في الظروف، إن شاء الله تعالى، ومن ذهب إلى أن المرفوعَ بعد لولا، ولوَمَا للامتناع مبتدأ اختلفوا، فقال ابن الطراوة: الخير هو الجواب.

وقال الجمهور: الخير محذوف وجوبًا ولا يكون إلا كونًا مطلقًا، فإذا قلت: لولا زيدٌ لكان كذا، فالتقدير: لولا زيدٌ موجودٌ، وذهب الرماني، والشجري، والأستاذ أبو علي إلى التفصيل، فقالوا: إن كان كونًا مطلقًا وجب حذفه، أو مقيدًا، ودل على حذفه دليلٌ، جاز إثباته وحذفه، أو لا يدل وجب إثباته، واختار ابن مالك هذا المذهب. [الارتشاف ٢/٢١٢]

- وَيُحذف المبتدأ إذا دلَّ الكلام عليه، وأكثر ما يقع في الاستخبار؛ فإذا قيل: أين زيد؟ فقلت: في المسجد. فقد حذفت المبتدأ، إذ تقدير الكلام: زيد في المسجد، ونحو ذلك.
- ولما توسَّعُوا في حذف الخبر، كان حذف العائد منه إلى الاسم أوَّلَى، كقولك: السمن منوان بدرهم؛ أي: منوان منه بدرهم.

[بَابُ الْفَاعِلِ]^(١)

٥٧- وَالْفَاعِلُ ارْفَعَهُ وَالْمَفْعُولُ تَنْصِبُهُ وَارْفَعَهُ إِذَا خَلَا مِنْ ذِكْرِ مَنْ فَعَلَا

٥٨- ك- (قَامَ زَيْدٌ)، دَعَا عَمْرًا، وَقَدْ ثَقُلَ الْ- كَلَامُ فِيهِ وَبِيعَ الثَّوبُ بِنِعَ غَلَا

(١) الْفَاعِلُ: كُلُّ اسْمٍ ذَكَرْتَهُ بَعْدَ فِعْلٍ، وَأُسْنَدْتَ ذَلِكَ الْفِعْلَ إِلَيْهِ إِسْنَادًا صَحِيحًا، وَجُعِلَ الْفِعْلُ حَدِيثًا عَنْهُ، وَكَانَ فِي الْإِيجَابِ وَالنَّفْيِ سَوَاءً.

فَالْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ؛ وَفِي ذَلِكَ أَقْوَالٌ:

قال الخليل: "الأصل فيما إعرابه الرفع؛ الفاعل، وباقي المرفوعات محمولات عليه، ومشبّهات به". قال ابن يعيش في شرح المفصل ٧٣/١: "وعليه حُذِّقَ أصحابنا"، وذكر الزمخشري في المفصل الفاعل أولًا، وحمل عليه المبتدأ والخبر؛ وذهب إليه - كذلك - ابن الحاجب، واختاره ابن هشام في شرح الشذور ١٥٢.

انظر: المفصل ١٨، والكافية ٦٨، وشرحها ٢٣/١، ٧١، والبسيط ٢٥٩/١، والممع ٣/٢

وقال سيبويه: "الأصل هو المبتدأ، والبواقي مشبّهة به".

قال سيبويه في الكتاب ٢٣/١: "واعلم أن الاسم أولُ أحواله الابتداء" وفسره ابن يعيش في شرح المفصل ٧٣/١: "يريد أوله المبتدأ؛ لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع، والابتداء هو العامل". وقال سيبويه - أيضًا - ٢٤/١: "فالمبتدأ أول جزء، كما كان الواحدُ أول العدد، والتكررة قبل المعرفة" وعزى إلى ابن السراج؛ لأنه قدّم المبتدأ على الفاعل، ونقل عنه الرضي غير هذا، وابن مالك قدّم المبتدأ على الفاعل أيضًا.

وقال السيوطي - بعد أن ذكر هذا الخلاف -: "وقال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي فائدة". الممع ٤/٢.

انظر: الأصول ٥٨/١، وشرح عمدة الحفاظ ١٥٦/١، وشرح الرضي ٢٣/١، وحاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ٢٣٣/١، وحاشية يس على التصريح ١٥٤/١، والصّبّان ١٨٨/١. وقال الأخفش: "كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَصْلٌ بِنَفْسِهِ".

واختاره الرضي، ونقله عن الأخفش وابن السراج، ونقل ابن يعيش عن ابن السراج غير هذا. انظر ما سبق الإشارة إليه من أصول ابن السراج.

انظر: شرح المفصل ٧٣/١، وشرح الرضي ٢٣/١، ٧١، والممع ٤/٢، وحاشية يس على التصريح ١٥٤/١.

الفاعل عند النحويين: كل اسم تقدّمه فعل مقرر على صيغته، وجعل الفعل حديثاً عنه، سواء فعل على الحقيقة، كقولك: (قام زيد، وقعد عمر)، أو فعل مجازاً، كقولك: (نبت الزرع، واشتد الحب)، أو لم يفعل شيئاً، كقولك: (ما قام زيد، ولا خرج عمر). وإنما شرط في الفعل أن يكون مفعلاً على صيغته؛ احترازاً ممّا لم يُسم فاعله -وسياًتي-. وإنما اختير للفاعل الرفع والمفعول به النصب؛ لأن الضمة ثقيلة والفتحة خفيفة، والفعل لا يرتفع به إلا فاعل واحد، وينتصب به عدة مفاعيل، كالصدر والظرفين، والحال والمفعول له، فجعل الرفع المستقل إعراب ما قلّ، والفتح المستخف إعراب ما كثر، في مثل: ضرب زيد عمراً مشدوداً يوم الجمعة خلف المسجد تأديباً له ضرباً شديداً. ولا يجوز تقدم الفاعل على الفعل، فتقول: زيد خرج؛ لأنه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ، ويقع به اللبس في الكلام.

وجعلوا الرفع للفاعل؛ لأنه أقوى من المفعول، والمفعول عنه صدر، والرفع أقوى وجوه الإعراب والفتح أضعف، فوصف كل منهما بما يُناسبه، كما أشرنا إليه. فإن لم يسم الفاعل لجهالة بعينه، أو غرض في إلغاء ذكره، غيّرت صيغة الفعل عمّا كانت عليه، ليعلم بذلك أنه ليس بفعل الفاعل، وأقامت المفعول به مقامه، فرفعته بإسناد الفعل إليه.

وتغيير صيغة الفعل أن تضم أوله، فإن كان ماضياً كسرت ما قبل آخره، وإن كان مستقبلاً فتحته، فقلت: ضرب زيد، ويضرب عمرو. وإن كان ثلاثياً وأوسطه ألف، قلبت ياءً ساكنة وكُسِر ما قبلها، فتقول في (قاد، وساق): قيد، وسيق. فتقول في مثال ذلك جميعه:

قام زيد، دعا عمراً، وقد نقل الـ كلام فيه، ويبيع الثوب يبيع غلاماً كما تضمّنهُ النظم، والله تعالى أعلم.

٥٩- وَوَحَدَ الْفِعْلَ مَعَ جَمْعٍ كـ (قَامَ يَوْمَ) عمرو) وَإِنْ زِدْتَ تَاءً آخِرًا قَبْلًا

٦٠- كـ (جَاءَتِ الْعَرَبُ) وَأَوْجَبَهَا بِمَا ثَبَتَ الـ ثَّانِيَتْ فِيهِ كـ (قَامَتْ زَيْنَبُ) فَصَلَا

اعلم أن الفعل يُوحَد، سواء كان فاعله مفرداً، أو مُثْنًى، أو مجموعاً، كجاء زيد،

وجاء الزيدان، وجاء الزيدون.

وسواء كان فاعله ذَكَرًا أو أُنْثَى، كجاءت هند، وجاءت الهندان، وجاء الهندات. هذا هو الأكثر في لسان العرب.

وقد ورد إلحاق علامة الجمع والتثنية في الفعل على لغة بعض العرب، كقولهم: أكلوني البراغيث، وقد ضعفها قوم، لكن القرآن قد جاء بها، والحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"^(١).

وحديث أنس: (كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر)، رواه البخاري^(٢). وقال الشاعر^(٣):

نُسيّا حاتم وأوس لَدُنْ فَا ضُتْ عطاياك يا ابن عبد العزيز
وقال آخر^(٤):

نَصْرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَرَزْتَ بَنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا
وعلى قول من قال بتلحين من يقول بُلْغُهُ أَكْلُونِي البراغيث، قالوا: إن عند المحققين أن هذا الكلام فيه لحنان:

أحدهما: إلحاق ضمير الجمع بالفعل المتقدم، والواجب توحيده.
والثاني: أنه يجب أن تقول: أكلني، أو أكلتني البراغيث؛ لأن هذه السوا لا يجوز أن تكون إلا ضمير جمع ما يعقل.

واعلم أن كل فعل لا يخلو من فاعل:
إما أن يكون ظاهرًا، كقولك: خرج زيد.
وإما أن يكون ضميرًا متصلًا بالفعل، كالتاء من قولك: ضربت.
وكالتون والألف من قولك: ضربنا.

(١) أخرجه البخاري (٢٠٣/١، رقم ٥٣٠)، ومسلم (٤٣٩/١، رقم ٦٣٢)، والنسائي (٢٤٠/١، رقم ٤٨٥)، وابن حبان (٢٩/٥، رقم ١٧٣٧). وأخرجه أيضًا: ابن خزيمة (١٦٥/١، رقم ٣٢١).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٠/١، رقم ٥٥٣).

(٣) انظر: شواهد التوضيح لابن مالك ١٩٢/١.

(٤) انظر: شواهد التوضيح لابن مالك ١٩٢/١.

وكالألف من قولك: ضربا.

والواو من قولك: ضربوا ويضربون. والنون في ضربن.

وإما أن يكون ضميراً مستتراً في الفعل، ولا يقع إلا في الفعل إذا تأخر عن الاسم، كقولك: زيد ذهب، وعمر وذهب. ففي (ذهب، ويذهب) ضمير مستتر، يظهر متى تُسني الاسم المتقدم أو جُمع، كقولك: (الزيدان ذهباً، ويذهبان)، و(الزيدون ذهبوا، ويذهبون).

واعلم أن علامة التأنيث يجب أن تُلحق بالفعل الماضي في موضعين:

أحدهما: إن تقدّم الفعل وكان فاعله مؤنثاً من الحيوان، كقولك: قامت زينب فصلاً.
والثاني: إذا تأخر الفعل، وجب إلحاق التاء مع المؤنث الحقيقي وغيره، كقولك: الدار بنيت، والنار أضرمت.

ويجوز إثبات التاء وحذفها في خمسة مواضع:

أحدها: إذا تقدم الفعل وكان المؤنث غير حيوان، كقولك: اشتعلت النار، واشتعل النار؛ قال تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] بحذف التاء، وفي موضع آخر: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [يونس: ٥٧] بإثباتها.

الثاني: إذا فصلت بين الفعل والفاعل، كقول الشاعر: [الوافر]

لقد ولد الأخطى — ل أم سوء

وفي القرآن المجيد: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٩٤]، وفي موضع آخر: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧].

الثالث: ما جُمع بالألف والتاء، كـ (جاء المسلمات، وجاءت المسلمات).

والرابع: ما جُمع جمع التكسير، كـ (جاء الرجال، وجاءت الرجال).

والخامس: مع الأفعال التي لا تتصرف، وهي: نعم، وبئس، وليس، وعسى، كقولك:

نعمت المرأة هند، ونعم المرأة هند، وليست هند مليحة، وعست هند أن تفعل.

٦١- وَقَدَّمَ الْفَاعِلُ أَوْ آخَرُهُ إِنْ أَمِنَ الْـ تَبَاسُهُ: كـ (كَسَا مُوسَى الْفَتَى حُلَلًا)

الفاعل يُقدم على المفعول، ويجوز تأخيره عنه على وجه الجواز والتوسّع، إلا أن جواز

التأخير مُعلّق على الأمن من اللبس، فمتى وقع اللبس على السامع، وجب تقديم الفاعل،

كـ (كسا موسى الفتى حلالاً).

فإن تميّز أحدهما بصفة يتبيّن بها الإعراب، كقولك: ضرب موسى عيسى الطويل، وأكلت الكمثرى الحبلّى، وأرضعت الصغرى الكبرى. جاز التقديم والتأخير؛ لأن الفاعل يُعلم.

وإذا شككت في الاسم الواقع بعد الفعل، ولم تدر أفعالاً هو أم مفعول، فاحذفه واجعل مكانه ضمير نفسك، فإن وجدت الضمير تاءً فالاسم هو الفاعل، وإن وجدت الضمير نوناً وياءً فالاسم هو المفعول.

فإذا قلت: أشبع زيد الضيف، فارفع (زيداً)؛ لأنه الفاعل، بدليل أنك إذا رددت الفعل إلى نفسك قلت: أشبعت الضيف.

وإذا قلت: أشبع زيداً الرغيف، فارفع (الرغيف)، وانصب (زيداً)، بدليل أنك تقول: أشبعني الرغيف. وعلى هذا فقس ما جاءك من هذا النوع.

[بَابُ (ظَنٍّ) وَأَخَوَاتِهَا ^(١)]

٦٢- أَمَّا (ظَنَنْتُ) فَمَفْعُولَيْنِ تَنْصِبُ مَعَ زَعَمْتُ، خَلْتُ، حَسِبْتُ، فَرَقَدَا وَغَلَا
٦٣- كَذَا جَعَلْتُ عَمِلْتُ مَعَ وَجَدْتُ كَذَا رَأَيْتُ إِنْ كُنَّ مِنْ فِعْلِ الْقُلُوبِ وَلَا
قد ذكرنا أن أفعال الشك واليقين تتعدى إلى مفعولين، فتنصبهما جميعاً، وتلك الأفعال
سبعة: ظننت، وحسبت، وخلت، وزعمت، ووجدت، ورأيت، وعلمت.

فهذه الأفعال السبعة وما تصرف منها، تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما جميعاً،
بشرط أن تكون من أفعال القلوب - كما سيأتي -، فتقول: ظننت زيداً خارجاً، وحسبت
السعر رخيصاً.

ولا يجوز أن تقتصر على أحد المفعولين، فتقول: حسبت السعر، وظننت زيداً. ولكن
يجوز أن تقيم (أن) المفتوحة المخففة مع الفعل مقام المفعولين، فتقول: ظننت أن يخرج زيد.
وكذلك يجوز أن تقيم لفظة (ذاك، وذلك) مقام المفعولين، كقولك: ظننت ذلك،
وحسبت ذاك.

وكل ما جاز أن يكون خبر المبتدأ، جاز أن يكون المفعول الثاني لـ (ظننت)
وأخواتها، إلا أنه متى كان ظرفاً، انتصب على الظرفية، لا لأنه مفعول (ظننت) الثاني،
وذلك في مثل قولك: (ظننت الصوم غداً، وظننت زيداً عندك)، فيُنصب (غداً) على أنه
ظرف زمان، وينصب (عندك) على أنه ظرف مكان.

وإنما تنصب (ظننت) وأخواتها المفعولين، إذا تقدّمت عليهما، فإن وقعت متوسطة،
كقولك: (زيداً ظننت منطلقاً)، أو متأخرة عنهما، كقولك: (زيد منطلق ظننت)، جاز
نصب الاسمين ورفعهما، ولكن رفعهما إذا تأخرت (ظننت) أجود.

(١) هذه الأفعال من عوامل المبتدأ والخبر؛ ولذلك احتاجت إلى مفعولين، فالأول ما كان مبتدأ،
والثاني ما صلح أن يكون خبراً.

وإنما نصبتهما؛ لأنهما جاءا بعد الفعل والفاعل والذي تعلّق به الظن منهما هو المفعول الثاني، وذكر
المفعول الأول؛ لأنه محلّ الشيء المظنون لا لأنه مظنون، ألا ترى أن قولك: ظننت زيداً منطلقاً.

(زيد) فيه غير مظنون، وإنما المظنون انطلاقه، ولكن لو قلت: ظننت منطلقاً لم يعلم الانطلاق لمن
كان، كما لو ذكرت الخبر من غير مبتدأ. [الباب في علل البناء والإعراب ١/١٤١]

ثم اعلم أن (رأيت) إنما تنصب المفعولين إذا كانت بمعنى: علمت. وإن كانت بمعنى: أبصرت، كقولك: رأيت الهلال. أو بمعنى: اعتقدت، كقولك: رأيت رأي أبي حنيفة. أو كانت بمعنى: رأيت زيذاً؛ أي: ضربت رثته، فإنها تتعدى إلى مفعول واحد. وإن وجدت بعدها اسمين منصوبين وهي بمعنى: أبصرت، فانتصاب الثاني على الحال، كقولك: رأيت الأمير جالساً.

وكذلك (علمت) إنما تنصب المفعولين إذا كانت بمعنى: أيقنت. فإن كانت بمعنى: عرفت، نصبت مفعولاً واحداً، كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]. وهكذا (وجدت) تنصب مفعولين إن كانت بمعنى: أيقنت، كقولك: وجدت السعر رخيصاً. فإن كانت بمعنى: صادفت، نصبت مفعولاً واحداً، كقولك: وجدت الضالة، ونحو ذلك، والله أعلم.

[باب المفعول المطلق وهو المصدر ^(١)]

٦٤- وَالْمَصْدَرُ اشْتَقَّ مِنْهُ الْفِعْلُ نَحْوَ سَعَى سَعْيًا وَقَدْ لَبَسَ الصَّمَاءُ وَاشْتَمَلَا
اعلم أن المصدر ثاني كلمة من الفعل المتصرف، وهو اسم يقع على الأحداث،
كالضرب والقتل، والقيام والعود، ونحو ذلك.

(١) تسميته مطلقاً هو قول النحويين: إلا خلافاً شاذاً في تخصيص المطلق بمصدرٍ ما كان فعله عاماً
كَصَنَعَتْ وَفَعَلَتْ.

والمصدرُ اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل؛ نحو: فَهِمَ فَهْمًا، أو صادر عن فاعل حقيقة؛ نحو:
خَطَّ خَطًّا، أو مجازاً؛ نحو: مات مَوْتًا.

وَقَدْ يَجِيءُ بَعْدَ الْفِعْلِ الْمَجْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ؛ نحو: ضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْبًا، وإذا فَرَعْنَا عَلَى الْقَوْلِ بِالِاشْتِقَاقِ،
وهو مذهب الجمهور من البصريين والكوفيين، فنقول: المصدر هو الأصل والفعل، واسم الفاعل، واسم
المفعول، وسائر الأسماء التي فيها مادة المصدر، فروعٌ اشتقت من المصدر خلافاً للكوفيين؛ إذ زَعَمُوا أَنَّ
الْفِعْلَ هُوَ الْأَصْلُ، وَالْمَصْدَرُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ. ولِبَعْضِ أَصْحَابِنَا فِي زَعْمِهِ أَنَّ الصِّفَاتِ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْفِعْلِ وَلِأَيِّ
بَكَرِ ابْنِ طَلْحَةَ فِي زَعْمِهِ مَعَ قَوْلِهِ بِالِاشْتِقَاقِ إِنَّ كَلَامَ الْمَصْدَرِ، وَالْفِعْلُ أَصْلٌ بِنَفْسِهِ لَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْتَقٌّ
مِنَ الْآخَرِ، وَالْمَصْدَرُ إِنْ لَمْ يُقَدْ زِيَادَةً عَلَى مَعْنَى عَامِلِهِ، فَهُوَ لِمَجْرَدِ التَّوَكِيدِ وَهُوَ الْمُبْهَمُ، وَإِنْ أَفَادَ فَهُوَ
الْمَخْتَصِصُ، وَالْمَعْدُودُ مِنْ قِسْمِ الْمَخْتَصِصِ فَلَا يَكُونُ قِسْمًا لَهُ.

وَيَنْتَصِبُ الْمَصْدَرُ بِمَصْدَرٍ، وَبِاسْمِ فَاعِلٍ، وَبِاسْمِ مَفْعُولٍ، وَبِفِعْلٍ؛ نحو: عَجَبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا
ضَرْبًا، وَزَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا ضَرْبًا، وَأَنْتَ مَطْلُوبٌ طَلْبًا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَا يَدَّبُلُوا تَبْدِيلًا) [الأحزاب: ٢٣]
وَنَقُولُ الْمَصْدَرُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ: إِنْ كَانَ مِنْ لَفْظِهِ جَارِيًا عَلَيْهِ انْتَصَبَ
بِالْفِعْلِ مِثْمًا كَانَ أَوْ مَخْتَصِّصًا؛ نحو: قَعَدَ قَعْدًا، وزعم ابن الطراوة أنه مفعول به.

والتقدير: قَعَدَ فَعَلَ قَعْدًا فَهُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمُرٍ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ.

وقال تلميذه أبو زيد السهيلي: هو منصوبٌ بِقَعَدَ أُخْرَى لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهَا، وَهَذَانِ مَذْهَبَانِ رَكِيبَانِ
مُخَالَفَانِ لِمَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ لِذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ جَارٍ؛ نحو: (وَاللَّهُ أَتَبَّكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) [نوح: ١٧] فمذهب المازني أنه منصوبٌ
بِهَذَا الْفِعْلِ الظَّاهِرِ.

ومذهب المبرد وتبعه ابن خروف، وَزَعَمَ أَنَّهُ مَذْهَبُ سَبِيوهِ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ ذَلِكَ الْمَصْدَرِ مَضْمُرًا
الْجَارِي عَلَيْهِ، وَالْفِعْلُ الظَّاهِرُ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ الْمَضْمُرِ، التَّقدير: تَبَّتُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا. [الارتشاف]

وهو أصل الأفعال، ولهذا سُمي مصدرًا لصُدور الأفعال عنه، فقولك: ضربت، وتضرب، واضرب، مُشتقٌّ من الضرب.

والمصدر اسم مُبهم يقع على القليل والكثير، ولا يُثنى ولا يُجمع؛ لأنَّه بمنزلة اسم الجنس، كالزيت والعسل، والجنس لا يُثنى ولا يُجمع. وينتصب المصدر بفعله المشتق منه. ويجيء لأحد ثلاثة أشياء:

إما للتأكيد، كقوله تعالى: ﴿يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، وسعى زيد سعيًا.

وإما لبيان النوع، كقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا﴾ [طه: ٤٤].

وإما لتمييز العدد، كقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فانتصاب (ثمانين) على المصدر، و(جلدة) على التمييز.

ويجيء دالا على هيئة الفاعل، فيقال: لمن جلد جسده بثوبه: اشتمل الصَّماء، وللقاعد المحتج بيديه: قعد القرفصاء، وتقدير الكلام: اشتمل الاشتمال المعروف بالصَّماء، وقعد القعدة التي تُعرف بالقرفصاء.

٦٥- والوصفُ والقُدُّ والآلاتُ قائِمةٌ مقامُهُ كـ (أشدُّ البُخلُ قَدُّ بَخِلٍ)

٦٦- وأضربُهُ عِشْرِينَ أو سَوَطًا وَقَدْ نَصَبُوا سَقِيًا ورَعِيًا كذا والفِعْلُ مِنْهُ خِلا

يجوز أن تحذف المصدر ويقوم مقامه صفته، أو عدده، أو آله، وقد تقع الصفة مضافة، تقول: ضربته أشد الضرب، وقلت له أحسن القول، وجلدته عشر جلدات، وضربته سوطًا.

وقد جاء في كلام العرب مصادر بأفعال محذوفة مقدرة، كقولهم: سمعًا وطاعة، وسقيا ورعيا، وكرامة ومسرة، فهذه مصادر منصوبة - كما ترى -، ولا فعل هنا مذكورًا، والتقدير: أسمع لك سمعًا، وأطيع لك طوعًا، وأكرمك كرامة، وأسرك مسرة.

كذلك في الدعاء للإنسان في قولهم: سعيًا له ورعيا. وفي الدعاء عليه: جَدْعًا له وعقرًا؛ أي: سقاه الله سقيا ورعاه رعيا، وجدعه جدعا وعقره عقرًا، ونحو ذلك.

[باب المفعول له ^(١)]

٦٧- وَالصَّبَّ كَذَلِكَ مَفْعُولًا لَهُ كـ (سَرَى طَلَابَ خَيْرٍ) وَخَوْفَ الشَّرِّ قَدْ نَزَلَا

المفعول له: هو العلة في إيقاع الفعل والغرض في إيجاده. ولا يكون إلا مصدرًا، غير أن العامل فيه قد يكون فعلاً من غير لفظه، كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فانتصب (حذر) على أنه مفعول له، وهو مصدر، والناصب له (يجعلون)، وهو ليس من جنسه.

ومن شرطه أن يرى جواب (لِمَ فعلت؟)؛ ألا ترى أنه لو قال: لِمَ يجعلون أصابعهم في آذانهم؟ لقلت: حذر الموت.

ويجوز أن يكون المفعول له نكرة ومعرفة، وقد جمعها حاتم في قوله ^(٢): [الطويل]

وَأَغْفِرْ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ وَأَعْرِضْ عَنْ شَتَمِ اللِّسَمِ تَكْرُمًا

فنصب (ادخاره) وهو معرفة، و(تكرمًا) وهو نكرة، على أنهما مفعولان لهما.

ويجوز تقديم المفعول له على الفعل الناصب، كقوله: مخافة الشر جئتكم، وكما في المثال. وكان الأصل في المفعول له إدخال اللام عليه، فتقول: جئتكم لمخافة الشر، وهذا سُمي مفعولاً له، غير أن العرب لما حذف اللام منه نُصِبَتْ.

وقد تدخل هذه اللام على الفعل المضارع فيكون بمعنى العلة، كقولك: جئتكم لتعطيني، وإن شئت قلت: جئتكم لأن تعطيني. ويجوز حذف اللام من (لأن)، فتقول: جئتكم أن تعطيني؛ لأن (أن) والفعل الذي يليها، يقعان موقع المصدر، فيكون تقدير الكلام: جئتكم لإعطائي. وعلى ذلك فقس، والله تعالى أعلم.

(١) قَالَ جَارُ اللَّهِ: (الْمَفْعُولُ لَهُ: هُوَ عِلَّةُ الْإِفْدَامِ عَلَى الْفِعْلِ، وَهُوَ جَوَابُ لَهُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: فَعَلْتُ كَذَا مَخَافَةَ الشَّرِّ، وَأَدْخَارَ فُلَانٍ، وَضَرْبَهُ تَأْدِيماً لَهُ، وَقَعْدَتُهُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا، وَقَعْلْتُ ذَلِكَ أَجَلَ كَذَا، وَفِي التَّنْزِيلِ: (حَذَرَ الْمَوْتِ) [البقرة: ١٩]).

(٢) هذا البيت من قصيدة طويلة لحاتم الطائي تحدث فيها عن الكرم وكثير من مكارم الأخلاق التي يتحلى بها الإنسان.

[باب المفعول معه]

٦٨- وَأَنْصِبَ بِوَإٍ بِمَعْنَى (مَعَ) كَقَوْلِكَ جَاءَ الْفَصْلُ وَالْوَرْدُ أَيَّ جَاءًا مَعًا مَثَلًا
المفعول معه من جملة المفاعيل الفضلات، وينصبه الفعل الذي قبله بواسطة الواو التي
هي بمعنى: مع، وليس من المفاعيل ما ينتصب بواسطة إلا المفعول معه، والمفعول دونه وهو
الاستثناء.

ولا يجوز حذف الواو من المفعول معه، كما جاز حذف اللام من المفعول له، ولا
تقدمه على الفعل الناصب له، كما جاز تقدم المفعول له على ناصبه؛ مثال ذلك قولك:
جاء البرد والطيايسة، واستوى الماء والخشبة، وجاء الفصل والورد، ونحو ذلك.
فما بعد الواو في هذا ونحوه ينتصب على أنه مفعول، والواو الداخلة عليه بمعنى: مع،
وتقدير الكلام: جاء البرد مصاحباً للطيايسة، واستوى الماء حتى لحق الخشبة، وجاء الفصل
مبشراً بالورد.

والفرق بين هذه الواو وواو العطف: أن هذه تَرِدُ بمعنى المصاحبة فقط، والواو
العاطفة تُوجب الشراكة، والتي بمعنى (مع) ينتصب ما بعدها بتعدي فعل، أو ما بمعنى فعل
بتوسط هذه الواو.

وقولنا: فعل أو معنى فعل، ليعلم أنه يستحق النصب، وليخرج المفعول به بقولنا: معنى
فعل، فإنه لا يُعمل فيه معنى الفعل.

وقولنا: بتوسط الواو؛ ليخرج ما يُعدي إليه الفعل بتوسط غير الواو.

وقوله: التي بمعنى (مع)؛ ليعلم أنه مفعول معه ولتعلم المصاحبة.

وهذا مذهب سيبويه في المفعول معه: أن الواو عدت الفعل أو معنى الفعل إلى المفعول
معه، فتنصبه؛ ولذلك يختل المعنى بإسقاط الواو، كما يختل بإسقاط الباء في قولك: مررت
بزيد.

وقال الأخفش: لا بد في المفعول معه من ثلاثة أمور:

أحدها: أن تحذف (مع).

والثاني: أن تقيم الواو مقامها لمشاركتها لها في المعنى، إذ الواو للجمع و(مع)

للمصاحبة.

والثالث: أن يصير الاسم الذي كان مجروراً بـ (مع) منصوباً بعد الواو؛ لأن الاسم إذا كان مجروراً بـ (مع)، صار مُنتصباً بعد الواو لتَعَنُرْ إضافة الحرف، كما أن المُسْتثنى بـ (غير) مجرور، فإذا حذفت (غيراً) وجعلت موضعها (إلا)، تَعَنُرَتْ إضافة الحرف، فصار الاسم بعد (إلا) منصوباً في الإيجاب.

[باب الحال والتمييز]

٦٩- وَالْحَالُ مَنْصُوبَةٌ تَأْتِي مُنْكَرَةً مُشْتَقَّةً خَيْرَ عَنْ (كَيْفَ) إِنْ سُئِلَا

٧٠- كَ (زُرْتُهُمْ رَاكِبًا) وَأَنْصَبَ كَذَلِكَ لِلتَّ مُمَيِّزٍ وَهُوَ الَّذِي إِضْمَار (مِنْ) قَبْلَا

٧١- مُفَسَّرٌ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا وَشِبْهَهُمَا كَتَخَوْ عِشْرِينَ رَطْلًا سَمْتًا أَوْ عَسَلًا

الاسم المنصوب على الحال^(١) ما جمع ست شرائط، وهي:

أن تكون نكرة.

وأن تكون مشتقة من فعل.

(١) الحال لُغَةً تُذَكَّرُ وتَوْنُث، واصطلاحاً عبارة عن اسم منصوب يُبَيِّنُ هيئة صاحبها صالحةً لجواب كيف، وَزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهَا قَدْ تُجَرُّ بِإِيَاءِ زَائِدَةٍ، وما استدلل به لا حُجَّةَ فِيهِ، والغالب فيها أَنْ تَكُونَ مشتقة؛ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا.

وَمِنْ مَجْئِئِهَا غَيْرُ مُشْتَقَّةٍ قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ يَنْفِرُوا جَمِيعًا) [النساء: ٧١]، وَيُغْنِي عَنِ اشتقاقه وَصْفُهُ نَحْوُ: (فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا) [مریم: ١٧]، أَوْ تَقْدِيرُ مِضَافٍ قَبْلَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: (وَقَعَ الْمِصْطَرَعَانِ عِدْلِي غَيْرِي)؛ أَي: مِثْلَ عِدْلِي غَيْرِي.

أَوْ دَلَالَتُهُ عَلَى مُقَاعَلَةٍ؛ نَحْوُ: كَلَّمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فَيٍّ؛ أَي: مُشَافَهَةٍ، وَبَعَثَهُ يَدًا يَدًا؛ أَي: مُنَاجَزَةً، وَبَعَثَهُ رَأْسًا بِرَأْسٍ؛ أَي: بِمِثَالَةٍ، وَلَا بُدَّ فِي هَذَا مِنْ ذِكْرِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ.

أَوْ سِعَرٍ؛ نَحْوُ: بَعَثَ الشَّاءَ شَاءً وَدَرَهْمًا، وَالْبَرَّ قَفِيرًا بِدَرَهْمٍ، وَالِدَارَ ذِرَاعًا بِدَرَهْمٍ، وَيَجُوزُ رَفْعُ شَاءٍ، وَدَرَهْمٍ، وَقَفِيرٍ بِدَرَهْمٍ، وَذِرَاعٍ بِدَرَهْمٍ مُبْتَدَأً مُحذُوفًا مِنْهُ الصِّفَةُ تَقْدِيرُهُ مِنْهَا.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: بَعَثَهُ رِبْعُ الدَّرَهْمِ دَرَهْمًا، فَيَجِبُ الرِّفْعُ، وَالْجُمْلَةُ حَالٌ، وَكَذَا بَعَثَهُ دَارِي الذَّارِعَانِ بِدَرَهْمٍ، وَأَخَازَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ نَصَبَ الرِّبْعِ، وَالدَّرَهْمُ وَنَصَبَ الرِّبْعِ، وَرَفَعَ الدَّرَهْمَ.

أَوْ دَلَالَتُهُ عَلَى تَرْتِيبٍ؛ نَحْوُ: ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا، وَأَوَّلَ أَوَّلٍ؛ أَي: مَرَّتَيْنِ، وَعَلَّمْتُهُ الْحِسَابَ بَابًا بَابًا؛ أَي: مَفْصَلًا.

وَفِي نَصَبِ الثَّانِي خِلَافٌ، ذَهَبَ الرَّجَاجُ إِلَى أَنَّهُ تَوْكِيدٌ، وَذَهَبَ ابْنُ جَنِّي إِلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِلأَوَّلِ، وَذَهَبَ الْفَارَسِيُّ إِلَى أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالأَوَّلِ، وَالَّذِي اخْتَارَهُ أَنَّهُ وَمَا قَبْلَهُ مَنْصُوبَانِ بِالْعَامِلِ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُمَا جَمْعُهُمَا هُوَ الْحَالُ.

وَلَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّ نَصَبَهُ إِثْمًا هُوَ بِالْعَطْفِ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْفَاءِ، وَأَنَّ الْمَعْنَى: بَابًا فَبَابًا، وَأَوَّلَ فَأَوَّلَ، لَكَانَ مَذْهَبًا حَسَنًا عَارِيًّا عَنِ التَّكْلُفِ. [الارتشاف ١٠١/٢]

وأن تأتي بعد كلام تام.

وأن يكون صاحب الحال معرفة.

والعامل فيه فعلاً صريحاً أو معنى فعل.

وأن ترى جواب (كيف).

مثاله: زرعهم راكباً، تنصب (راكباً) على الحال، لوجود الشرائط الست فيه؛ ألا ترى أن قولك: (راكب) نكرة، مشتق من فعل هو الركوب، وقد جاء بعد تمام الكلام، والعامل فيه (زرت) وهو فعل، وصاحب الحال معرفة وهو الضمير في (زرت)، ويصلح أن يكون جواباً لمن قال: كيف زرعهم؟

وقد يكون الحال من المفعول به، نحو: ضربت عمراً مشدوداً؛ أي: في حال شدة. وقد يكون مضافاً إضافة غير محضة، كقولك: جاء زيد ضاحك السن، ولا يجوز أن يكون مضافاً إضافة محضة؛ لأنه يصير حينئذ صفة لذي الحال.

ولذلك لا يجوز أن يكون صاحب الحال نكرة؛ لئلا يصير الاسم الفضلة صفة له في مثل قولك: جاء رجل ضاحك، إلا أن تقدم الصفة على الموصوف، فتتنصب على الحال، كقول الشاعر^(١): [الوافر]

لَيْسَ مُوحِشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلُ

فنصب (موحشاً) على الحال حين قدمه، ولو قال: لَيْسَ طَلَّلُ موحش، لوجب رفعه على الصفة.

(١) قال البغدادى في الخزانة ٢١١/٣: "وهذا البيت من روى أوله: (لَعَزَّةٌ مُوحِشًا)، قال هو لكنير عزة؛ ومن رواه: (لَمِيَّةٌ مُوحِشًا) قال: إنه لذي الرمة؛ فإن (عَزَّة) اسم محبوبة كثير، و (مِيَّة) اسم محبوبة ذي الرمة".

الشرح: (موحشاً): اسم فاعل من أوحش المنزل إذا خلا من أهله، والمراد: القفر الذي لا أنيس فيه. و(طلل): هو ما بقي شاخصاً من آثار الديار.

والشاهد: نصب (موحشاً) على الحال من (طلل) وهو نكرة وسوغا ذلك تقديمه عليها.

النظر: شواهد سيبويه ١٢٣/٢ - هارون، ومعاني القرآن للقرائ ١٦٧/١ والخصائص ٤٩٢/٢ والأمالى الشجرية ٢٦/١ وأسرار العربية ص ١٤٧ وشرح المفصل ٦٤/٢ والعيني ١٦٣/٣ والتصريح ٣٧٥/٢ وشرح الأشموني ١٧٤/١ والخزانة ٢١١/٣.

ويجوز تقديم الحال على صاحبها وعلى الفعل العامل فيها، فلك أن تقول: جاء زيد راكبًا، وجاء راكبًا زيد، وراكبًا جاء زيد.

فصل

وأما التمييز فإنه يشبه الحال في كون كل منهما اسمًا نكرة يأتي بعد تمام الكلام، إلا أن الفرق بينهما أن الحال نكرة مشتقة من الفعل في أغلب الكلام، وتقع جواب (كيف). والتمييز اسم جنس، ولهذا سُمي تمييزًا؛ لأنه يميز الجنس الذي تريده، ويفرده من الأجناس التي تحتل الكلام، ثم إنه ترى (من) مُقدَّره فيه. وأكثر ما يأتي بعد المقادير الأربعة التي هي: المعدود، والموزون، والمكيل، والمذروع، فيفسره.

فالعدد: ما ينتصب بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين، قال الله تعالى، في الطرف الأول: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وفي الطرف الآخر: ﴿تَسْعَ وَتَسْعُونَ نَجْعَةً﴾ [ص: ٢٣]. والكيل: عندي قفيزان بُرًّا.

والوزن: لي عشرون رطلا سمًا، وثلاثون مئًا عسلا. والمذروع: خمسون ذراعًا خزًا، وخمسون جريًا نخلا. فـ (من) في جميع ذلك مقدرة؛ ألا ترى أنه يحسن أن تقول: رأيت أحد عشر من الكواكب، ولي تسع وتسعون من النعاج، وعشرون رطلا من السمن، وثلاثون مئًا من العسل، وخمسون ذراعًا من الخز، وخمسون جريًا من النخل. فإن قلت: عندي رطل زيتًا، جاز أن تنصب (زيتًا) على التمييز، وإن تجرّه على الإضافة، وأن ترفعه على أنه بدل من رطل، والله تعالى أعلم.

[(حَبْذَا، وَنِعْمَ، وَبِئْسَ)]

٧٢- وَأَنْصَبَ مُنْكَرَةً وَأَرْفَعَ مَعْرِفَةً (حَبْذَا، نِعْمَ، بِئْسَ) الْمُنْخَنَى طَلَلًا

٧٣- تَقُولُ بِئْسَ الْفَتَى عَمْرُو وَنِعْمَ أَخَا زَيْدٌ وَيَا حَبْذَا ذَا الْبَقَاءِ لَزُلًا

٧٤- وَقَدْ قَرِزْتُ بِهِ عَيْنًا وَطَبْتُ بِهِ نَفْسًا وَضِغْتُ بِهِ ذَرْعًا إِذْ اغْتَقَلَا

اعلم أن (حبذا) ^(١) مؤلفة من كلمتين: إحداهما: حب، والأخرى: ذا، إلا أنهما جُعلا كالشيء الواحد، ولهذا لم يجز الفصل بينهما. ولفظ (حبذا) واحد مع المونث والاثنين والجمع.

والمعرفة بعد (حبذا) مرتفعة بالابتداء، أو خير الابتداء المحذوف، والنكرة بعدها منتصبة على التمييز، فإذا قلت: حبذا زيد رجلا، نصبت (رجلا) على التمييز؛ لأنه اسم نكرة فضلة، وهو اسم جنس، ويصلح أن تقدر معه (من)، تقول: حبذا زيد من رجل. وقال بعضهم: إن كان الاسم النكرة جنسًا انتصب على التمييز، نحو ما مثلناه، وإن كان مشتقًا انتصب على الحال، كقولك: حبذا زيد ضاحكًا.

(١) (حَبْذَا): اختلفوا فيه؛ فالأقرب مما قالوا: أَنَّ (حَبْ) فعلٌ عَلَى تَقْدِيرِ (حَبَبَ)، وَ(ذَا) فاعِلٌ لَهُ، وَأَنَّهُ خُلِعَ مِنْهُ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَجُعِلَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (الشيء)، فَإِذَا قُلْتَ: (حَبْذَا زَيْدٌ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (حَبَّ الشَّيْءِ زَيْدٌ)، فَحُكْمُهُ عَلَى هَذَا يَكُونُ حُكْمَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ). وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَعْرِفَةٍ أَوْ جَارٍ مَجْرَى الْمَعْرِفَةِ، فَلَوْ قُلْتَ: (حَبْذَا رَجُلٌ)، وَسَكَتَ عَلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ شَيْئًا، فَإِنْ اجْتَمَعَ مَعْرِفَةٌ وَنَكِرَةٌ نَصَبَ النُّكْرَةُ الْبُتَّةَ، وَرَفَعَ الْمَعْرِفَةَ، كَقَوْلِكَ: (حَبْذَا رَجُلًا زَيْدٌ).

وَقَدْ يَدْخُلُ (مِنْ) عَلَى النُّكْرَةِ، فَيَقَالُ: (حَبْذَا زَيْدٌ مِنْ رَجُلٍ). [شرح الجمل في النحو ١/١٨٩]

واختلف النحاة في الإعراب في (حَبْذَا)؛ فذهب ابن درستويه، وابن كيسان، والفارسي في "البغداديات"، وابن برهان، وابن خروف، إلى أَنَّ (ذَا) فاعل، وَنُسِبَ إِلَى الْخَلِيلِ وَسَيَبُوه، وَهَذَا قَوْل مَنْ لَمْ يَدْعِ التَّرْكِيبَ، وَأَفْرَدَ لِأَنَّهُ كَالْمَثَلِ، أَوْ أُرِيدَ بِهِ جِنْسٌ شَائِعٌ، أَوْ عَلَى حَذْفِ أَي: (حَبْذَا أَمْرُ زَيْدٍ) أقوال.

وذهب المبرد، وابن السراج، والسيوطي، والأكثرون، إلى أَنَّهُمَا تَرْكَبَا، وَصَارَا اسْمًا وَاحِدًا مَرْفُوعًا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَنُسِبَ هَذَا إِلَى الْخَلِيلِ وَسَيَبُوه.

وذهب قومٌ منهم الأخفش، وخطاب الماردي، إلى أَنَّهُمَا تَرْكَبَا وَصَارَا فِعْلًا، وَالْمَخْصُوصُ هُوَ الْفَاعِلُ.

وأما (نعم وبئس) ^(١) فهما فعّلان، بدلالة اتصال التاء التي هي علامة التأنيث بهما في قولك: نعمت المرأة هند، وبئست الجارية دعد. وهما فعّلان للذم والمدح، ولفظهما يوحد مع الاثنين الجماعة.

ولا يكون فاعلهما إلا ما فيه الألف واللام، أو ما أضيف إلي ما فيه الألف واللام، كقولك: نعم الرجل زيد، وبئس صاحب العشيرة بشر، فيرتفع (الرجل) بإسناد الفعل إليه، ويرتفع (زيد) على أحد وجهين:

إما أن يكون مبتدأ مؤخرًا، و(نعم الرجل) خبره.

[وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف، كأنه قال: الممدوح زيد، والمذموم بشر].

فإن نطقت بعد (نعم وبئس) باسم نكرة، نصبته على التمييز، كما قلنا في (جذا)، كقولك: نعم رجلا زيد، وبئس صاحب العشيرة بشر، فيرتفع (الرجل) للجنس مضمراً في (نعم)، وقد فسرهُ الاسم النكرة المنصوب، وتقدير الكلام: نعم الرجل رجلا زيد، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]؛ أي: بئس البديل بدلا، فأضمر وفسر المنصوب.

فإن كان الفعل لمؤنث، جاز أن تثبت علامة التأنيث في: (نعم وبئس) - كما تقدم - وأن تحذفهما، كقولك: نعمت المرأة هند، ونعم المرأة هند. والله تعالى أعلم.

(١) أصلان في المدح والذم، فإذا قلت: (نعم الرجل زيد)، فقد جعلته نهاية في الصلاح، وإذا قلت: (بئس الرجل زيد)، فقد جعلته نهاية في الرذالة.

ثم إن الذي يجب أن تعلم من أمرهما أنَّهما يقتضيان في الذي يجعل فاعلا لهما وصفاً مخصوصاً، وهو أن يكون اسماً فيه الألف واللام للجنس، وأن يكون بحيث لا يصح تقدير العهد فيه أثبتة. تفسيره: أنك إذا قلت: (نعم الرجل زيد)، لم يحز أن تكون أشرت للمخاطب إلى معهود، بدلالة أنه لا يصح أن تصفه بما يدل على العهد، فلا تقول: (نعم الرجل الذي كان معنأ أمس زيد)، ولكنك تبهم فتوقع في نفس السامع أنك قصدت بالمدح إلى واحد من الرجال بشرط أن تبينه وتعرفه إياه في ثاني الحال.

بيان هذا: أنك إذا قلت: (نعم الرجل)، لم تعلم المخاطب أنك أردت زيدا، إلا من بعد أن تذكره، فتقول: (زيد)، ولو كان الألف واللام للعهد لكان ينبغي أن تعلم أنك عنيت (زيداً)، من أول الأمر، ومن قبل أن يسمى. [شرح الجمل ١/٧٥]

فصل

وأما قوله:

وقد قررت به عيناً.....البيت.

فهذا النوع يُعد من أنواع التمييز، وكان أصله: قرت عيني، وطابت نفسي. فحول الاسم المجرور بالإضافة إلى أن جعله فاعلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾ [مریم: ٤]، ومن هذا القبيل قولهم: تصيب زيد عرقاً، وتفقأ شحمًا، وضقت بالأمر ذرعًا، قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئًا بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [هود: ٧٧].

[باب الظروف ^(١)]

٧٥- وَالظَّرْفُ مِنْهُ مَكَانِي وَذُو زَمَنٍ كَعِنْدَ زَمَزمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اغْتَسَلَا

٧٦- وَ(فِي) تُقَدَّرُ فِي الْقِسْمَيْنِ فَأَبْلُ بِهَا مَا مِنْهُمَا جَاءَ كَيْمَا تَبْلُغَ الْأَمَلَا

اعلم أن الظرف ظرفان: ظرف مكان، وظرف زمان.

فأما ظرف المكان: فهو كل اسم صلح أن يكون جواب (أين) في الاستفهام، فهو ظرف مكان.

وأسماءه قسمان: مختصة، ومبهمة.

فالمختصة: كل ما استدل عليه حد يحيط به، كالشام والعراق، ومكة والمدينة، والدار والمسجد، ونحو ذلك. وهذا النوع يُعرب بوجوه الإعراب، ولا يسمى ظرف مكان، وإن وجد شيئاً منها منصوباً، فانتصابه يكون انتصاب المفعول به، لا انتصاب الظرفية، كقولك: عمرت الدار، وهدمت الحائط.

وأما المبهمة: فهو ما لا حد له يحصره، كأسماء الجهات الست التي هي: فوق وتحت، وقدام وخلف، ويمين وشمال، وما جرى مجراها، مثل: قبالة وتجاه، وعند ونحو، وشرقي البلد وغربيه، ونحو ذلك من الأمور النسبية، فهذه إذا وردت تتضمن معنى (في) ولم ينطق

(١) قال أبو علي الفارسي: الظروف من المكان ليست كالظروف من الزمان في أن جميع الأفعال تتعدى إلى جميع ضروها، وإلماً يتعدى الفعل الذي لا يتعدى إلى ما كان منها مبهماً، ومعنى المبهم أن لا تكون لها نهاية معروفة ولا حدود محصورة، فمن ذلك الجهات الست، فأما ما لم يكن منهم مبهماً فإن الفعل الذي لا يتعدى إليه، كما لا يتعدى إلى غير ذلك من أسماء الأشخاص الموقته، تقول: قمت أمامك، وسرت وراءك، وخلفك، ويمينك، ويسارك، وشامة زيد، وكذلك عند؛ لأنها أشد إيهاماً من خلف وبابه.

وأما ما كان من الأماكن مخصوصاً، فإن الفعل الذي لا يتعدى إليه، لا تقول: أقمت بغداد، ولا قعدت السوق، ولا قمت المسجد؛ لأن هذه الأماكن مخصوصة كريد وعمرو، ويفصل بعضها من بعض بصورٍ وخلقي، فهي في ذلك كالأناسي ونحوهم من الجثث المخصوصة، فكما لا يتعدى الفعل الذي لا يتعدى إلى الأناسي، كذلك لا يتعدى إلى ما كان من الأماكن بمعناها في الاختصاص.

بها، نُصِبَتْ نصب ظرف المكان، كقولنا: عند زمزم، وأمام الرجل، وخلف البيت. وإن لم تتضمن هذه الأسماء معنى (في)، لم تكن ظروفًا، وجرت بوجوه الإعراب، كقولهم: غربي بغداد فسيح.

ويجوز تقديم الظرفين جميعًا على الفعل، كقولك: أمامك سرت، وخلفك قعدت. فأما ظرف الزمان: فهو عبارة عن مرور الليل والنهار، وله أسماء متنوعة: فمنها ما يُعبر به عن جميعه، كالدهر، والأبد، وقط، إلا أن (قط) اسم الماضي من الزمان، و(الأبد) لجميع الآتي منه، ولهذا يقال: ما فعلته قط، ولا أفعله أبدًا. ومنها ما يقع على جزء منه مبهمًا، نحو: مدة، وبرهة، وحين. ومنها ما يقع على مقدار منه محصور، كالיום والليلة، والشهر والسنة، وجميع أنباء الزمان قد تكون ظروفًا، إذا وردت متضمنة معنى (في)، وإن لم ينطق بـ (في) نصبها، كقولنا:

..... يوم الجمعة اغتسلا

وتقول: صمت يوم الخميس، وغبت عنك شهرًا، فنصبت هذه الأسماء نصب الظروف لتضمنها معنى (في)، إذ تقدير الكلام: قدمت في يوم الجمعة، وصمت في يوم الخميس. ولوقوع الأفعال فيها سُميت ظروفًا؛ تشبيهًا لها بظروف الأمتعة المودعة فيها، فمنها ما يقع الفعل في جميعه، كقولك: صمت يوم الخميس؛ لأن الصوم يستغرق اليوم. ومنها ما يقع الفعل في بعضه، كقولك: لقيته يوم الجمعة؛ لأن اللقاء قد يقع في بعضه. فإن جاءت غير مُتضمنة معنى (في)، لم تكن ظروف زمان، بل هي أسماء زمان، ويتغاير عليها الإعراب كغيرها من الأسماء، فتقول: يوم الجمعة مبارك، فترفعه بالابتداء.

فصل

ذكرنا أن (عند) ظرف مكان، إلا أنها خاصة لا يدخلها الرفع بحال، وأما الجر فلا يجرها من حروف سوى (من) وحدها، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَتْ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فأما قول العامة: ذهبت إلى عنده، فهو من نحوهم الفاحشة، والله تعالى أعلم.

[بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ]^(١)

- ٧٧- وَأَنْصَبَ بِـ (إِلَّا) فِي الِاسْتِثْنَاءِ إِنْ حَصَلَ الـ
 ٧٨- كَذَلِكَ أَحْكُمْ فِي الِاسْتِثْنَاءِ بِـ (لَيْسَ)، وَ (مَا)
 ٧٩- وَإِنْ تَجَرَّدْنَا فَاجْزُرْ وَقَدْ مَضَيْنَا
 ٨٠- وَرَاءَ (غَيْرِ) فَكَاسِمٍ (إِلَّا) أَغْرِبْنِ فَقُلْ
 ٨١- وَلَيْسَ يَشْهَدُ إِلَّا صَالِحٌ وَسِوَى
- إِيجَابُ وَارْفَعِ لِمَا الْإِيجَابُ مِنْهُ خَلَا
 مَقْرُونَةٌ بِـ (عَدَا) مَشْقُوعَةٌ بِـ (خَلَا)
 وَ (غَيْرِ) ثُمَّ (سِوَى) لِلْجَرِّ قَدْ جُعِلَا
 قَدْ أَقْسَمَ الْقَوْمُ إِلَّا جَفَعَرَا نَكَلَا
 عَمَرُوا وَغَيْرُ أَبِي بَكْرٍ بِمَا مَطَلَا

معنى الاستثناء: إخراج الشيء مما دخل فيه غيره، أو إدخاله فيما خرج منه غيره،

فالاسم المستثنى أبداً ضد المستثنى منه.

وللاستثناء عدة أدوات، إلا أن حرفه المستثلي عليه (إلا) فهي أم الباب، ولا يخلوا

حال الكلام قبل أن يُنطق بـ (إلا) من قسمين:

أحدهما: أن يكون منقطعاً.

(١) قال الخوارزمي في التخمير ٣٦٧/١: الْأَصْلُ فِي كَلِمَةِ الِاسْتِثْنَاءِ (إِلَّا)؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنْ مَعْنَاهُ، وَلَا تَقِيدُ غَيْرَهُ وَمَا سِوَاهَا مِمَّا يُسْتثنَى بِهِ فَيَخْرُجُ عَنِ الِاسْتِثْنَاءِ، وَيَزِيدُ عَلَى مَعْنَاهُ، فَتَكُونُ إِلَّا مُفْرَدَةً، وَمَا سِوَاهَا مِنْ كَلِمِ الِاسْتِثْنَاءِ بِمَنْزِلَةِ الْمَرْكَبِ، وَلَا شَبَهَةٍ فِي أَنْ الْمَفْرَدُ أَصْلٌ لِلْمَرْكَبِ. وَالِاسْتِثْنَاءُ إِذَا وَقَعَ فِيهِ كَلَامٌ بِإِلَّا، فَذَلِكَ الْكَلَامُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مُوجِبًا، أَوْ لَا يَكُونَ، وَالْمَعْنَى بِالْمُوجِبِ: مَا لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ الثَّلَاثَةِ: النُّفْيِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، وَالنَّهْيِ، وَيَغْيَرُ الْمَرْجَبُ: مَا اشْتَمَلَ عَلَى أَحَدِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَلَنْ كَانَ مُوجِبًا فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا ذِكْرُ الْمُسْتثنَى مِنْهُ، وَنَصْبُ الْمُسْتثنَى، تَقُولُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَلَا يَجُوزُ جَاءَنِي إِلَّا زَيْدُ الْقَوْمِ، وَلَا جَاءَنِي الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ بِالرَّفْعِ. وَلَنْ كَانَ غَيْرَ مُوجِبٍ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتثنَى مُقَدِّمًا عَلَى الْمُسْتثنَى مِنْهُ، أَوْ لَا يَكُونَ فَلَنْ كَانَ فَالْمُسْتثنَى أَيْضًا مُنْصُوبٌ، تَقُولُ: مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ، وَلَنْ لَمْ يَكُنْ مُقَدِّمًا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتثنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتثنَى مِنْهُ، أَوْ لَا يَكُونَ، فَلَنْ كَانَ مِنْهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ تَامًا، أَوْ لَا يَكُونَ، وَالْمَعْنَى بِالتَّامِ: مَا كَانَ الْمُسْتثنَى مِنْهُ مَذْكُورًا فِيهِ، وَيَغْيَرُ التَّامُ: مَا لَمْ يَكُنِ الْمُسْتثنَى مِنْهُ مَذْكُورًا فِيهِ، فَلَنْ كَانَ تَامًا فِيهِ الْمُسْتثنَى مِنْهُ وَجِهَانِ: إِعْمَالُ إِلَّا فِيهِ، كَقَوْلِكَ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا، بِالنَّصْبِ، وَالْبَدَلُ هُوَ الْفَصِيحُ تَقُولُ: مَا جَاءَنِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، فَيَلْتَوَرُّ إِغْرَابُ الْمُسْتثنَى مَعَ إِغْرَابِ الْمُسْتثنَى مِنْهُ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا.

والثاني: أن يكون تاماً.

فإن كان منقطعاً مرتبطاً بما بعد (إلا)، لم تعمل (إلا) شيئاً من الإعراب، بل يكون إعراب ما بعدها كإعرابه لو لم تُذكر، وذلك كقولك: ما قام إلا زيد، وما ضربت إلا خالداً، وما مررت إلا بعمر.

و(إلا) هاهنا أفادت إثبات القيام لـ (زيد)، وإيقاع الضرب لـ (خالداً)، وحصول المرور بـ (عمر)، من غير أن تحدث إعراباً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَضَلُّنَا إِلَّا الْمُجْرِمُونَ﴾ [الشعراء: ٩٩]، فكأن قولك: ما قام إلا زيد، بمنزلة قولك: قام زيد، إلا أن بينهما فرقاً لطيفاً، وهو أنك إذا قلت: قام زيد، فقد أثبت له القيام، وأهملت ذكر غيره، وإذا قلت: ما قام إلا زيد، فقد أثبت له القيام، ونفيته عن غيره، ويُسمى هذا القسم الفعل المفرغ لما بعد (إلا).

وأما إذا كان ما قبل (إلا) كلاماً تاماً، فلا يخلو من قسمين:

أحدهما: أن يكون موجباً.

والثاني: أن يكون غير موجب: وهو أن يكون الكلام نفيّاً، أو استفهاماً، أو نهيّاً؛ فالأجود أن يُعرب ما بعد (إلا) بإعراب ما قبلها على سبيل البديل، تقول: ما قام أحدٌ إلا زيد، وما ضربت أحدًا إلا زيدًا، وما مررت بأحدٍ إلا زيد؛ فتعرب (زيدًا) في المواطن الثلاثة بإعراب (أحد) على سبيل البديل.

ولك أن تنصب الاسم المستثنى على الأصل، فتقول: ما قام أحد إلا زيدًا، وما مررت بأحد إلا زيدًا، وما ضربت أحدًا إلا زيدًا، وعلى اللغتين قرئ قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] رفعاً، و(إلا قليلاً) نصباً^(١).

(١) قرأ ابن عامر: (ما فعلوه إلا قليلاً) بالنصب؛ أي: استثنى قليلاً منهم، والعرب تنصب في النفي والإيجاب، فتقول في الإيجاب: سرت بالقوم إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيداً، ورأيت القوم إلا زيداً، وتقول في النفي: ما جاءني أحد إلا زيد، فترفع على البديل من (أحد)، كأنه يصح وضعه مكانه أن تقول: ما جاءني إلا زيد، وقد يجوز أن تقول: ما جاءني أحد إلا زيداً، أو ما قام القوم إلا زيداً، فلا تجعله بدلاً، ولكن تجعله استثناء منقطعاً؛ أي: استثنى زيداً، فعلى هذا قوله: (إلا قليلاً) أي: استثنى قليلاً، أو (إلا قليل) على البديل من الواو، المعنى: ما فعله إلا قليل منهم.

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ
فإن حذف منها (ما) المصدرية، فالاختيار أنه يجر بما كما يجر بـ (حاشا).
وقد جوز النصب بـ (ما) فقليل: جاء القوم خلا زيدًا، وحاشا عمرًا، وإن كان النصب
بـ (خلا) أكثر، والجر بـ (حاشا) أشهر.

وأما (ليس) فتنصب المستثنى انتصاب خبر (ليس)، فإذا قلت: جاء القوم ليس زيدًا،
نصبت (زيدًا) انتصاب خبرها، وجعلت اسمها مضمراً فيها، وكان تحقيق الكلام: ليس
بعضهم زيدًا.

وأما (غير) فمن الأسماء اللازمة للإضافة، وتأتي على ثلاثة معان:
أحدها: أن تأتي وصفًا للنكرة، فتعرب إعراب ما قبلها، كقوله سبحانه: ﴿أَمْ لَهُمْ آلَةٌ
غَيْرُ اللَّهِ﴾ [الطور: ٤٣].

والثاني: أن تأتي بدلًا، فتعرب إعراب ما قبلها، كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ
عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، فجعلها على بدل من (الذين) لا على الصفة؛ لأن (الذين) معرفة،
و(غير) لا يتعرف بالإضافة، والمعرفة لا توصف بالنكرة.

والثالث: أن تأتي استثناءً، فتجر الاسم الواقع بعدها بالإضافة على كل حال، وتعرب
هي كإعراب الاسم الواقع بعد إلا، فتقول: جاء القوم غير زيد، وما جاء غير زيد، كما
مر، والله تعالى أعلم.

٨٢- وَمَا تَفَيْتَ وَلَمْ تَنْبِتْ سِوَاهُ يَكُنْ رَفْعًا كـ (لَا رَبَّ إِلَّا اللَّهُ) عَزَّ عُلَا

والخداء وما يُكره منه، ٦٤/٨، وصحيح مسلم، كتاب الشعر، ١٧٦٨/٤، و سنن الترمذي، كتاب
الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشعر، ١٤٠/٥، و سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب الشعر،
١٢٣٦/٢.

انظر: ديوانه ص ٢٥٦، وجواهر الأدب ص ٣٨٢، وخزانة الأدب ٢٥٥/٢-٢٥٧، وديوان المعاني
١١٨/١، وسمط اللآلي ص ٢٥٣، وشرح الأشعوني ١١/١، وشرح التصريح ٢٩/١، وشرح شذور
الذهب، ص ٣٣٩، وشرح شواهد المغني ١٥٠/١، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢، وشرح المفصل ٧٨/٢،
والعقد الفريد ٢٧٣/٥.

هذا من قبيل الاستثناء - أيضاً - الوارد بعد النفي، إلا أن أداة النفي فيه (لا)، التي إذا نفت الجنس بُني معها على الفتح، كقولك: لا رجل في الدار؛ أي: لا أحد مسن جنس الرجال، لا أنك تريد واحداً من الرجال، و(لا) مع الاسم بعدها موضع المبتدأ المرفوع؛ فلهذا رفع اسم الله تعالى الواقع بعد (إلا) على سبيل البدل من المبتدأ، وقد يجوز نصبه على أصل الاستثناء، ومثله: لا إله إلا الله، ولا جواد إلا حاتم، ولا قوت إلا الحنطة، وأشباهه.

٨٣- وَإِنْ تَقَدَّمَ مُسْتَثْنَى نَصَبَتْ كـ(هَلْ) إِلَّا الْقُرْآنَ دَلِيلَ لِمَرِي سَأَلَا

إذا قدمت الاستثناء على المستثنى منه، نصبته في الإثبات والنفي جميعاً، كقول الكمي^(١): [الطويل]

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ
وقول الآخر^(٢): [البسيط]

وَالنَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَائِ وَزُرُّ

ولزم النصب؛ لأنه إذا تأخر المستثنى، جاز إبداله وجاز نصبه، فإذا تقدّم امتنع الإبدال؛ لأن التابع لا يتقدم المتبوع، فتعين النصب، إذا كان يجوز مع التأخير.

(١) هو: الكمي بن زيد بن الأحسن الأسدي، ويكنى أبا المستهلّ: كوفي مقدّم، عالم بلغات العرب وبآبائها؛ وهو شاعرُ الهاشميين، وكان خطيباً، فارساً، شجاعاً؛ وكان شديد التكلّف للشعر، كثير السّرقة له.

يُنظر: الشعر والشعراء ٣٨٥، والأغاني ٣/١٧ - ٤٤، والمؤتلف والمختلف ٢٥٧، ومعجم الشعراء ٢٣٧، ٢٣٨، والخزانة ١/١٤٤.

والشاهد فيه: (وما لي إلا آل أحمد) حيث نصب (آل) وهو مستثنى لتقدمه على استثنى منه؛ ومثله قوله: (وما لي إلا مذهب الحق مذهب).

انظر: المقتضب ٤/٣٩٨، والكامل ٢/٦١٤، والجمل ٢٣٤، واللمع ١٢٤، والتبصرة ١/٣٧٧، والإنصاف ١/٢٧٥، وشرح المفصل ٢/٧٩، وابن النّاطم ٢٩٨، وأوضح المسالك ٢/٦٤، والمقاصد التّحوية ٣/١١١، وشرح هاشميات الكمي ٥٠.

(٢) هذا البيت لكعب بن مالك رضي الله عنه قاله للنبي صلى الله عليه وسلم.

وقد نسب البيت إليه سيبويه في "الكتاب": "٣٧١/١" طبعة بولاق، والمرد في كتابه "المقتضب": "٣٩٧/٤"، وابن يعيش في "شرحه للمفصل": "٧٩/٢".

[(لا) النافية للجنس]^(١)

- ٨٤- وَأَنْصَبَ بِ- (لا) النَّفْيِ مَنكُورًا ك- (لا أَخْ لِي) وَإِنْ يَحُلْ حَائِلٌ فَارْفَعْ كَقَوْلِكَ لَا
 ٨٥- فِيهَا غَلَامٌ وَإِنْ كَرَّرْتَ (لا) قَلَّكَ ال- خِيَارُ فِي أَوْجِهٍ تَفْصِيلُهَا لِقِلَا
 ٨٦- الرُّفْعُ وَالْفَتْحُ فِي كُلِّ وَأَوَّلِهَا رَفَعَ وَتَالِيهِ فَتَحٌ وَاعْكَسَ الْعَمَلُ
 اعلم أن (لا) تأتي في الكلام على ثلاثة معان: تكون ناهية، وزائدة، ونافية.

(١) أمَّا (لا) فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهَا إِذَا عَمِلْتَ أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً عَمَلٌ نَقِيضُهَا الَّذِي هُوَ (إِنْ) فَتَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ، ثُمَّ إِنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى التَّكْرَةِ الْمُرَدَّةِ، بُنِيَتْ مَعَهَا عَلَى الْفَتْحِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: (لا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عِنْدَنَا)؛ فَانْصَبُوا (خَيْرًا) وَتَوَوَّاهُ كَمَا تَرَى، فَلَوْلَا أَنَّهَا عِنْدَهُمْ عَامِلَةٌ عَمَلٌ (إِنْ)، لَمَا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجِيءَ الْأِسْمُ بَعْدَهَا مَصْرُوبًا مَمْنُونًا، وَهِيَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَافِ إِلَى التَّكْرَةِ، كَانَ التَّقْدِيرُ فِي الْحَرَكَةِ الْحَادِثَةِ بِدُخُولِهَا فِي الْمُضَافِ أَنَّهَا حَرَكَةُ إِعْرَابٍ، وَأَنَّهَا نَصَبٌ صَحِيحٌ بِدَلَالَةِ أَنَّ الَّذِي هُوَ نَظِيرُ الْمُضَافِ، وَهُوَ الْمُضَارِعُ لَهُ، قَدْ انْتَصَبَ بِهَا انْتِصَابًا صَحِيحًا، وَمَعْنَى قَوْلِنَا: (انْتِصَابًا صَحِيحًا): أَنَّكَ تَجِدُهُ مَمْنُونًا.

وَأَمَّا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى التَّكْرَةِ الْمُرَدَّةِ، كَقَوْلِكَ: (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ)، فَإِنَّ الْأَصْلَ كَانَ فِيهَا أَنْ يُقَالَ: (لا رَجُلًا) بِالتَّنْوِينِ، مِنْ حَيْثُ بَيَّنَّا أَنَّهُمْ قَدْ نَزَّلُوهَا مَرَّةً (إِنْ) فِي الْعَمَلِ، بِالذَّلِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنْ: مَجِيءِ الْأِسْمِ بَعْدَهَا مَمْنُونًا كَقَوْلِكَ: (لا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ)، إِلَّا أَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ فِي اللَّفْظِ دَلِيلٌ عَلَى قَصْدِهِمْ اسْتِغْرَاقَ الْجِنْسِ بِالنَّفْيِ، فَبَنَوْا الْأِسْمَ مَعَهَا عَلَى الْحَرَكَةِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُحَدِّثَهَا فِيمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ، فَحَذَفُوا التَّنْوِينَ لِلذَّكَ.

وَلَفْظُ صَاحِبِ الْكِتَابِ فِي هَذَا أَنْ يَقُولَ: فَانْصَبُوهُ نَصْبًا بغيرِ تَنْوِينٍ، فَإِذَا قُلْتَ: (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ)، كُنْتَ عَمَمْتَ بِالنَّفْيِ قَلِيلَ هَذَا الْجِنْسِ وَكَثِيرَهُ، وَلِلذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ تُنْبِتَ بَعْدَهَا شَيْئًا مِنَ الْجِنْسِ الَّذِي نَفَيْتَهُ بِهَا، لَوْ قُلْتَ: (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَكِنْ رَجُلَانِ)؛ كَانَ مُحَالًا.

وَأَمَّا الْمَذْهَبُ الْآخَرُ فِيهَا - الَّذِي هُوَ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلٌ لَيْسَ - كَقَوْلِكَ: (لا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ)؛ فَإِنَّهُ قَلِيلٌ فِي الاسْتِعْمَالِ، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَجِبُ مَعَهَا الْقَطْعُ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ عَلَى أَنْ الْقَصْدُ اسْتِغْرَاقُ الْجِنْسِ بِالنَّفْيِ، وَإِنَّمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْمَعْنَى، وَالِاسْتِدْلَالِ بِالْحَالِ، وَلِلذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَكِنْ رَجُلَانِ)، كَمَا يَجُوزُ ذَلِكَ، إِذَا قُلْتَ: (مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ، وَلَيْسَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ).

وَمِنْ قُصُورِ (لا) هَذِهِ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى التَّكْرَةِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (لا زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ)، كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَا زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ). [شرح الجمل ١/١٠٧]

فإذا جاءت ناهية، اختصّت بالدخول على الفعل المضارع وحزمته، كقوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، وقد تقع بمعنى الدعاء، كقولهم: لا يفضض الله فاك.

وإذا جاءت زائدة، فقد تأتي تارة لتأكيد النفي، كقولهم: ما زيد قائماً ولا عمرو قاعداً. وقد تأتي للفصاحة والتوسع في الكلام، كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ف (لا) هنا زائدة بدليل قوله في السورة الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

وأما إذا جاءت للنفي، فقد تأتي نافية عاطفة، كقولك: جاءني زيدٌ لا عمرو، فإن قلت: ما جاء زيدٌ ولا عمرو، فالواو هاهنا هي العاطفة، و(لا) زائدة لتأكيد النفي. وقد تأتي معترضة بين العامل والمعمول، كقولك: ضربته بلا ذنب. وبين المبتدأ والخبر، كقولك: زيد لا صديق ولا عدو. وبين الحال وصاحبه، كقولك: قدم الأمير لا ضاحكاً ولا عابساً.

وقد تأتي نافية مبتدأة، فتنقسم ستة أقسام:

أحدها: أن تدخل على الفعل الماضي ولا تُغيّره عن وضعه وأصلية فتحه، كقوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾ [القيامة: ٣١]، إذ تقدير الكلام: فلم يصدق ولم يصل. وقد تكون معه للدعاء، إلا أنها تحول إلى المعنى المستقبل.

والثاني: أن تدخل على الفعل المضارع ولا تحدث عملاً فيه، بل يرتفع على حُكم وضعه، كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والثالث: أن تدخل على الاسم المعرفة المفرد فلا تؤثر فيه، بل يكون مرفوعاً على الابتداء، كقولك: لا زيد منطلق.

الرابع: أن تدخل على الاسم المضاف فتنبه، كقولك: لا صاحب مال يسعف، ولا ذا حكم يوجد.

والخامس: أن تدخل على الاسم المطول فتنبه وتنونه، كقولك: لا حسناً وجهه بالبلدة، ولا مُنفقاً ماله في الخير يوجد.

والسادس: أن تدخل على الاسم النكرة المفرد فتنصبه بغير تنوين، كقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦].

وعند بعض النحويين: أن فتحته فتحة بناء لا فتحة نصب، وعند بعضهم: أنه منصوب غير منون^(١).

(١) قال أبو حيان في الارتشاف ٣٨٨/٢: اختلفوا في هذه الحركة: فَذَهَبَ أَكْثَرُ البصريين، إلى أنها حركة بناء، والأخفش، والمازني، والمبرد، والفارسي.

وذهب الكوفيون، والجرمي، والجزاج، والسيرائي، والرماني، إلى أنها فتحة إعراب، ونُسِبَ ذلك إلى سيبويه، والقائلون إلى أنها حَرَكَةُ بِنَاءٍ جمهورهم على أن (لا) عاملة في الاسم؛ وَإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا فهو في موضع نصب، وَذَهَبَ قَوْمٌ إلى أنها لَمْ تَعْمَلْ فيه شيئاً؛ بَلْ هو وَحْدُهُ في موضع رفع، وبنائه لِتَضَمُّنِهِ معنى (من لا) لتركبه مع (لا): إِذَ الْأَصْلُ: لَا مِنْ رَجُلٍ؛ وَإِنْ كَانَ مَثْنِيًّا، أو مجموعاً بالواو والنون، فالقائلون بأن حركة (لا رَجُلَ)، حركة بناء يقول: يُتَنَى على ما يُنْصَبُ به وهو الياء، فَتَقُولُ: لَا ابْنَيْنِ لَكَ، وَلَا بَنِينَ لَكَ، وَذَهَبَ المبرد إلى أَنَّ هَذَيْنِ معربان، فلا يجوزُ في نعتهما، إِلَّا التَّنْصِبَ على اللفظ، والرفع على الموضع، وجمع التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس، حكمه في الخلاف في حركته كهي في المفرد؛ وَإِنْ كَانَ مجموعاً بالألف والتاء؛ نحو: لَا مُسْلِمَاتٍ فَذَهَبَ قَوْمٌ مِنَ المتقدمين، وابنُ خروف من المتأخرين إلى كَسْرِ التاء، والتنوين، وذهب الأكثرون إلى الكسر بغير تنوين، وَذَهَبَ المازني، والفارسي، والرماني، والصقلي: إلى بِنَائِهِ على الفتح.

قال ابن جني: فَإِنْ أَضِيفَ لفظاً، أو تقديرًا؛ نحو: لَا مُسْلِمَاتٍ زَيْدٍ، وَلَا مُسْلِمَاتٍ لَكَ، كُسِرَ على الأصل؛ لِأَنَّهُ مُعْرَبٌ؛ فَإِنْ رُكِبَتْهُ مع اسم آخر، فقلت: لَا سَرَحَ مُسْلِمَاتٍ، فَقَدُمَتِ الْأَسْمَاءُ على الجمع، فعلى مَنْ قَالَ: لَا مُسْلِمَاتٍ بِالْفَتْحِ يَفْتَحُ التَّاءُ؛ لِأَنَّهَا فَتْحَةٌ لِبِنَاءِ التَّرْكِيبِ فَالْحُكْمُ لَهُ، وَعَلَى قِيَاسِ الْأَكْثَرِينَ تُكْسَرُ عَمَلًا بِالأصل، والصحيح: جَوَازُ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَبِهِ وَرَدَ السَّمَاعُ، وَلَوْ عَمِلُوا بِالسَّمَاعِ مَا اخْتَلَفُوا.

ولا خلاف في (أَنَّ) الْخَيْرَ مَرْفُوعٌ بِلاِ الدَّاخِلَةِ على المضاف، والمطول، واختلفوا فيه في غيرها، فَذَهَبَ الْأَخْفَشُ، والمازني، والمبرد، إلى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِلاِ كَحَالِهِ مع المضاف، والمطول، وَذَهَبَ الْمُحَقِّقُونَ إلى أَنَّ (لا) وما رُكِبَ مَعَهَا في موضع المبتدأ والخبر المرفوع خَبَرٌ عَنْهُ، وَلَمْ تَعْمَلْ (لا) فِيهِ، وهو الظاهر من كلام سيبويه، وثمرة الخلاف تظهرُ في نحو قولك: لَا رَجُلَ وَلَا مَرَأَةً قَائِمَانِ، فعلى مذهب الأخفش لا يجوزُ ذلك.

وعلى القولين لا بُدُّ للاسم بعد (لا) من خبر، وقوله تعالى: ﴿فِي الدِّينِ﴾، هو خبر: ﴿لَا إِكْرَاهَ﴾، فمن يقول: إن (لا) هي العاملة في الاسم الذي بعدها تشبيهاً بـ (أن)، فاقتضى الاسم الخبر. ومن يقول: أن الاسم الذي بعدها مبنيٌّ معها على الفتح، يترها مع الاسم مثلة المبتدأ.

وقد يُحذف الخبر اتساعاً، كقولهم للخائف: لا بأس، وكذلك قول المتشهد: لا إله إلا الله. الخبر محذوف، وتقدير الكلام: لا إله لنا إلا الله، وارتفاع اسم الله كارتفاع الاسم المستثنى المرفوع بعد النفي.

ومن شرط انتصاب الاسم النكرة الواقع بعد (لا)، أن يكون ملاصقاً لها، وبهذا استدل من قال: أنه مبنيٌّ معها على الفتح، فمضى فصل بينهما فاصل، ارتفع الاسم النكرة على الابتداء، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصفافات: ٤٧].

وإذا وصفت الاسم النكرة المفرد، جاز في الصفة ثلاثة أوجه:

أحدها: نصبها وتنوينها.

والثاني: رفعها وتنوينها.

والثالث: نصبها بغير تنوين.

تقول: لا رجل ظريفاً في الدار، ولا رجل ظريفٌ في الدار، ولا رجل ظريفٌ في الدار.

وإن عطفت على الاسم النكرة الملاصق له (لا)، جاز نصب المعطوف ورفع مع

تنوينه في كلا الوجهين، قال الشاعر^(١): [الطويل]

(١) هذا البيت لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، يمدح فيه مروان بن الحكم وابنه عبد الملك بن

مروان؛ ويُنسب للفرزدق - وليس في ديوانه -، كما يُنسب لغيرهما.

والشاهد فيه: (فلا أب وابناً) حيث عطف على اسم (لا) التافية للجنس ولم يكررها؛ وجاء

بالمعطوف منصوباً؛ لأنه عطفه على محل اسم (لا)؛ وهو مبنيٌّ على الفتح في محل نصب.

ويجوز فيه الرفع، ووجهه أن يكون معطوفاً على محل (لا) مع اسمها، فإنهما معاً في محل رفع

بالابتداء.

انظر: الكتاب ٢/٢٨٥، ومعاني القرآن للقرآء ١/١٢٠، والمقتضب ٤/٣٧٢، واللمع ٩٩، وشرح

المفصل ٢/١٠١، ١١٠، وابن النازم ١٩١، وتخليص الشواهد ٤١٣، والمقاصد التحوية ٢/٣٥٥،

والتصريح ١/٢٤٣، والخزانة ٤/٦٧.

فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلَ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا
يُروى بنصب (ابن) ورفع مع إدخال التنوين عليه.

فأما إذا كررت الاسم المنقضي بـ (لا)، كقولك: (لا حول ولا قوة إلا بالله)، جاز في إعرابه خمسة أوجه:

أحدها: أن تنصبهما جميعاً بلا تنوين، كما قرئ^(١): (لَا يَتَّعِ فِيهِ وَلَا حِلَالٌ) [إبراهيم: ٣١].

الثاني: أن تنصب الأول بغير تنوين، وتنصب الثاني وتنونه، كقول الشاعر^(٢):
[السريع]

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً أَتَسَعَ الْحَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ
الثالث: أن تنصب الأول بغير تنوين وترفع الثاني، كقول الشاعر^(٣): [الكامل]
هَذَا لَعْمَرُكُمْ الصَّغَارُ بَعْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

(١) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٢٣٩/١.

(٢) هذا البيت لأنس بن العباس بن مرداس السلمي، وقيل: لأبي عامر جَدَّ العباس بن مرداس السلمي.

والشاهد فيه: (ولا خُلَّة) حيث نصب على تقدير أن تكون (لا) زائدة للتأكيد، ويكون (خُلَّة) معطوفاً بالواو على محل اسم (لا) وهو (نَسَب).

انظر: الكتاب ٢٥٨/٢، والأصول ٤٠٣/١، واللمع ٩٨، وشرح المفصل ١١٣/٢، وشرح الجمل ٢٧٥/٢، والارتشاف ١٧٢/٢، وأوضح المسالك ٢٨٧/١، والمقاصد التحوية ٣٥١/٢، والتصريح ٢٤١/١.

(٣) اختلف في نسبته فقيل: لرجل من مذحج، وقيل: لهمام بن مرة، وقيل: لرجل من بني عبد مناة، وقيل: لهثى بن أحر، وقيل: لضمرة بن ضمرة، وقيل: لزرافة الباهلي.

والشاهد فيه: (ولا أَب) حيث جاء مرفوعاً، ورفع على أحد الوجهين اللذين ذكرهما الشارح؛ ويجوز فيه وجه ثالث، وهو أن تكون (لا) الثانية عاملة عمل (ليس)، و(أَب) اسمها، وخبرها محذوف.

انظر: الكتاب ٢٩٢/٢، ومعاني القرآن للقرآء ١٢١/١، والمقتضب ٣٧١/٤، والأصول ٣٨٦/١، والجمل ٢٣٩، واللمع ٩٩، والمقتصد ٨٠٤/٢، وشرح المفصل ١١٠/٢، وابن النظم ١٨٩، وتخليص الشواهد ٤٠٥، ٤٠٨.

[بَابُ التَّعْجِبِ] (١)

- ٨٧- وَإِنْ عَجِبْتَ مِنَ الْأَسْمَاءِ نَصَبْتَ فَقُلْ
 ٨٨- وَمِنْ غُيُوبٍ وَأَلْوَانٍ فَصْنَعٌ لَهُمَا
 ٨٩- ك- (مَا أَشَدَّ سَوَادَ اللَّيْلِ حِينَ سَجَا)
 ٩٠- وَكُلُّ مَا لَمْ يَجُزْ فِيهِ مَا أَفْعَلَهُ
- مَا أَحْسَنَ الصَّبْرَ مَعَ مَا أَقْبَحَ الْمَلَأَ
 مِنَ الثَّلَاثِي فِعْلًا لَاقٍ صَوغَ حَلَا
 وَأَوْضَحَ الصُّبْحَ مَعَ مَا أَسْوَأَ الْحَوْلَا
 فَإِنَّ أَفْعَلَ بِهِ عَنْ مِثْلِهِ عُذِلَا

التعجب: أحد معاني الكلام، وله لفظان:

أحدهما: ما أفعله، كقوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

والثاني: أفعل به، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَبْصِرْ بِهِ وَاسْمِعْ﴾ [الكهف: ٢٦].

(١) معنى مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي تَعْرِضُ فِي النَّفْسِ، كَالنَّفْسِ، وَالْإِسْتِفْهَامِ، وَالتَّحْنِي، وَلَمْ يَضَعُوا لَهُ حَرْفًا يَدُلُّ عَلَيْهِ، كَمَا وَضَعُوا: (هَلْ، وَمَا، وَلَيْتَ) لِمَعَانِيهَا، وَلَكِنَّهُمْ جَعَلُوا الدَّلِيلَ عَلَيْهِ مَوْضِعَ كَلَامٍ قَصَرُوهُ عَلَيْهِ، وَلَزِمُوا فِيهِ طَرِيقَةً وَاحِدَةً، فَلَمْ يُحَوِّزُوا وَضْعَ لَفْظَةٍ مَوْضِعَ أُخْرَى، وَلَا تَقْلِيدَ بَعْضِ أَجْزَائِهِ عَلَى بَعْضٍ، وَذَلِكَ أَنْ أَتَوْا بِ- (مَا) عَلَى مَعْنَى: (شَيْءٍ) مِثْلَهُمَا هَكَذَا غَيْرَ مَوْصُولٍ، وَلَا مَوْصُوفٍ، وَبَنَوْا مِنْ الصِّفَةِ الَّتِي أَرَادُوا التَّعْجِبَ مِنْهَا، مِثَالًا: (أَفْعَلَ) الَّذِي يَكُونُ هَمَزُهُ لِلتَّعْدِيَةِ، وَجَعَلُوا ضَمِيرَ (مَا) فَاعِلَهُ، وَالتَّعْجِبَ مِنْهُ مَفْعُولًا لَهُ، فَقَالُوا: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، أَيْ: شَيْءٌ جَعَلَهُ حَسَنًا، فَصَارَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى هَذَا النِّظْمِ دَلِيلًا عَلَى التَّعْجِبِ. هَذَا تَقْدِيرُ (مَا أَفْعَلَ).

وَأَمَّا (أَفْعَلَ بِهِ)، فَهُوَ كَلَامٌ مَوْضُوعٌ أَيْضًا عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، لَا يُسْتَعْمَلُ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ إِلَّا فِي التَّعْجِبِ، فَصَارَ لِذَلِكَ دَلِيلًا عَلَيْهِ.

تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا: (أَكْرَمَ بَزِيدَ)، كَانَ التَّقْدِيرُ فِي (أَكْرَمَ): أَنَّهُ (أَكْرَمَ) فِي الْمَعْنَى، وَفِي (زَيْدَ) أَنَّهُ فَاعِلُهُ عَلَى مَعْنَى صَارَ ذَا كَرَمٍ، كَمَا قَالُوا: (أَعَدَّ الْبَعِيرَ): إِذَا صَارَ ذَا غُدَّةٍ، ثُمَّ زَادُوا الْبَاءَ فِي الْفَاعِلِ، كَمَا زَادُوهَا فِي: (كَفَى بِاللَّهِ)، وَالْأَصْلُ: (كَفَى اللَّهُ)، فَصَارَ ثَقُلُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ (أَفْعَلَ)، عَنْ صِبْغَةِ الْخَيْرِ إِلَى صِبْغَةِ الْأَمْرِ، وَزِيَادَةُ الْبَاءِ فِي الْفَاعِلِ، عَلَمًا لِلتَّعْجِبِ، مِنْ حَيْثُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا إِذَا أُريدَ التَّعْجِبُ.

وَإِذَا قُلْنَا فِي (أَفْعَلَ بِهِ): إِنَّهُ بِمَعْنَى: (مَا أَفْعَلَهُ)، فَإِنَّا لَا نَعْنِي أَنَّ مَوْضُوعَ أَحَدِ الْكَلَامَيْنِ هُوَ مَوْضُوعُ الْآخَرِ، وَإِنَّمَا نَعْنِي أَنَّ هَذَا كَلَامٌ مَوْضُوعٌ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ، صَارَ اخْتِصَاصَهُ بِالتَّعْجِبِ دَلِيلًا عَلَيْهِ، كَمَا كَانَ الْآخَرُ كَذَلِكَ. [شرح الجمل ٧٩/١]

فإذا قلت: ما أحسن زيدًا، فـ (ما) هاهنا اسم بمعنى: شيء، و(أحسن) فعل ماضٍ، كان أصله: (حسن) الذي هو فعل لازم غير متعدٍ، فأدخلت عليه همزة النقل حتى صار متعديًا، ونصبت (زيدًا) نصب المفعول به.

ولفظه (أحسن) وما يجري مجراها مَّا هو على وزن أفعل، يكون على صيغة واحدة في المذكر والمؤنث، والمثنى والمجموع، تقول: ما أحسن زيدًا، وما أحسن هندًا، وما أحسن الزيدين، وما أحسن الهندين، وما أحسن الزيدين، وما أحسن الهنديات. وكذلك تقول: أحسن بزيد، وأحسن بهند، وأحسن بالزيدين، وأحسن بالزيدين، وأحسن بالهندين، وأحسن بالهنديات.

وقد ذكرنا في النظم أن (أفعل) يُبنى من الفعل الثلاثي فقط، فإمَّا أن يكون على وزن (فَعَلَ)، مثل: حَسَنَ وظرف، أو على وزن (فَعَّلَ)، مثل: ضرب وقتل، أو على وزن (فَعِلَ)، مثل: علم وسمع.

وأما الأفعال التي تزيد على ثلاثة أحرف، مثل: دحرج وانطلق، فلا يُصاغ منها فعل التعجب، وكذلك لا يُصاغ فعل التعجب من الألوان، كالبياض والسواد؛ لأن أصل بنائها أن يكون على (أفعل)، نحو: أبيضٌ، وأسود، وأصفر؛ وعلى أفعال، نحو: احمرار واصفرار. وحُكم العيوب الظاهرة في البدن كحُكمها إذا كثرت أفعالها، وجاءت زائدة على الثلاثي، نحو: أعور وأحول؛ فلذلك لم يجوز أن يقال: ما أبيض الثوب، ولا: ما أعور زيدًا. فإن أردت التعجب من شيء من ذلك، بنيت له فعل التعجب من فعل ثلاثي يُطابق المعنى الذي تقصده، ويليق به من الكثرة والقلة، أو الحُسْن أو القبح.

ثم تأتي باسم المُتعجب منه، فتقول: ما أحسن انطلاق زيد، وما أسرع استخراج بكر، وما أسوأ حول عمرو، وما أشد سواد الليل، وما أوضح بياض الصبح.

[بَابُ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ]^(١)

و(أفعل) الذي للتفضيل يدخل حيث يدخل فعل التعجب، ويمتنع حيث يمتنع، تقول: زيد أحسن من عمرو، كما تقول: ما أحسن زيدًا. ويمتنع أن تقول: عمرو أعور من زيد، كما يمتنع أن تقول: ما أعور عمرًا.

وهكذا يمتنع أن تقول: هذا الثوب أبيض من ثوبك، كما لا تقول: ما أبيض ثوب زيد، فكل ما يجوز فيه (ما أفعله)، يجوز فيه (أفعل منه)، وما لا يجوز فيه (ما أفعله)، لا يجوز فيه (أفعل به).

فإذا أردت الفضل، قلت: زيد أحسن سوادًا من عمرو، وهذا الثوب أنقى بياضًا من ثوبك.

فصل

وفي مسائل فعل التعجب، ما يجوز إذا حمل على وجه، ويمتنع إذا حمل على وجه، كقولك: ما أسود زيدًا - من السودد -، وما أصفر العبد - من الصغير -، وما أبيض الدجاجة - من البيض -، فيجوز ذلك، ويمتنع إذا أريد به الألوان، والله تعالى أعلم.

(١) هو الوصف المصوغ على أفعل دالا على زيادته في محل بالنسبة إلى محل آخر، فالوصف جنس، وعلى (أفعل) يشمله، ويشمل باب أفعل فعلاء: إما وجودًا؛ نحو: أدعج ودعجاء، وإما امتناع خلقه؛ نحو: آذر، ودالا على زيادته احترازًا من هذين. وصوغه مما صيغ منه فعل التعجب، وما شذ هناك شذ هنا، فمما جاء منه من غير فعل: (أقمن بكذا)، و(ألص من شيطان)، وأمير من كذا؛ أي: أمير، وأول، وآخر، ومما جاء على أفعل التفضيل، وهو مختلف في اقتباسه في التعجب: أضيغ من كذا، وأعطاهم للدرهم، وأولاهم بالمعروف، وأكرم لي من زيد، وأفلس من ابن المذلق، ومن أفعل فعلاء: (أسود من حنك الغراب)، و(أبيض من اللبن)، و(أحمق من هبقة)، و(أهوج من زيد)، و(ألوك منه)، ومما بني للمفعول: هو (أخضر) من اختصر، و(أضوب) من أصيب بمكروه، و(أشغل من ذات النحين)، و(أشهر)، و(أعرف)، و(أنكر)، و(أرجى)، و(أخوف)، و(أزهى).

قال ابن مالك: ويجوز قياسًا أن يُبنى للمفعول إذا لم يلبس، فيقال: لا أظلم من قنيل كربلاء.

[باب الإغراء والتحذير]

٩١- وَأَنْصَبُ فِي الْإِغْرَاءِ وَالتَّحْذِيرِ وَهُوَ — وَ يَفْعَلُ مُضْمَرٌ كـ (عَلَيْكَ الْخَيْرَ) وَالْكَسَلَا
الإغراء^(١): الحَضُّ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يُخْشَى فَوَاتِهِ.
وَالْفَاضِلُ: عَلَيْكَ، وَدُونُكَ، وَعِنْدُكَ.

فَإِذَا قُلْتَ: عَلَيْكَ زَيْدًا، نَصَبْتَهُ عَلَى الْإِغْرَاءِ، وَمَعْنَاهُ: خَذَ زَيْدًا فَقَدْ عَلَكَ. وَإِذَا قُلْتَ:
عِنْدَكَ عَمْرًا، فَالْمَعْنَى: خَذَهُ مِنْ حَضْرَتِكَ. وَإِذَا قُلْتَ: دُونَكَ بَشْرًا، فَمَعْنَاهُ: خَذَهُ مِنْ قُرْبِكَ.
وَفِي الْقُرْآنِ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥].

وَلَا يَجُوزُ تَقْلِيمُ الْمُتَنَصِّبِ بِالْإِغْرَاءِ عَلَى لَفْظِهِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾
[النساء: ٢٤]، فَإِنَّهُ ثَمَّا انْتَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي يُحْذَفُ فِعْلُهُ، وَمِثْلُهُ: ﴿صَنَعَ اللَّهُ الَّذِي
أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٨٨].

وَالْغَالِبُ أَنْ تَسْتَعْمَلَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ الثَّلَاثَةَ فِي ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، غَيْرَ أَنْ (عَلَى) تَخْتَصُّ
بِشَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: إِدْخَالُهَا عَلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ.

وَالثَّانِي: إِلْحَاقُ الْبَاءِ بِمَنْصُوبِهَا، كَمَا جَاءَ فِي الْخَبَرِ: "مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ
فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصُّومِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ"^(٢). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٩٢- وَالْأَسْمُ إِنْ كُرِّرَ انْصَبَ كَقَوْلِهِمْ (اللَّهُ اللَّهُ) فِي وَغْظٍ بِيَوْمٍ جَلَا
الْفِعْلُ يَعْمَلُ مَحْذُوفًا إِذَا دَلَّتِ الْحَالُ عَلَيْهِ، مِثْلُ أَنْ تَسْمَعَ تَكْبِيرًا عَشِيَّةً تَرَاهِي الْهَلَالَ،
فَتَقُولُ: الْهَلَالَ وَاللَّهُ، تَرِيدُ: شَاهِدُوا الْهَلَالَ.

(١) الْإِغْرَاءُ نَصَبُ الْأَسْمِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يُفِيدُ التَّرْغِيبَ وَالتَّشْوِيقَ وَالْإِغْرَاءَ. وَيَقْدَرُ بِمَا يُنَاسِبُ الْمَقَامَ
كَالزَّمِّ وَاطْلَبَ وَافْعَلْ، وَنَحْوِهَا.

وَقَائِدُهُ تَنْبِيهُ الْمُخَاطَبِ عَلَى أَمْرِ مَحْمُودٍ لِفِعْلِهِ، نَحْوُ "الْاجْتِهَادَ الْاجْتِهَادَ" مَوْ "الصِّدْقَ وَكَرَّمَ الْخَلْقَ".
وَيَجِبُ فِي هَذَا الْبَابِ حَذْفُ الْعَامِلِ إِنْ كُرِّرَ الْمُغْرَى بِهِ، أَوْ عُطِفَ عَلَيْهِ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ "التَّجْدَةَ التَّجْدَةَ".
(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٥٠/٥، رَقْم ٤٧٧٨)، وَمُسْلِمٌ (١٠١٨/٢، رَقْم ١٤٠٠)، وَأَبُو دَاوُدَ
(٢١٩/٢، رَقْم ٢٠٤٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٩٢/٣، رَقْم ١٠٨١)، وَالنَّسَائِيُّ (١٧٠/٤، رَقْم ٢٢٤٢)،
وَابْنُ مَاجَهَ (٥٩٢/١، رَقْم ١٨٤٥)، وَابْنُ حِبَانَ (٣٣٥/٩، رَقْم ٤٠٢٦).

أو ترى إنساناً قد دخل أجمةً، فتقول: الأسد؛ أي: احذر الأسد. ويجوز إظهار الفعل الناصب في ذلك.

فإن كررت الاسم قام تكريره مقام تكرير الفعل، ولم يجوز إظهاره حينئذ، كقولك: الطريق الطريق، الأسد الأسد، وقولهم: النَّجَاء النَّجَاء، ومنه قول الخطيب: الله الله عباد الله، وكان الأصل: اتقوا الله، فأقام التكرير مقام إظهار الفعل المحذوف.

ومما ينصب على إضمار الفعل، قولهم: إِيَّاكَ والكذب؛ أي: اتق الكذب. وإِيَّاكَ والغيبة؛ أي: احذر الغيبة، ولا يجوز إظهار هذا الفعل.

ومما ينصب على إضمار الفعل، قولهم: هَنِيئًا مَرِيئًا، وغفرانك اللهم، ونحوه، قال الشاعر^(١): [الطويل]

هَنِيئًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعِزَّةٍ مِنِ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

(١) هذا البيت لكثير، وهو شاعر متيم مشهور من أهل الحجاز، وفد على عبد الملك بن مروان فازدري منظره إلى أن عرف أدبه فرفع مجلسه، وأخباره مع عزة بنت جميل كثيرة، وكان عفيفاً في حبه، توفي بالمدينة سنة ١٠٥هـ.

انظر: روضة العقلاء ونزهة الفضلاء ١/ ٥٩، وزهر الأكم في الأمثال والحكم ١/ ١٣٩، والأمثال لابن سلام ١/ ١١، ومنتهى الطلب من أشعار العرب ١/ ١٣٩، وأمثالي المرزوقي ١/ ٦٤، ومضارع العشاق ١/ ٣١، وزهر الآداب وثمر الألباب ١/ ١٤٤، والحماسة البصرية ١/ ١٥٦.

[باب (إن) وأخواتها]^(١)

٩٣-وَالْمُبْتَدَأُ انْصَبَ وَالْإِخْبَارُ ارْفَعَنَّ بِـ(إِنَّ) أَنْ، لَكِنَّ، لَيْتَ مَعَ لَعَلَّ وَلَا

٩٤-كَذَا (كَأَنَّ) فَأَمَّا كَسَرُ (إِنَّ) فَفِي جَوَابِهَا اللَّامُ وَالْأَقْسَامُ قَدْ دَخَلَا

٩٥-وَإِنْ بَدَأَتْ وَمَعَ قَوْلٍ وَفِي صِلَةٍ كـ(إِنَّ زَيْدًا كَرِيمٌ قَطُّ مَا بَخِلَا)

اعلم أن (إن) وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر، فينصبن المبتدأ ويرفعن الخبر، وقيل: ينصبن المبتدأ ويقيين الخبر على ما كان عليه من الرفع.

ولكل باب عوامل ولهن أمم، وأم عوامل هذا الباب (إن) المكسورة الهمزة [الثقلية]

النون، وهي تأتي في خمسة مواطن:

في الابتداء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦].

وبعد القول، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ﴾ [البقرة: ٦٩].

وبعد القسم، كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [العصر].

وتأتي صِلَةً، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ﴾ [القصص: ٧٦].

ويكون في خبرها اللام المفتوحة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]،

وهذه اللام تختص بالدخول على معمول (إن)، وهي لام التأكيد، ولهذا لم يجوز أن تتعقب

(١) يَنْصِبْنَ الاسمَ بعدهن، وَهُنَّ يَرْفَعْنَ الخبرَ، هذا مذهب البصريين، وَذَهَبَ الكوفيون، وتبعهم السهيلي إلى أن الخبر باقي على رَفْعِهِ الذي كان عَلَيْهِ قبل دُخُولِهنَّ؛ فَإِنَّ للتوكيد، ولذلك أُجِيبَ بهما القسم، كما يُجَاب باللام وذلك في قولك: لَزَيْدٌ قَائِمٌ.

وقال الفراء: إِنَّ مُقَدَّرَةً لِقَسَمٍ محذوف، اسْتَغْنِي بِهِ عَنْهُ، والتقدير: واللّه إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ.

وَأَنَّ الْمُفْتُوحَةَ قالوا: معناها التوكيد، وتقيم وقيس يُبْدِلُون مِنْ هَمْزِهَا عَيْنًا. وَلَكِنْ للاستدراك قيل: وللتوكيد، والاستدراك هو لِخَبَرِ ثَوْبِهِمْ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِمَا قَبْلَهُ فِي الْحُكْمِ، فَأَتَتْ بِهِ لِرَفْعِ ذَلِكَ الثَّوْبِ، ولتوكيد الأول، وتحقيقه تقول: ما قامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا قَاعِدٌ، لَمَّا قَالَ: ما قامَ زَيْدٌ ثَوْبِهِمْ أَنَّهُ عَمْرًا مِثْلُهُ لِنِسْبَةِ بَيْنَهُمَا، أَوْ مِلَابَسَةٍ، ونحو: لَوْ قَامَ فَلَانٌ لَفَعَلْتُ؛ لَكِنَّهُ لَمْ يَفْعَمْ، أَكْذَبْتُ مَا ذَكَتَ عَلَيْهِ لَوْ، ثُمَّ إِنَّ كَانَ مَا بَعْدَهَا مُوَافِقًا لِمَا قَبْلُهَا، فالإجماع على أَنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ لَكِنْ عَمْرًا قَائِمٌ، وَإِنْ كَانَ نَقِيضًا، أَوْ ضِدًّا جَازًا؛ نحو: ما هذا متحرك لكنه ساكن، وما هذا أسود لكنه أبيض، وَإِنْ كَانَ خِلَافًا، ففي جوازِهِ خِلَافٌ، وفي تصحيح المنع، أو الجواز خلاف؛ نحو: ما هذا أكل لَكِنَّهُ شَارِبٌ. [الارتشاف ٣٤١/٢]

(إن)، ولزم الفصل بينهما خوفاً من توالي حرفين مؤكدين، فإذا أدخلوا (إن) على المبتدأ، أدخلت اللام على الخبر، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ رَبُّكَ لَشَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الرعد: ٦].
وإن أخرت الاسم فجعلته موضع الخبر، وفصلت بينه وبينها بالجار والمجرور أو الظرف، أدخلت اللام على الاسم، كقوله تعالى: ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ﴾ [الحجر: ٧٧].
فأما (أَنْ) المفتوحة الهمزة، فهي مثلها في التأكيد والعمل، وهذه قد تقع موضع المصدر؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (بلغني أنك خارج)، كان بمثابة (بلغني خروجك).

حكاية لطيفة في المعنى:

يُروى أن الحجاج صلى فقرأ: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ﴾ ﴿٩﴾ وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ ﴿١٠﴾ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴿١١﴾ [العاديات: ٩ - ١١] بفتح الهمزة، سبق إلى ذهنه أنها مصدرية، فلما جاءت اللام في الخبر - وقد تورط في فتح (إن) -، حذف اللام من قوله: ﴿لَخَبِيرٌ﴾، فقال: يومئذ خبير، فلما فرغ من الصلاة التفت، وكان وراءه بعض فضلاء القراءة والعربية، فقال: ما ترى؟ فقال: يا حجاج؛ أراك لحائلاً. فقال: والله لو قلت غير هذا لضربت الذي فيه عيناك.

فأما (كَأَنَّ) فمعناها التشبيه، وعملها عمل أخواتها، قال الخطيب في "تاريخه": "قرأت على الحسن بن علي الجوهري، عن أبي عبيد الله المرزباني، قال: أخبرني محمد بن العباس، قال: أخبرني محمد بن يزيد النحوي، قال: دخل محمد بن ذؤيب العماني على الرشيد، فأنشده أرجوزة يصف فيها فرساً، شبه أذنيه بقلم محرف، فقال^(١): [الرجز]
كَأَنَّ أَذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا

(١) رواية المصنف هنا هي رواية المبرد في الكامل ٥١٣، والعقد ٥/٣٦٧، وسمط اللالي ٨٧٦، ورواية ابن جني في الخصائص "قلامة أو قلما محرفاً" وينظر الخزانة ٤/٢٩٢ والخصائص ٢/٤٣٠ والموشح ٢٩٧، وشرح التبريزي ٢/٣٢٩.

تشوف: نصب أذنيه للاستماع القادمة: إحدى قوادم الطير، القلم المحرف، المقطوط لأعلى جهة الاستواء، بل يكون الشق الوحشي أطول من الشق الأنسي.
وقد أجب عن هذا البيت بأجوبة كثيرة منها إجابة ابن جني في الخصائص أن الراجز أراد: قادمتان أو قلمان محرفان فحذف النون للضرورة.

قَادِمَةٌ أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفًا

فقال له الرشيد: دع (كأن)، وقل: (تحال) حتى يستوي الإعراب.

وأما (لكن) فمعناها الاستدراك، وأما (ليت) فمعناها التمني، وأما (لعل) فمعناها التوقع لمرجو ومخوف.

وهذه الأحرف الستة لما أشبهت الأفعال الماضية في البناء على الفتح، وفي اتصال ضمير المتكلم بها بنون وياء كما يتصل بالفعل، أجريت بحرى الفعل المتعدي الذي يرفع وينصب، إلا أنها تجري بحرى الفعل الذي تقدم مفعوله وتأخر فاعله.

والأصل في (لعل): عل، وزيدت اللام الأولى حتى صار الفرع مع الزيادة أكثر استعمالاً من الأصل.

وكل ما يجوز أن يكون خبراً للمبتدأ، يجوز أن يكون خبراً لـ (إن) وأخواتها، فإذا وقع ظرفاً كان منصوباً، كقولك: إن زيداً خلفك، وإن الرحيل غداً، وبيانه في البيت بعده.

٩٦ - وَأَخْرَ الْخَيْرَ إِلَّا إِنْ تَجَرَّ وَمَعَ ظَرْفِ كَ (إِنْ لَزِيدَ عِنْدَنَا إِسْلَامٌ)

اعلم أنه لا يجوز تقدم اسم (إن) وأخواتها عليها، ولا يتقدم خبرها على اسمها، إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبَا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨]، و﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [الزمل: ١٢]؛ لأن الظرف والجار والمجرور قد توسع فيهما، حتى فصل بهما بين فعل التعجب ومنصوبه، كقوله: ما أحسن اليوم زيداً، وما أجمل في الدار عمراً. والتقدير في المثال في البيت: إن إبلا لزيد، وكأن إبلا عندنا. على ما تقرر.

ويشتمل هذا الفصل على ثلاث مسائل:

مسألة لا يكون الظرف فيها إلا مؤخرًا، مثل: إن زيداً لأمامك، وإن عبد الله لقدامك.

ومسألة لا يكون الظرف فيها إلا مقدماً، مثل: إن قدام زيد أباه، وإن أمام عمرو أخاه.

ومسألة يجوز فيها الأمران، نحو: إن عندك زيداً، وإن زيداً عندك، وسبب هذا؛ توسعهم في الظروف، كما أشرنا إليه، والله أعلم.

٩٧- وَإِنْ كَفَفْنَ بِ- (مَا) أَرْفَعُ وَانْصَبْنَ بِهَا ك- (إِنَّمَا اللَّهُ رَبُّ قَطُّ مَا غَفَلَ)

إذا دخلت (ما) على (إن) وأخواتها، جاز لك أن تجعلها زائدة، فتبقى على حكم ما كانت، لو لم تدخلها عليها من نصب المبتدأ ورفع الخبر، وجاز لك أن تجعلها كافةً لهن عن العمل، وتصير الحروف الستة بمثالة (هل) التي لا يتغير المبتدأ والخبر بدخولها عليهما. إلا أن الاختيار أن تنصب في: (كأنما، وليتما، ولعلما)، وترفع في: (إنما، وألما) - بكسر الهمزة وفتحها -، وفي (لكنما).

وإنما اختير الرفع في هذه الثلاثة؛ لأن معنى الابتداء لا يتغير فيها، ويتغير في الثلاثة الأخر، فيستحيل الكلام في (كأنما) إلى تشبيه، وفي (ليتما) إلى تمن، وفي (لعلما) إلى ترج.

والفرق بين التمني والترجي^(١): أن التمني يكون فيما يقع وفيما لا يقع، والترجي لا يستعمل إلا فيما يقع، فلا يجوز أن يقال: لعل الشباب يعود.

فمن مثال المرفوع: قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وفي "الصحيحين": عن عمر رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إنما الأعمال بالنيات"^(٢). وقال الشاعر^(٣): [المديد]

إِنَّمَا الذُّلْفَاءُ يَاقُوتَةٌ أُخْرِجَتْ مِنْ كَيْسٍ دِهْقَانٍ

(١) التمني: طلب ما يستحيل حصوله أو ما يبعد حصوله، فالتمني طلب المستحيل.

وأما الترجي: فهو طلب ما هو قريب الحصول أو ممكن الحصول أو متوقع الحصول أيضًا، من شواهد ذلك قول الله صلى الله عليه وسلم في ما رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم سهر، فلما قدم المدينة قال: "ليت رجلاً من أصحابي صالحاً يحرسني الليلة"، فـ(رجلاً) هذا اسمها، و(من أصحابي) هذه جار ومجرور صفة لرجل، و(صالح) صفة ثانية، وجملة (يحرسني) في محل رفع خبر (ليت). [شرح الآجرومية ١٦٩/١]

(٢) أخرجه البخاري (٣/١، رقم ١)، ومسلم (١٥١٥/٣، رقم ١٩٠٧)، والترمذي (١٧٩/٤)، رقم ١٦٤٧، وأبو داود (٢٦٢/٢، رقم ٢٢٠١)، والنسائي (١٥٨/٦، رقم ٣٤٣٧)، وابن ماجه (١٤١٣/٢، رقم ٤٢٢٧).

(٣) هذا البيت لابن عبد ربه.

وأما (ليت، ولعل، وكأن)، فالنصب بما أوجّه وأرجح؛ لأن هذه الحروف لما كانت
تغيّر اللفظ والمعنى، قوى شبيها بالأفعال، فأعملت عملها، وأنشدوا^(١): [البسيط]
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا ونصفه فقد
بالنصب. وقد يجوز الرفع - كما تقدم -، لكن النصب هو المختار، كما سيأتي في
البيت بعده:

والنصب في (ليت) أولى مع (كأن) و(عل)

(١) هذا البيت للناطقة الذبياني.

الشرح: و(فقد) أي: حسني.

والشاهد فيه: (الحمام) يروى بالنصب على الأعمال، وبالرفع على الإهمال.

انظر: الكتاب ١٣٧/٢، والأصول ٢٣٣/١، ومعاني الحروف للرماني ٨٩، واللمع ٣٠٣، والأزهيّة
٨٩، والإنصاف ٤٧٩/٢، وشرح المفصل ٥٨/٨، والمقرب ١١٠/١، وشرح الكافية الشافية ٤٨٠/١،
وابن التاظم ١٧٤، والديوان ٢٤.

[باب (كان) وأخواتها ^(١)]

٩٨-والتَّصَبُّ فِي (لَيْتَ) أَوْلَى مَعَ (كَانَ وَعَلَى) وَعَكْسُ (إِنْ) لـ (كَانَ) أَجْمَلُ تَنْصِبِ عَمَلًا

٩٩-وَصَارَ، أَصْبَحَ، أَضْحَى، ظَلَّ، بَاتَ، وَأَمْسَى، لَيْسَ، مَا دَامَ، مَا أَتَفَكَ الْفَتَى ثَمَلًا

المعنى: أن (كان) وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر، بعكس (إن) وأخواتها، و(كان) هي أم الباب؛ لكثرة أقسامها ولدلالاتها على مطلق الزمان، بخلاف أخواتها، ولكونها أكثر في الكلام من غيرها.

وئستعمل على وجوه:

أحدها: الناقصة التي لا تتم إلا بمنصوبها، وذلك هو الأصل فيها؛ لأن الأصل فيها أن يدل بها على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى، دون تعرض الأولية ولا انقطاع، فإن قصد الانقطاع، ضمن الكلام ما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وكقول الشاعر ^(٢):
[الطويل]

وَتَرَكِي بِلَادِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةً طَرِيدًا وَقَدَمَا كُنْتُ غَيْرَ مُطَرَّدٍ
وقد يُقصد بها الدوام، كما يقصد بـ (لم يزل)، كقوله تعالى: ﴿وَسَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢٧]، وكقول الشاعر ^(٣): [الطويل]

وَكُنْتُ أَمْرًا لَا أَسْمَعُ الدَّهْرَ سُبَّةً أَسْبُ بِهَا إِلَّا كَشَفْتُ غِطَاءَهَا
الوجه الثاني: أن تكون بمعنى: ثبت، وهي التي يُعبر عنها النحويون بالتأمة، والتعبير عنها بمعنى (ثبت)، خير من التعبير بمعنى (حدث)؛ لأنها قد تكون تأمة فيما لا حدوث فيه،

(١) تدخل (كان) على المبتدأ والخبر، فترفع الأول ويُسمى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى خبرها، مثال: كان الفضاء مجهولا.

وأخوات (كان) هي: أصبح، أضْحَى، ظَلَّ، أَمْسَى، بَاتَ، صَارَ، لَيْسَ، زَالَ، فَتَى، دَامَ.
خبر (كان) كما يأتي خبر المبتدأ في الجملة الاسمية، يأتي خبر (كان) على ثلاثة أنواع، هي: خبر مفرد، خبر جملة، خبر شبه جملة.

(٢) انظر: التذيل والتكميل ١١٣/٣.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم، وانظر: الديوان ١٩/١.

نحو قوله صلى الله عليه وسلم: " كان الله ولا شيء معه "، رواه البخاري^(١). وقد تكون لما يعبر عنه بالحدوث، كقول الشاعر: [الوافر]

إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَدْفُونِي فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدُمُهُ الشَّتَاءُ

وتارة يُعبر عن معنى التامة بـ (حضر)، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وتارة يعبر عنها بـ (وقع)، نحو قوله: " ما شاء الله كان " ^(٢).

الثالث: أن تكون بمعنى: كفل، فتعدى بـ (عن)، تقول: كنت عن زيد.

الرابع: أن تكون بمعنى: صار، كقوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا﴾ ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا﴾ ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ [الواقعة: ٥ - ٧].

الخامس: أن تكون زائدة، وزيادتها أنواع:

أحدها: بعد (ما) التعجبية، كقول الشاعر^(٣): [الكامل]

مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ أَخِيذًا بِهَذَاكَ مُجْتَنِبًا هَوَى وَعِنَادًا

والثاني: زيادتها بين صفة وموصوف، كقول الشاعر^(٤): [الوافر]

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كَرَامٍ

(و) (صار) بمعنى: تحول، و(أصبح): دخل في الصباح، وكذلك (أضحى): دخل في

الضحى، وكذلك (أمسى): دخل في المساء، والمساء: ما بين الظهر والمغرب.

قال الجوهري: والصباح نقيضه، وضحوه النهار: بعد طلوع الشمس، ثم بعده

الضحى - مقصوراً -: وذلك حين تشرق الشمس، ثم بعده الضحاء - بالمد -، مفتوحاً

مذكرًا.

(١) أخرجه البخاري (١١٦٦/٣)، رقم (٣٠١٩)، والطيران (٢٠٣/١٨)، رقم (٤٠٠). وأخرجه

أيضاً: ابن حبان (٧/١٤)، رقم (٦١٤٠)، والرويان (١٣٥/١)، رقم (١٤٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٣١٩/٤)، رقم (٥٠٧٥). وأخرجه أيضاً: النسائي في الكبرى (٦/٦)، رقم

(٩٨٤٠).

(٣) هذا البيت لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه.

انظر: شرح الأشموني ١/١٦٨، وشرح الكافية ٢/١٠٩٩.

(٤) البيت للفرزدق يمدح هشام بن عبد الملك ويهجو جريرا. انظر: الديوان ١/٨٣٥.

وأما (ظل) فمعناه: أقام نهاراً، وظل يفعل كذا: إذا فعله نهاراً، ومعنى (بات): أقام ليلاً. وقد تستعمل بمعنى (صار)، ولذلك نظائر يطول ذكرها.
وأما (ليس) ففعل عند الجمهور، لأنَّ اتصال الضمائر بها، واتصال تاء التأنيث الساكنة بها.

وأما (ما دام) ففعل ماضٍ، بمعنى: بقي. وأما (ما زال): أي: ما تنحى. وكذلك (ما برح)، و(ما انفك): أي: ما برح، ونحو ذلك.

فأما عملها فهو الرفع والنصب، فيسمى المرفوع اسمها والمنصوب خبرها، كقوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [البقرة: ٢١٣]، وصار السعر رخيصاً، وأصبح البرد شديداً، وأضحى الأمر عاماً، وظل زيد صائماً، وبات قائماً، وأمسى جائعاً، وليس عمرو جباناً، واسكت ما دام أخوك ساكناً، وما انفك الفتى ثملاً.

١٠٠- وَنَحْوُهَا وَمَتَى مَا قُدِّمَ الْخَيْرُ أَرْزُقْ وَأَنْصِبْ فَلَكَ التَّخْيِيرُ قَدْ بَدَلَا

أما تقديم خير (كان) وأخواتها على اسمها، فجائز، كما يجوز تقديم المفعول على الفاعل، كقوله سبحانه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

وأما تقديم الخير على (كان) وأخواتها فجائز، إلا في المقترنة منها بـ (ما)، يجوز أن تقول: قائماً كان زيد، وصائماً أصبح عمرو. ولا يجوز أن تقول: قائماً ما برح زيد. وفي تقديم خير (ليس) عليها خلاف. الأشهر جوازه.

[بَابُ (مَا) الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ]^(١)

١٠١- وَإِنْ نَفَيْتَ بـ (مَا) يَفْعَلُ كـ (لَيْسَ) بِهَا أَهْلُ الْحِجَازِ كـ (مَا شَعَرَ الْفَتَى رَجُلًا)

اعلم أن (ما) تكون اسمًا ووصولا، كقوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل: ٩٦].

وتكون استفهامًا، كقوله: ﴿مَاذَا تَفْقِدُونَ﴾ [يوسف: ٧١]؛ أي: أي شيء تفقدون؟

وتأتي تعجبًا، كقوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥].

وتكون للشرط، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وتكون حرفًا، إذا جاءت نافية بمعنى: (ليس)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا

اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧].

وتأتي زائدة، وتقع كثيرًا بين الجار والمجرور، كقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾

[آل عمران: ١٥٩].

(١) قال الجرجاني: (اعلم أن الحروف إذا دخلت على الاسم والفعل لم يكن لها عمل، نحو: هل، وبل، وهمزة الاستفهام، وما أشبه ذلك، فما أصلها أن لا تعمل شيئًا؛ لأنها بمنزلة ما ذكرنا في الدخول على القبيلين، تقول: ما زيد أخوك؛ وما خرج عمرو؛ إلا أنهم شبهوها بـ (ليس) فأعطوها عملها الرفع والنصب؛ نحو: ما زيد منطلقًا، وكقوله تعالى: (ما هذا بشرًا)، ومُشَابَهَتُهَا لَيْسَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أحدهما: الدخول على المبتدأ والخبر.

والثاني: نفي ما في الحال، ألا ترى أنك إذا قلت: ما زيد خارج، كنت تنفي الحال، وتقول ما يخرج زيد، فتدخله على المضارع على أنك تنفي أن يكون فيه خروج في الحال أو ما هو في حكم الحال. والمراد بقولي: ما هو في حكم الحال الحالة المحكية، ومن شأنهم إجراء الشيء مجرى ما يشابهه من وجهين، ألا ترى أن باب ما لا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين منع بعض ما لا يكون في الفعل وهو الجر مع التنوين، ف قيل: مررت بأحمد وإبراهيم، فكذلك ما لَمْ شابه ليس من هذين الوجهين عمل في المبتدأ الرفع وفي الخبر النصب، كما يعمل ذلك ليس، ف قيل: ما زيد منطلقًا، كما تقول: ليس زيد منطلقًا، وقوى الشيخ أبو علي مشاهة ما ليس بدخول الباء في الخبر، نحو: ما زيد خارج، فهذا لغة أهل الحجاز. وأما بنو تميم فلا يجعلون لها عملاً ويجرونها مجرى أخواتها التي تدخل على القبيلين، نحو: هل، وبل. قال صاحب "الكتاب" في قوله عز وجل: (ما هذا بشرًا)، وبنو تميم يرفعون إلا من دري كيف هي في المصحف). انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٣١٨/١.

وتأتي كافة، بأن تأتي على (رُبَّ) فتكفها عن طلب الأسماء، وتوقع بعدها الفعل، كقوله: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢].

وتدخل على (إن) وأحوالها، فتكفها عن نصب المبتدأ، كقوله: ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، وقد أشرنا إلى ذلك.

وتأتي مسلطة، وهي التي تدخل على (حيث، وإذا)، فيجازى بهما لأجلها، ولولاها لم يكونا من أدوات الشرط والجزاء.

وقد اختلف في (ما) التي مع الفعل الذي بعدها بمعنى المصدر، كقولهم: أعجبني ما صنعت، فقيل: هي اسم، وقيل: حرف.

ثم إن للعرب في (ما) النافية لغتين: حجازية، وتميمية:

فأما أهل الحجاز فأجروها بجرى (ليس) في شيئين، وأخرجوها عن حكمها في ثلاثة أشياء؛ فأما اللذان أجروها فيهما بجرى (ليس):

فالأول: أنهم نصبوا بها الخير، كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

والثاني: أنهم أدخلوا على خبرها الباء، كقوله تعالى: ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: ٨٣].

وأما الأشياء الثلاثة التي أخرجوها فيها عن حكم (ليس)، فرفعوا فيها الخير، فهي: إذا تقدّم الخير على الاسم، كقولك: ما قائم زيد.

وإذا فصلت بـ (إلا) بين الاسم والخير، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾ [القمر: ٥٠].

وإذا وقعت (إن) المكسورة المخففة بعدها، كقول الشاعر^(١): [الوافر]

(١) من أبيات لعزوة بن مسيك المرادي يقول فيها:

فإن تغلب فغلابون قـ _____ دما وإن تغلب ففـ _____ ر مغلبينا

والطب بكسر الطاء: العلة والداء، يقول: لم يكن سبب انهزامنا علة الجين والخور ولكن القدر جرى بمنائنا وانتصار غيرنا.

قال الأعلام: إن كافة لما عن العمل كما كتفت ما إن عن العمل.

وَمَا إِنْ طِبُّنَا جُنَيْنٌ وَلَكِنْ مَتَّيَّائِيسَا وَذَوَّلِسَا آخَرِيَّتِسَا
 وأما بنوا تميم فإفهم جعلوها بمثالة (هل)، التي لا تغيّر إعراب المبتدأ والخبر إذا دخلت
 عليهما، فقالوا: ما زيد قائم، كما قالوا: هل زيد قائم.
 وعلى لغة الحجازيين أنزل القرآن المجيد - كما تقدم -، وإليه أشرنا بقولنا:
 كـ (ما شعر الفقي رجلاً)

والطَّبَّ بالكسر هاهنا بمعنى العلة والسبب أي: لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنما كان ما جرى به
 القدر من حضور المنية وانتقال الحال عَنَّا والدَّوْلَة. وقال في الصحاح: تقول ما ذلك بطيبي أي: دهري
 وعادتي.

انظر: خزانة الأدب ١٠٣/٤، وفرحة الأديب ١٤٧/١، وديوان المعاني ٢٤٨/١.

[بَابُ النَّدَاءِ]^(١)

- ١٠٢- وَتَادِ مَعْرِفَةً فَرْدًا بِـ (يَا وَيَا وَهَمْزَةٌ وَهَيَا) رَفْعًا وَ (أَيُّ) حُمَلًا
 ١٠٣- وَالنَّصِبُ مُضَافًا وَحَذْفُ الْحَرْفِ جَازٍ فَأَمَّا اسْمُ الْإِشَارَةِ وَاسْمُ اللَّهِ قَدْ حُطِّلَا
 ١٠٤- كَأَلْبَهَمَاتٍ فَقُلْ يَا نُوحُ، يُوسُفُ، يَا إِبْنُ- مِنَ الْعَمِّ، يَا هَذِهِ، يَا اللَّهُ، يَا رَجُلًا

النداء مؤتلف من حرف واسم، وليس في أنواع الكلام ما يأتلف من حرف واسم سواه، والعلّة فيه أن حرف النداء ناب عن الفعل، فتزول منزلة الكلام المؤتلف من اسم وفعل.

وحروف النداء هي الخمسة المنظومة، و(يا) أم الباب، اختصت بأن نودي بها القريب والبعيد، واستعملت في الاستغاثة دون أخواتها، وشريكها (هيا) في مناداة البعيد، والهمزة في مناداة القريب، و(أي) لمناداة المتوسط.

(١) النَّدَاءُ لُفْعٌ: الدُّعَاءُ. وَاصْطِلَاحًا: الدُّعَاءُ بِحُرُوفٍ مَخْصُوصَةٍ، وَتُكْسَرُ نُونُ النَّدَاءِ وَتُضَمُّ، وَهَمْزَتُهُ مُتَقَلِّبَةٌ عَنْ وَاوٍ، كَهَيَّ فِي كِسَاءٍ، وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا حُرُوفٌ. وَذَهَبَ بَعْضُ الثُّحَاةِ إِلَى أَنَّهَا أَسْمَاءُ أَفْعَالٍ، تَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا مُسْتَكِنًا فِيهَا، وَأَعْمَهَا اسْتِعْمَالًا: (يَا) يُنَادَى بِهَا الْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ، وَالْهَمْزَةُ لِلْقَرِيبِ، وَ(آ) حَكَاهَا الْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّونَ، وَزَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ: أَنَّهَا لِلْقَرِيبِ كَالْهَمْزَةِ، وَ(أَيُّ) زَعَمَ الْمَبْرِدُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ: أَنَّهَا لِلْقَرِيبِ كَالْهَمْزَةِ، وَ(أَيُّ) حَكَاهَا الْكَسَاثِيُّ.

وذكر سيويه رواية عن العرب: أن الهمزة للقريب وما سواها للبعيد، وما هو للبعيد: (أَيَّا، وَهَيَّا). وزعم ابن السكيت، وتبعه ابن الخشاب: أن هاء (هَيَّا) بَدَلٌ مِنْ هَمْزَةٍ (أَيَّا). وَ(وَا) ذَكَرَ سَيَوِيهِ وَالْجُمْهُورُ: أَنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِالنَّدْبَةِ، وَقِيلَ: تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهَا. وَالنَّدَاءُ إِنْشَاءٌ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ بِالصَّفَةِ فَهُوَ خَيْرٌ، نَحْوُ: يَا فَاسِقُ. وَالتَّوَادَى مَنْصُوبٌ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، إِلَّا إِنْ كَانَ مُسْتَغْنًا بِهِ، أَوْ مُتَعَجِّبًا مِنْهُ، فَيَدْخُلُ عَلَيْهِ لَامُ الْجَرِّ، وَنَاصِبُهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ فِعْلٌ مُضَمَّرٌ بَعْدَ الْأَدَاةِ، تَقْدِيرُهُ: أَنَّنَادِي، أَوْ أَدْعُو.

وهو إِنْشَاءٌ كـ (أَقْسِمُ) فِي بَابِ الْقَسَمِ، وَقِيلَ: النَّاصِبُ الْأَدَاةُ، وَهِيَ اسْمُ فِعْلٍ، وَقِيلَ: الْحَرْفُ نَفْسُهُ، وَقِيلَ: الْحَرْفُ بِنْيَابَتِهِ عَنِ الْفِعْلِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ، وَيَلْزَمُ الْحَرْفُ إِذَا نُودِيَ (اللَّهُ) بِغَيْرِ سِمٍ مُشَدَّدَةٍ. وَالمُسْتَغْنَاءُ بِهِ وَالمُتَعَجِّبُ مِنْهُ، نَحْوُ: يَا لَزَيْدَ لَعَمْرُو، وَيَا لِلْمَاءِ، وَالمُنْدُوبُ، وَنَصُّ الْبَصْرِيِّونَ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ اسْمُ الْإِشَارَةِ وَاسْمُ الْجِنْسِ، إِلَّا فِي شِدُوذٍ أَوْ ضَرُورَةٍ. [الارتشاف ٣/٣٨٦]

وفي الحديث: عن صفوان بن عسال، قال: بينما النبي صلى الله عليه وسلم في سفره، إذ ناداه أعرابي بصوت جهوري: أيا محمد؛ أيا محمد؛ فقلنا: اغضض من صوتك، فإنك قد نُهيت عن رفع الصوت.

وفي حديث الإسراء: لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم به أبا جهل، نادى أبو جهل: ها معشر بني كعب بن لؤي، وفي رواية: ها معشر بني كعب بن لؤي، فانقضت المجالس حتى جاءوا إليهما، فقال: يا محمد؛ حدثنهم بما حدثتني به. الحديث.

فأما النداء بالهمزة، فقد جاء في مثل قول امرئ القيس^(١): [الطويل]

أَفَاطِمَ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْلِي

وكقول أبي سفيان ابن الحارث في مرثيته للنبي صلى الله عليه وسلم^(٢): [الوافر]

أَفَاطِمَ إِنْ جَزَعْتَ فِذَاكَ عُذْرٌ وَإِنْ لَمْ تَجْزَعِي فَهُوَ السَّبِيلُ

فَقَبْرِ أَيْكَ سَيِّدُ كُلِّ قَبْرِ وَفِيهِ سَيِّدُ النَّاسِ الرَّسُولُ

وفي "صحيح مسلم": عن عائشة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لابنته فاطمة

رضي الله عنها، حين بعثها أزواجه ينشدنه العدل في ابنة أبي قحافة، فقال: "أَيُّ بُنْيَةٍ؛

أَلَسْتُ تَحْبِبِينَ مَا أَحَبَّ. قالت: بلى. قال: فأجبي هذه"^(٣)، يعني: عائشة رضي الله عنها.

(١) الشرح: "أفاطم" فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة من عذرة "أزمنت" عزمت ووطنت نفسها

"صرمي" هجري وقطيعي "أجمل" أحسن.

المعنى: ترفقي بي يا فاطمة واطركي الدلال وإظهار الحجر، وإن كنت قد اعتزمت هجري حقاً،

وطنت نفسك عليه، فأحسني في ذلك.

الإعراب: "أفاطم" الهمزة للنداء وفاطم منادى مرخم بحذف التاء "مهلاً" مفعول مطلق منصوب

بمحذوف "بعض" مفعول به لمحذوف أيضاً، أي دعي بعض "هذا" مضاف إليه "التدلل" بدل أو عطف

بيان من اسم الإشارة "وإن كنت" شرط وفعله والتاء اسم كان "قد أزمنت صرمي" الجملة خبر كان

"فأجمل" الفاء واقعة في جواب الشرط، وأجمل فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل.

الشاهد فيه: قوله "أفاطم" فهو اسم مؤنث مرخم بحذف التاء.

انظر: الأغاني ٣١٠/٥، والشعر والشعراء ١١٦/١، المثل السائر ٢٣٨/١.

(٢) انظر: نهاية الأرب ٢٦٣/١٨.

(٣) أخرجه مسلم (١٨٩٢/٤)، رقم (٢٤٤٢).

فإن كان الاسم المنادى معرفة مفردًا، رفعته من غير تنوين، فتقول: يا زيد، ونحو ذلك.

وإن كان مضافًا، نصبت المضاف وجررت المضاف إليه.

ولك الخيار في إثبات حرف النداء وحذفه، فيما عدا أسماء الإشارة، واسم الله جل جلاله، والأسماء المبهمة، وقد مثلناها في النظم في قولنا: يا نوح؛ أي: العَلَم الذي أثبت فيه الحرف، وكقوله تعالى: ﴿يَا نُوحُ اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِنَّا وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّنْ مَعَكَ﴾ [هود: ٤٨].

والذي يُحذف فيه الحرف في قولنا: يوسف؛ أي: قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، وفي الاسم المُشار به، كقولك: يا هذا، ومثلنا المضاف بقولهم: يا ابن العم.

ويباشر (يا) (أل) في اسم الله خاصة من بين أسمائه سبحانه، فلا يجوز أن يقال: يا الرحمن، ويا الرحيم، ونحو ذلك من أسمائه تعالى.

ولا يجوز حذفه أيضًا في الأسماء المبهمة، كرجل، وامرأة، وغلّام، فهذا معنى قولنا: قد حظلا؛ أي: منع حذف الحرف في هذه الثلاثة: أسماء الإشارة، والأسماء المبهمة، واسم الله تعالى.

فأما الاسم النكرة فيُنصب، كقولك: يا ملاحًا احملني - إذا لم تقصد ملاحًا بعينه -، وكقول الضرير البصر الذي لا يرى أحدًا: يا رجلاً خُذ بيدي، من غير أن يكون معيّنًا مقصودًا، ولا يجوز حذف الحرف هنا أيضًا كما تقدم.

[بَابُ التَّرْخِيمِ]^(١)

- ١٠٥- وَإِنْ تَرَخَّمْ مُنَادَى خُصَّ مَعْرِفَةً فَاحْذِفْ أَخِيرًا لَهُ وَاضْمُمْ وَالْأَجْوَدُ لَا
 ١٠٦- لَكِنْ بِصِفَتِهِ يَتَّقَى كَقَوْلِكَ يَا مَرُؤَ امْضِ يَا مَنُصُّ يَا عَامِ اقْعُدَا وَكُلَا
 ١٠٧- وَاخْصُصْ بِهِ مُفْرَدًا جَاَزَ الثَّلَاثَ وَمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ بِهِاءٍ عَجْزُهُ قَفِلا
 الترخيم في اصطلاح النحاة: حذف آخر الاسم المنادى.

قال الجوهري: كلام رخيم؛ أي: رقيق، وقد رخم صوته رخامة، والترخيم: التلين، ويقال: الحذف، ومنه ترخيم الاسم في النداء: وهو أن يُحذف من آخره أو أكثر؛ ولهذا وُصف به الصوت اللين، ولا يُستعمل إلا في النداء، إلا أن يضطر شاعر إليه، كقول الشاعر^(٢): [الطويل]

لِنَعْمَ الْفَتَى تَعَشَوْ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ سَاعَةَ الْجُوعِ وَالْخِصْرِ

ثم اعلم أنه ليس كل منادى يجوز ترخيمه، بل يختص ذلك بالاسم المنادى المعرفة، الذي على أربعة أحرف فصاعداً.

(١) الترخيم مُحْتَصٌ بِالنِّدَاءِ؛ لِأَنَّ التَّرْخِيمَ أَمْرٌ مُلَبِّسٌ، وَإِنَّمَا صِيَرَ إِلَيْهِ إِذَا نَا بِأَنَّ الْمُنَادَى لَهُمْ مَهْمٌ، وَلَا يُمَكِّنُ تَأْخِيرُهُ رَيْبًا يَتِمُّ اسْمُ الْمُنَادَى، وَالْإِنْسَانُ فِي حَالَةِ النِّدَاءِ أَكْثَرُ انْتِبَاهًا لاسمه منه لا في حَالَةِ النِّدَاءِ، فَيَكُونُ الْبَاسُ فِي حَالَةِ النِّدَاءِ أَقْلَ؛ إِلَّا إِذَا اضْطُرَّ الشَّاعِرُ فَرَخَّم فِي غَيْرِ النِّدَاءِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ مِنَ [الوافر]: وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسَعَةٌ أُمَامَا

قَالَ جَارُ اللَّهِ: (وَلَهُ شَرَائِطُ: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ عَلَمًا، وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُضَافٍ، وَالثَّالِثَةُ: أَنْ لَا يَكُونَ مَتَدَوِّبًا وَلَا مُسْتَعْنَاً، الرَّابِعَةُ: أَنْ تَزِيدَ عِدَّتُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ). [التخميم: ٢٨٢/١]

(٢) هذا البيت لامرئ القيس.

الشرح: (وتعشو): تقصد إليها. و (الخصر): شدة البرد.

والشاهد فيه: (مال) حيث رخم الاسم غير المنادى؛ وأصله: مالك؛ وهذا خاص بالضرورة.

انظر: الكتاب ٢/٢٥٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٧٠، وابن الناطم ٦٠٢، وتذكرة النحاة

٤٢٠، وأوضح المسالك ٣/١٠٩، وابن عقيل ٢/٢٧٠، والمقاصد التحوية ٤/٢٨٠، والتصريح

١٩٠/٢، والجمع ٣/٧٧، والديوان ١٤٢.

وأما النكرة والمضاف إليه، فلا يجوز ترخيمه، وكذلك ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز ترخيمه، إلا إذا كان آخره هاء تأنيث، كقولهم في ثبة: يا ثب.

والسبب في ذلك أنه لو رخم الثلاثي، لبقى على حرفين، وليس في الأسماء ما هو على حرفين، فما يوجد منها على حرفين فقد حُذف حرف من أصله، إلا أن يكون آخره هاء تأنيث؛ لأن هذه الهاء تجري في الألتحاق بالاسم مجرى الكلمة، فيكون الاسم بعدها كأن لم يُحذف منه شيء.

روى البخاري في "صحيحه": عن علي بن عبد الله: حدثنا سفيان، عن عمرو، عن عطاء، عن صفوان بن يعلى، عن أبيه، قال: "سمعت النبي صلى الله عليه وسلم، يقرأ على المنبر: ﴿وَنَادُوا يَا مَالِكُ﴾ [الزخرف: ٧٧]"^(١). قال سفيان: في قراءة عبد الله^(٢): (وَنَادُوا يَا مَال).

وروى فيه أيضاً: عن عائشة أنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا عائش؛ هذا جبريل يُقرئك السلام"^(٣). فقالت: وعليه السلام ورحمة الله وبركاته. وفي "صحيح مسلم": عن الزهري: أن مالك بن أوس حدثه، قال: (أرسل إليَّ عمر بن الخطاب، فجئته حين تعالى النهار، قال: فوجدته في بيته، جالساً على سرير، مفضياً إلى رمالة، متكئاً على وسادة من آدم، فقال لي: يا مال؛ إنه قد دفأ أهل أبيات من

(١) أخرجه البخاري (٣/١١٨٠، رقم ٣٠٥٨).

(٢) (يا مال) بحذف الكاف منه ترخيماً وهي قراءة شاذة تعتبر كحديث من حيث الاحتجاج في الفقه واللغة ولكن لا يقرأ بها في الصلاة ولا يتعبد بتلاوتها. والقراءة المتواترة (يا مالك) ومالك اسم أحد الملائكة.

قال مجاهد: ما كنا ندري معنى (يا مالك)؛ حتى سمعنا في قراءة (عبد الله): (ونادوا يا مال) قال أبو جعفر: هذا على الترخيم، والعرب ترخم مالكا وعامرا كثيرا، إلا أن هذا مخالف للسواد، وفيه لغتان: يقال: يا مال أقبل؛ هذا أفصح اللغتين، كما قال:

يا حار لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

ومن العرب من يقول: يا مال أقبل؛ فيجعلون ما بقي اسماً على حاله. [إعراب القرآن ٤/٨١]

(٣) أخرجه البخاري (٣/١٣٧٤، رقم ٣٥٥٧).

قومك، وقد أمرت فيهم برضخ، فخذَه فاقسمه بينهم. قال: قلت: لو أمرت بهذا غيري. قال: خُذْ يا مال، ثم ذكر الحديث^(١).

وفي البخاري: أنه قال لأنجشة: "يا أنجش؛ رويدك سَوِّقْكَ بالقوارير"^(٢). وفي "الصحيح" حديث حمزة حين غنته القينة، فقالت^(٣): [الواف]

أَلَا يَا حَمَزَ لِلشَّرَفِ النَّوَاءِ

وقيل لأبي عبيدة: إن أهل النار يصيحون بمالك: يا مال، فقال: اشتغل أهل النار عن الترقيم.

وفي حديث: "كان من شعار المسلمين"^(٤): يا منصور أُمْتُ، يا منصُ أُمْتُ. فأما كَيْفِيَّةُ الترقيم، فلهم فيه مذهبان:

أحدهما - وهو الأظهر - بقاء ما قبل المحذوف على ما كان عليه من حركة أو سكون، فتقول في ترقيم عامر: يا عام - بكسر الميم -، كما كانت مكسورة قبل الترقيم.

وفي ترقيم جعفر: يا جعفَ - بفتح الفاء - كما كانت قبل الترقيم مفتوحة. وفي ترقيم منصور: يا منصُ - بضم الصاد -، كما كانت عليه قبل الترقيم. والمذهب الثاني: أن يجعلوا ما بقي من الاسم كالاسم التام وينوّه على الضم، فيقولون في عامر: يا عام، وفي جعفر: يا جعفَ، وفي منصور: يا منصُ. فأما ما قبل هاء التأنيث - إذا حُذفت في الترقيم -، فالمختار إبقاؤه على الفتح، كقولك في هبة، وثبة: يا هب، ويا ثب.

(١) أخرجه مسلم (٣/١٣٧٧، رقم ١٧٥٧)، وأبو داود (٣/١٣٩، رقم ٢٩٦٣)، والنسائي (٤/٦٤، رقم ٦٣١٠)، وأبو عوانة (٤/٢٤٥، رقم ٦٦٦٦، ورقم ٦٦٦٨)، والبيهقي (٦/٢٩٧، رقم ١٢٥٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٥/٢٢٩١، رقم ٥٨٤٩).

(٣) انظر: نهاية الأرب ٧٧/٤.

(٤) أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (٧/١٠٢، رقم ٦٤٩٦).

[باب المخاطبة والحكاية ^(١)]

١٠٨- وَمَنْ تُخَاطَبُهُ عَجَزُ الْكَلَامِ لَهُ وَصَدْرُهُ لِلدِّي عَنْهُ الْخِطَابُ جَلَا

١٠٩- فَذَلِكَ الَّذِي لَمْ تَنْتِ مَثَلٌ وَ(ذَا) لِيُوسُفَ (كُنَّ) لِلنِّسَاءِ شِمْلًا

المخاطبة تكون بين اثنين، فإن كان الخطاب للمذكر، فتح الكاف فيما أشرت إليه، قال الله تعالى في قصة زكريا: ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾ [مريم: ٩].

وإن كان الخطاب للمؤنث، كسرت الكاف فيما أشرت إليه، قال الله تعالى في قصة مريم عليها السلام: ﴿كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾ [مريم: ٢١]، فـ (ذَا) في الموضعين إشارة ما الخطاب لأجله، وهو مسألة الولد.

(١) الحكاية: إيراد لفظ المتكلم على حَسَبِ ما أوردَ في الكلام، والمحكي قسمان: مُفرد وجُملة. والكلام هنا في الاستعلاء بـ (أَيُّ)، وبـ (مَنْ)، فإذا اسْتَفْهَمْتَ بـ (أَيُّ) استفهام استنبات عن مذكور في كلام غيرك، وكان نكرة، عاقلا أو غير عاقل، أو معرفة جهل الاسم الدال عليها الذي ذكره مَنْ خَاطَبَكَ، فلم تُدِرْ ما هو، ففي ذلك وَجْهَان: أحدهما وهو المختار الأفصح: أن يطابق المحكي إعراباً، وتذكيراً، وإفراداً، وفروعها، فتقول لمن قال: قام رجلٌ: أَيُّ، وَرَجُلَان: أَيَّان، وَرِجَال: أَيُّون، وامرأة: أَيَّة، وامرأتان: أَيَّتَان، ونساء: أَيَّات. ويُفْتَحُ في الجرِّ والنصب كُسْلِمَات، وذلك في الوصل والوقف، ولا يكون أيون وأيين، إلا لما جُمع بالواو والياء والنون ثَمَّ العقل له، أو لما صَلَحَ أن يُوصَفَ بذلك، نحو: رجال، فإِنَّكَ تقول: رِجَالٌ مُسْلِمُونَ.

والوجه الثاني: أن يطابق في الإعراب، وفي الأفراد أو التانيث فقط، فتقول: (أَيُّ) في قام رجل، أو رَجُلَان، أو رِجَال، و(أَيَّة) في قامت امرأة، أو امرأتان، ونساء.

وهذان الوجهان بخلاف حالة (أَيُّ) في الاستفهام غير الاستنبات، فإن الأفصح أن تكون مفردة بغير تاء للمذكر والمؤنث في جميع الأحوال، ومن العرب من يُثْنِي وَيَجْمَع وَيُؤَنِّث، وهو قليل لا يكاد يوجد إلا في الشعر.

والحركات اللاحقة لـ (أَيُّ) حركات إعراب نشأت من عوامله، وقيل: ليست لإعراب، وإنما هي إتباع للفظ المتكلم، فهي بمنزلة (مَنْ) في موضع رفع بالابتداء أو الخبر، ولا يبعد أن يكون مفعوله محلاً.

فإن كان الخطاب لجمع مذكر قلت: ذلكم، قال الله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [فاطر: ١٣]. وإن كان مثنى قلت: ذلكما، قال الله تعالى عن يوسف عليه السلام: ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧].

وإن كان لجماعة المؤنث قلت: ذلكن، قال الله تعالى عن امرأة العزيز: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، فـ (ذا) إشارة إلى يوسف، و(كن) إشارة إلى النسوة، كما تقدم.

وإن كان الذي الخطاب من أجله مؤنثاً، ألحقت علامة التأنيث في الأول، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]، ونحو ذلك.

١١٠- وَإِنْ حَكَيْتَ بـ (مَنْ) أَوْ جُمْلَةً فَكَمَّا سَمِعْتَ قُلْ وَالْغِ طَارِي عَامِلٍ هَمَلًا
١١١- كـ (أَمَرْتُ بِذِي الْجُودِ) مَنْ ذِي الْجُودِ؟ قُلْ وَقَرَأْ تِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَلَا

إذا قال لك قائل: جاءني أبو سعيد، قلت: من أبو سعيد؟ فتحكي الرفع. فإن قال لك: رأيت أبا سعيد، قلت: من أبا سعيد؟ فحكيت النصب. فإن قال: مررت بأبي سعيد، قلت: من أبي سعيد؟ فحكيت الجر.

فإن أدخلت الواو أو الفاء، فقلت: ومن أبو سعيد؟ أو فمن أبو سعيد؟ بطلت الحكاية؛ لأن حرف العطف يعطف الثاني على الأول فيكون غيره، والحكاية لا يكون الثاني فيها غير الأول.

فأما الجمل فتحكى كما هي من غير إعراب، فتقول: رأيت شاب قرناها، ومررت بشاب قرناها، وجاء شاب قرناها؛ إذا سميت بها رجلاً.

وكذلك: قرأت الحمد لله رب العالمين، ترفع (الحمد) حكاية عن لفظ القرآن المجيد، وما أشبه ذلك، والله تعالى أعلم.

[باب التصغير ^(١)]

- ١١٢- وَإِنْ تُصَغَّرَ الْأِسْمُ اضْمُمْ لِأَوَّلِهِ وَافْتَحْ لِتَالِ وَيَاءٍ ثَالِثًا فَصِلَا
 ١١٣- وَفِي الْمُؤَنَّثِ الْحَقِّ (هَآ) كَقَوْلِهِمْ لَوِيْرَةٌ وَكُلَيْبٌ فِيهِمَا مَثَلَا
 ١١٤- وَإِنْ تَكُنْ أَلِفٌ فِي ثَالِثٍ قُلِبَتْ نَحْوُ الْغَزِيلِ مِنْ يَاءٍ لَهَا بَدَلَا
 ١١٥- وَارْزُدْ إِلَى الْجَمْعِ فِي التَّصْغِيرِ مُمْتَحِنًا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ (بَابًا، نَابًا) اغْتَدَلَا
 ١١٦- فَقُلْ (بُوبٌ، نُبُبٌ) حَيْثُ جَمَعْتُهُمَا (أَبْوَابٌ، أُنْيَابٌ) احْفَظْ قَوْلَ مَنْ عَقَلَا
 ١١٧- وَرُزِدَ مَا بَانَ مِنْ شَاةٍ وَمِنْ شَفَةِ شُوَيْهَةٍ وَلَهَا شَفِيهَةٌ نُقِلَا
 فِي "الصحيحين" من حديث أنس: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي عمير أخي أنس بن مالك لأُمّه: "يا أبا عمير؛ ما فعل النغير؟" ^(٢) لُغَيْرَ كَانَ لَهُ مَاتَ فَحَزَنَ عَلَيْهِ، فَقَدْ صَغَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْمَ الْإِنْسَانِ وَاسْمَ الطَّيْرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّصْغِيرِ وَعَدَمِ كِرَاهِيَتِهِ.

واعلم أن التصغير يأتي على أربعة معان:

أحدها: للتحقير، كقولهم في رجل: رُجِّلَ.

(١) يقال: التَّحْقِيرُ، وَيَأْتِي لِتَحْقِيرِ شَأْنِ الشَّيْءِ نَحْوُ: رُئِدَ، وَرُجِّلَ تَضَعُ مِنْ شَأْنِهِ، وَلِتَقْلِيلِ ذَاتِهِ، نَحْوُ: كُلَيْبٌ، أَوْ كَمِيَّتُهُ، نَحْوُ: دُرَيْهَمَاتٍ، أَوْ لِتَقْرِيبِ زَمَانِهِ، نَحْوُ: قُبِيلٌ وَبُعَيْدٌ، أَوْ مَسَافَتِهِ، نَحْوُ: قُوَيْسٌ، وَنَحْوَتٍ، أَوْ مَنَزَلَتِهِ، كَأَخِي وَصَدِّيقِي، وَزَادَ الْكُوفِيُّونَ لِتَعْظِيمِ الشَّيْءِ، نَحْوُ: دُوَيْهِيَّةٌ لِلْمَنِيَّةِ، وَزَعَمُوا أَنَّ مِنْ ذَلِكَ أَخِي وَصَدِّيقِي.

وَلَا تُصَغَّرُ الْأَسْمَاءُ الْمُتَوَغَّلَةُ فِي الْبِنَاءِ نَحْوُ: مَنْ، وَكَمْ، وَأَيْنَ، وَالْمَصْغَرَةُ، وَغَيْرُ، وَسَوَى، وَالْبَارِخَةُ، وَغَدٌ، وَأَمْسٌ، وَقَصْرٌ بِمَعْنَى: عَشِيَّةٍ، وَحَسْبُكَ، وَغِنْدٌ، وَالْمَخْتَصُّ بِالنَّفْيِ، وَالْوَاقِعُ عَلَى مَا يُعْظَمُ شَرْعًا. [الارتشاف ١/٢٧٠].

- (٢) أخرجه البخاري (٥/٢٢٧٠، رقم ٥٧٧٨) ومسلم (٣/١٦٩٢، رقم ٢١٥٠)، وأبو داود (٤/٢٩٣، رقم ٤٩٦٩)، والترمذي (٢/١٥٤، رقم ٣٣٣) وقال: حسن صحيح. والنسائي في الكبرى (٦/٩١، رقم ١٠١٦٥)، وابن ماجه (٢/١٢٢٦، رقم ٣٧٢٠)، وأبو عوانة (١/٤٠٧، رقم ١٥٠١)، والطحاوي (٤/١٩٤)، وابن حبان (٦/٨٢، رقم ٢٣٠٨). وأخرجه أيضًا: ابن أبي شيبة (١/٣٥١، رقم ٤٠٤٢).

والثاني: لتقليل العدد، كقولهم في تصغير دراهم: دريهما.

والثالث: لتقريب المسافة، كقولهم: داري قُبَيْلَ المسجد، وجلست دوين الباب؛ قال

الشاعر: [المتقارب]

..... له شرفات دوين السماء

الرابع: للتحنين ولطف المتعة، كقولهم: يا بُني، ويا أخي، قال تعالى عن يعقوب عليه

السلام: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ﴾ [يوسف: ٥]، وكقول لقمان لابنه:

﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣].

وقال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب: "يا أخي؛ أشركنا في دُعائك ولا

تنسنا" ^(١). فقال عمر: ما أحب أن لي بهذا حمر النعم.

وفي "الصحيح": عن أنس، قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: "يا أنيس؛

ذهبت حيث أمرتك". وعنه أيضًا قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: "يا بُني".

وكذلك قال للمغيرة بن شعبة: "يا بني".

فأما قولهم: فلان فريخ قريش، إنما صغر على وجه المدح، كقول حباب بن المنذر:

(أنا جَذِيلُهَا الْحَكُّكَ وَعَذِيْقُهَا الْمَرْجَبُ) ^(٢).

ولا يكون التصغير في شيء من الكلام إلا في الأسماء، ولا يصغر من الأفعال إلا فعل

التعجب، كقولهم: ما أميلح زيدًا، وما أحيسن عمرًا.

فأما صفة التصغير، فإن يُضَمَّ أول الاسم ويفتح ثانيه، ويُرَاد قبل ثالثه ياء ساكنة.

ولا يجوز أن يصغر اسم على أقل من ثلاثة أحرف، فتقول في عمرو: عُمَيْر، وفي نغر:

نُعَيْر، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "يا أبا عمير؛ ما فعل النغير؟"، وقد تقدم

ذلك.

(١) أخرجه الطيالسي (٤/١)، رقم (١٠)، والبيهقي في الشعب (٥٠٢/٦)، رقم (٩٠٥٩)

(٢) الجَذِيل: تصغير الجَذَل وهو أصل الشجرة. والمحَكُّك: الذي تتحرك به الإبل الجَرِي وهو عُود

ينصب في مَبَارِك الإبل تَمَرَسُ به الإبل الجَرِي. والعَذِيْق: تصغير العَذَق - بفتح العين - وهو النخلة

والمرجَب: الذي جعل له رُجْبَةٌ وهي دِعَامَةٌ تُبْنَى حولها من الحجارة وذلك إذا كانت النخلة كريمةً

وطالت تخوَّفُوا عليها أن تنقعر من الرياح العواصِفِ وهذا تصغير يراد به التكبير. [انظر: مجمع الأمثال

فإن كان الاسم مؤنثاً، ألحقت في آخره هاء، فتقول في نار: نُورَة، وفي دار: دَوِيرة، كما لو وصفت ذلك، فقلت: نار منيرة، ودار كبيرة.

فإن كان ثالث الاسم ألفاً، قلبتها ياءً، فقلت في حمار: حُمَيْر، وفي غزال: غَزِيل، فلماً اجتمع ياءان، أدغمت إحداهما في الأخرى وصارت واحدة مشددة.

فإن كان الثلاثي مشدداً، فككته في التصغير، فقلت في تصغير دن: دُنَيْن، وفي تصغير هر: هُرَيْر؛ لأن ياء التصغير وقعت بين التونين والراءين، فزالَت عِلَّةُ الإدغام.

فإن كان ثاني الاسم ألفاً مقلوبة عن واو، رددتها في التصغير إلى الأصل، كقولهم في باب: بُوتَب. وإن كانت مقلوبة عن ياء، رددتها إلى الأصل، فقلت في تصغير ناب: نَيْب؛ لأنك إذا جمعت (ناباً) قلت: أبواب، وإذا جمعت (ناباً) قلت: أنياب.

واعلم أن أكثر الأسماء المنقوصة ما حُذِفَ الأخير منه، فإذا صَغُرَ، رُدَّ إلى أصله، وأُعيد إليه ما نقص منه، فتقول في تصغير يد: يُدِّيَّة؛ لأن المحذوف منها هو الياء، بدليل قولهم: يديته: إذا ضربت يده.

وتقول في تصغير دم: دُمِّيَّة؛ لأن المحذوف منه الياء، بدليل قولهم في تثنيته: دميان.

وتقول في تصغير (فم): فُويَّة؛ لأن المحذوف منه الواو؛ لقولهم في جمعه: أفواه. وإن أبدلت الميم من الواو، ولهذا لَحِثُوا من صَغَرَهُ على فميم.

وتقول في تصغير شاة: شويهة؛ لقولك في جمعها: شياه. وتقول في تصغير شفة: شفية؛ لأن المحذوف منها الهاء؛ لقولك: شافهت فلاناً، وتُجمع على (شِفاه).

وقال البخاري في "صحيحه": ويقال: آل يعقوب: أهل يعقوب، وقال: إذا صغروا (آل) رُدُّوه إلى الأصل، وقالوا: أهيل.

وكذا في "صحيح مسلم" ^(١) من خبر اغتسال موسى عليه السلام، قال فيه: (فاغتسل عند مُوَيَّة).

وفائدة التصغير الاختصار؛ لأن لفظه واحد يُفهم منه الصفة والموصوف جميعاً؛ لأن ياء التصغير مع تَغْيِير الحركة، تنفيد فائدة وصف الشيء بالصغر، فإذا قلت: (جبلٌ) احتمل الصغير والكبير، فإن أردت البيان قلت: جبل صغير، فإن أردت الاختصار مع البيان قلت:

جُبَيْل؛ ولذلك اِخْتَصَّ بالاسم؛ لأن الفعل لا يُوصَف، فأَمَّا تصغيرهم فعل التعجب، فمرادهم به المصدر، كما أضافوا إلى الفعل، والمراد به المصدر، والله تعالى أعلم.

وقد تلفظ النبي صلى الله عليه وسلم بالتصغير في مواضع كثيرة، ومنها ما تقدم، ومنها حديث الملاعة: "إن جاءت به أَحْيَمِر"^(١)، وفي رواية: "أَدْيَعَج".

وغير ذلك حكاية ظريفة في المعنى، أخبرنا بها الحافظ أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن المزني كتابة لي بخطه مراراً، قال: أنا ابن الجاور، قال: أنا أبو اليمن الكندي، قال: أنبأ أبو منصور القزاز، قال: أنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، قال: أنا الأزهرى، قال: أنا علي بن عمر الحافظ، قال: أنا [بنان بن يعقوب الرقومي]، قال: سمعت عبد الله بن الوليد صعيداً يقول: كان محمد بن الحسن الفقيه ابن خالة الفراء يوماً عنده، فقال الفراء: قُلْ رجل أنعم النظر في باب من العلم فأراد غيره، إلا سهل عليه. فقال له محمد: يا أبا زكرياء، فأنت الآن قد أنعمت النظر في العربية، فنسألك عن باب من الفقه. فقال: هات على بركة الله تعالى. قال: ما تقول في رجل صَلَّى فسها، وسها عن سجدتي السهو؟ ففكر الفراء ثم قال: لا شيء عليه. قال: فلم؟ قال: لأن التصغير عندنا لا يُصَغَّر. فقال محمد: ما ظننت أن آدمياً يلد مثلك.

(١) أخرجه عبد الرزاق (١١٥/٧)، رقم ١٢٤٤٧.

[بَابُ النَّسَبِ]^(١)

١١٨- وَإِنْ نُسِبْتَ إِلَى اسْمٍ أَوْ إِلَى بَلَدٍ أَرْدَفْتَهُ الْيَاءَ وَاتَّخَذَ يَاءَهُ ثَقَلًا

١١٩- كَهَاشِمِيٍّ حِجَازِيٍّ وَإِنْ يَكُ ذَا هَاءٍ حَذَفَتْ كَـ (مَكِّيٍّ) فَلَا رَمَلًا

١٢٠- وَإِنْ نُسِبْتَ إِلَى ذُلْيَا وَكَخَوْقَى . أُنْدَلْتُ آخِرَهُ وَأَوَّاءُ وَكَخَوْ جَلًا

١٢١- وَالْحَرْفَةُ انْسَبَ إِلَى الْفَعَالِ صَاحِبَهَا كَذُتَيَوِيٍّ وَتَجَّارٌ قَدْ اقْتَسَلَا

اعلم أن المنسوب إليه يُزَادُ في آخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها، كياء الكرسي، وإنما شددت هذه الياء، ليفرق بينها وبين ياء المتكلم.

ويصير الاسم المنسوب إليه صفة بعد ما كان علمًا أو جنسًا، وكلاهما لا يجوز أن يُوصف به، وإذا صار المنسوب إليه صفة، عَمِلَ عَمَلُ الفعل، وارتفع به الاسم الظاهر، كقولك: مررت برجل هاشمي أبوه، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه.

ثم النسبة تكون إما إلى قبيلة كبكري ومضري، وإما إلى بلد كبغدادِيٍّ وموصلِيٍّ، وقد تجمع الصفتان كهاشمِيٍّ حِجَازِيٍّ، وإما إلى مذهب كحنفيٍّ، ومالكيٍّ، وشافعيٍّ، وحنبليٍّ.

فإن كان في آخر المنسوب إليه هاء، حذفتها، كقولك في المنسوب إلى مكة: مكِّيٍّ، وإِنَّمَا حُذِفَتْ هذه الهاء من المنسوب إليه؛ لأن بينها وبين المنسوب شبهًا، وهو أن كُلا منهما لا يقع إلا طرفًا، ثم إِنَّمَا تَصِيرُ حُرُوفُ الإِعْرَابِ، وتجعل ما قبلها حشورًا في الكلمة؛ فلهذا لم يُجْمَع بينهما، فلمَّا تَعَذَّرَ الْجَمْعُ بينهما، حُذِفَتْ الهاء وأَقْرُبَتْ ياء النسب الدَّالَّةُ عَلَى المعنى، ولهذا لَحِنَ مَنْ قَالَ فِي نِسْبَةِ الدَّرْهَمِ إِلَى الْقَلْعَةِ: (قَلْعِيٍّ)، إِذِ الصَّوَابُ: (قَلْعِيٍّ)، كَرَجُلٍ مَكِّيٍّ.

وقولنا: (فَلَا رَمَلًا) تَوْجِيهٌ؛ أَي: لَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ فِي طَوَافِهِمْ وَسَعِيهِمْ رَمَلٌ.

(١) التَّسْبُوبُ: يَكُونُ إِذَا قَصِدَ بِإِضَافَةِ الرَّجُلِ إِلَى أَبِي، أَوْ قَبِيلَةٍ، أَوْ بَلَدٍ، أَوْ صِنَاعَةٍ، أَوْ مَذْهَبٍ، أَوْ نَحْلَةٍ؛ كُسِرَ آخِرُ ذَلِكَ الْاسْمِ، وَأَوَّلِي يَاءٍ مُشَدَّدَةٌ تَكُونُ حُرُوفَ إِعْرَابِهِ، كَقَوْلِكَ: (مَصْرِيٍّ) وَ (ثَمِيمِيٍّ) وَ (بَصْرِيٍّ) وَ (كَسَائِيٍّ) وَ (حَنْبَلِيٍّ). وَتَشْدِيدُ الْيَاءِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ يَاءِ التَّسْبُوبِ، وَيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

وَيَصِيرُ الْاسْمُ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ صِفَةً بَعْدَ مَا كَانَ عِلْمًا، وَإِذَا صَارَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ صِفَةً عَمِلَ عَمَلُ الْفِعْلِ وَارْتَفَعَ بِهِ الْاسْمُ الظَّاهِرُ، كَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ هَاشِمِيٍّ أَبُوهُ)، وَكَقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَخُوهُ).
انظر: ملحة الإعراب ٦٣/١، وعلل النحو ٥٢٩/١، واللمحة في شرح الملحة ٦٧٧/٢.

فأما الاسم الثلاثي المقصور، نحو: قنا ورحى، إذا نسبت إليه، أبدلت ألفه واوًا، سواء كانت الألف من ذوات الواو، أو من ذوات الياء، نحو: قفا وقنا، وهما من ذوات الواو، فتقول: قفوي وقنوي، أو كانت من ذوات الياء، كرحى وحصا، وألفهما من ذوات الياء، فتقول: رحوي وحصوي. وإنما لم تُقلب هنا الألف ياء كما قُلبت في الثانية؛ لئلا تتوالى الياءات.

فأما ما كان على وزن فُعْلَى، نحو: (دنيا، وموسى، وبشرى)، أو على وزن فِعْلَى، نحو: عيسى، جاز في النسب إليه ثلاثة أوجه:

أحدها: دُنْيَى، وموسَى، وعيسَى.

والثاني: دُنْيَوِي، وعيسَوِي، وموسَوِي.

والثالث - وهو أضعفهما -: دُنْيَاوِي، وموسَاوِي، وعيسَاوِي.

فأما ما آخره ياء مُشَدَّدة، كـ (عليّ وغنّي)، فالأفصح أن تقلب ياءه واوًا، فتقول: علوي وغنوي، ويجوز - على ضعف - فيه: عليّ وغنّي.

وأما المنقوص الرباعي: كالقاضي، والخماسي: كالمشتري، فتحذف الياء منهما، فتقول: قاضيّ ومشتريّ.

وأما إن نسبت رجلاً إلى حرفة يُمارسها أو صناعة يُكابدها، بنيتَه على (فَعَّال)، كقولك: حَبَّاز، وَثَمَّار، وَسَمَّان، وَنَجَّار. وتقدم مثاله، وما قبله في النظم في قولنا:

..... كدنيوي ونجار قد اقتلا

المعنى: أن أرباب الدنيا يشاحون الصناعات في دفع الأجرة وبما كسبوهم، [فيقتلون].

[بَابُ التَّوَابِعِ]^(١)

- ١٢٢- وَأَغْرَبَنَّ بِمَا أَغْرَبْتَ أَوَّلُهُ الْعَطْفَ وَالْوَصْفَ وَالتَّأْكِيدَ وَالْبَدَلَ
 ١٢٣- كَجَاءَ زَيْدٌ وَمَرْوَانُ الْكَرِيمُ كِلَا وَابْنُ الْعَلَاءِ أَبُو عَمْرٍو سَمًا وَعَلَا
 ١٢٤- وَأُخْرِفَ الْعَطْفَ عَشْرَ فَاحِصَهَا عَدَدًا الْوَاوُ وَالْفَاءُ وَحَتَّى ثُمَّ (ثُمَّ) وَلَا
 ١٢٥- وَأَوُ وَأَمْ ثُمَّ لَكِنَّ ثُمَّ بَلْ وَكَذَا إِمَّا بِكَسْرٍ لِتَخْيِيرٍ أُنْتُ كَمَلًا

التوابع التي يعرب فيها التابع بإعراب المتبوع خمسة: التأكيد، والبدل، والوصف، وعطف البيان، والعطف بالحروف.

وسُميت توابع؛ لأنها تبت ما قبلها في إعرابه على اختلاف مواقعها، ولكل منها حكم يختص به.

[فَصْلُ فِي الْعَطْفِ بِالْحَرْفِ]^(٢)

فأما العطف بالحروف، فهي العشرة المذكورة في النظم، وتسمى حروف النسق أيضًا، ولكل حرف معنى يختص به:

فأما الواو - وهي أم الباب - فمعناها: الجمع والاشتراك، ولا تقتضي الترتيب عند النحويين، وللفقهاء في ذلك خلاف.

وأما الفاء فمعناها: الترتيب والتعقيب، فإذا قلت: جاءني زيد فعمر، فيدل دخول الفاء على تقدم زيد وسبقه، وتعقب عمرو وتخلفه. وقد تقع للتسبيح، كقولك: ضربته فبكي، وسافر فريح، وجاهد فغنم.

وأما (ثم) فمعناها: الترتيب والتراخي، كقولك: سافرت إلى البصرة ثم إلى الكوفة.

(١) قَالَ جَارُ اللَّهِ: (التَّوَابِعُ: هي الأسماء التي لا يَمَسُّهَا الإِعْرَابُ، إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِ لِعَرِّهَا، وَهِيَ خَمْسَةٌ أَضْرِبُ: تَأْكِيدٌ، وَصِفَةٌ، وَبَدَلٌ، وَعَطْفٌ بَيَانٍ، وَعَطْفٌ بِحَرْفٍ).

(٢) قَالَ جَارُ اللَّهِ: (الْعَطْفُ بِالْحَرْفِ، هُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو، وَكَذَلِكَ إِذَا نَصَبْتَ أَوْ جَرَرْتَ، يَتَوَسَّطُ الْحَرْفُ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ فَيُشْرِكُهُمَا فِي إِعْرَابٍ وَاحِدٍ).

وقال الخوارزمي: العطف بعُومته يُفيد الاشتراك في الإعراب، وأمَّا الاشتراك في المعنى فذاك للعطف بخصوصه. [التخميم: ٥٨/١]

وأما (حتى) فتأتي بمعنى الواو، إلا أن من شرط ما بعدها أن يكون جزءاً مُمَّا قبلها، ويكون مذكوراً لتعظيم أو تحقير، فالتعظيم كقولك: جاءني الناس حتى الأمير، والتهقير كقولك: استضافني الناس حتى الحارس.

ولـ (حتى) ثلاث معان:

أحدها: أن تكون من حروف الجر - على ما تقدم -.

والثاني: أن تكون حرفاً من جملة نواصب الفعل المضارع - كما سنذكره إن شاء الله

تعالى -.

والثالث: أن تكون حرف ابتداء يقع بعدها المبتدأ والخبر، كقول الشاعر^(١): [الطويل]

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تُمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ

أراد: أن من كثرة الدم الذي مازج ماء دجلة، قد صار بصفة الأشكل، وهو الذي يُخالط بياضه حُمْرة، ومنه سُميت العين التي يخالط بياضها حمرة: شكلاء. ومن ذلك في صفة النبي صلى الله عليه وسلم " أنه كان أشكل العين "^(٢).

وإذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها، جاز في إعراب (رأسها) ثلاثة أوجه:

أحدها: الرفع بالابتداء، والخبر مضمّر وتقديره: حتى رأسها مأكول.

والثاني: النصب على العطف، ويكون الرأس قد دخل في الأكل.

والثالث: الجر، ويكون الرأس غير داخل في الأكل، بل الأكل وصل إليه..

وأما (أو) فتأتي لأحد خمسة معان:

الشك: كـ (جاءني زيد أو عمرو).

والإيهام: كـ (لقيت زيدا أو عمرا)، وأنت تعلم من لقيت منهما، وقصدت الإيهام

على المخاطب، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصفافات: ١٤٧]، والله أعلم.

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٩٧/٥)، رقم (٢٠٩٥٠).

وأن تكون للتخيير، كقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

أو تكون للإباحة، كقولهم: جالس القراء أو الفقهاء.

والفرق بين العطف بـ (أو) والعطف بالواو، أنك إذا عطفت بـ (أو) فقلت: جالس الفقهاء أو القراء، كان معطياً بمجالسة الصنفين، لما قدمنا من أن الواو للجمع. وأن يكون للتقريب، كقولك: ما أدري أسلم أو أودع؟ أي: لتقريب ما بين السلام والوداع.

وأما (أم) فهي للاستفهام، وتقع في غالب أحوالها معادلة لألف الاستفهام، فتكون مع الألف بمعنى: (أي)، فإذا قلت: أزيد عندك أم عمرو؟ كان تقدير الكلام: أيهما عندك؟ فيكون جواب المخاطب: زيد أو عمر؛ لأن المستفهم بـ (أم) مثبت أن أحدهما عنده، وإنما يطلب التعيين عليه، كما أن المستفهم بـ (أو) يستفهم عن كون أحدهما عنده، ولهذا يُجاب بنعم أو لا. وكان ترتيب كلام المستفهم أن يتدئ بـ (أو)، وإذا قلت: (نعم) استخير بـ (أم).

وأما (لا) فتكون عاطفة بعد الإثبات، فتحقق المعنى الأول وتنفيه عن الثاني، كقولك: قام زيد لا عمرو، فإن قلت: ما قام زيد ولا عمرو، فالواو هنا هي العاطفة دون (لا)، وإنما زيدت (لا) بعد واو العطف؛ تأكيداً للنفي واشباعاً للمعنى.

وأما (بل) فمعناها: الإضراب عن الأول والإثبات للثاني، ولا تدخل عليها واو العطف، وتجيء بعد الإثبات، كقولك: رأيت زيداً بل عمراً. وبعد النفي، كقولك: ما رأيت زيداً بل عمراً.

وإذا زيد عليها الألف، صارت جواباً يوقف عليه وتكون نقيض (نعم)، وتأتي في جواب الاستفهام الداخِل على النفي، كما قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

وأما (لكن) فمعناها: الاستدراك، وتجيء بعد النفي، كقولك: ما خرج زيد لكن عمرو. فإن جاءت بعد الإثبات، لزم أن يكون بعدها جملة تامة، كقولك: حضر زيد لكن عمرو لم يحضر.

وأما (إما) فتأتي بمعنى (أو) في الشك والإبهام، والتخيير والإباحة، إلا أن بينهما فرقتين:

أحدهما: أنك تبدئ بـ (إما) شاكاً، وفي (أو) تبدئ باليقين ثم يطرأ عليه الشك.
 الثاني: أنه لا بد في (إما) من التكرير، كما قال سبحانه: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤].

و(إما) العاطفة هي المكسورة الهمزة، فأما المفتوحة الهمزة فمعناها تفصيل الجمل، ولا بد أن تتلقى بالفاء، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩].

[فصل في العطف على الموضع]

ثم اعلم أن العطف قد يقع على اللفظ وعلى الموضع، فإذا قلت: ليس زيد بكاتب ولا شاعر، جاز لك أن تجر (شاعراً) بالعطف على لفظ (كاتب)؛ أي: ليس بكاتب ولا شاعر. وجاز نصب (شاعر) بالعطف على الموضع؛ لأن الأصل: ليس زيد كاتباً، وإنما أدخلت الباء زائدة، ومثله قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣].

فمن نصب جعله عطفًا على اسم الله، ومن رفعه جعله على الموضع؛ لأن موضعه الابتداء، وإنما طرأت (إن) عليه، والعطف على اللفظ أحسن.

فصل [في النعت]^(١)

وأما الصفة فتختص بالاسم، وتكون في غالب الأحوال مشتقة من الفعل، أو في معنى المشتق من الفعل، كالقائم والقاعد، وكلمنسوب إلى الحلية كالأبيض والأسود، وإلى الخلق كالكرم والقيم، أو إلى أب كبكري وقرشي، أو إلى بلد كمكي ومدني، أو إلى صناعة كبرّاز وخياط، أو يُوصف بـ (ذي) التي بمعنى: صاحب.

ومن شرطه أن يُوافق الموصوف في تعريفه وتنكيره، وتأنيثه وتذكيره، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، فلا يجوز أن تُوصف المعرفة بالنكرة، ولا النكرة بالمعرفة، بل يُوصف كل نوع فيه بما يُضاهيه.

وتختص أسماء الإشارة بأن يليها الصفة المعرفة بالألف واللام، كهذا الرجل، وهذه الدار، ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾ [الزخرف: ٧٢].

وتُوصف النكرة بما يجانسها من النكرة، وبالمضاف الذي إضافته غير مُختصة، كما قال تعالى: ﴿هَذَا بِأَلْفِ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، فوصف (هَذَا) وهو نكرة، بمضاف، وجواز ذلك لكونها إضافة غير مختصة، والتونين فيها مقدر؛ إذ أصل الكلام: هدياً بالغاً للكعبة.

ومتى كانت الصفة للمدح أو الذم، جاز أن تتبع الموصوف في إعرابه، وأن تخالفه على تقدير عامل، كما قرئ: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، رُفع على أنه خير المبتدأ، ونُصب على تقدير: أعني حمالة الحطب، ويكون خبره ما بعده.

(١) التعت (ويُسمى الصفة أيضاً) هو ما يُذكر بعد اسمٍ لِيُبينَ بعض أحواله أو أحوال ما يتعلق به. فالأول نحو "جاء التلميذ المجتهد"، والثاني نحو "جاء الرجل المجتهد غلاماً".

فالصفة في المثال الأول بينت حال الموصوف نفسه. وفي المثال الثاني لم تبين حال الموصوف، وهو الرجل، وإنما بينت ما يتعلق به، وهو الغلام. وفائدة التعت التفرقة بين المشتركين في الاسم.

ثم إن كان الموصوف معرفةً ففائدة التعت التوضيح. وإن كان نكرةً ففائدته التخصيص.

(فان قلت "جاء عليّ المجتهد" فقد أوضحت من هو الجائي من بين المشتركين في هذا الاسم. وإن قلت "صاحب رجلاً عاقلاً"، فقد خصصت هذا الرجل من بين المشاركين له في صفة الرجولية).

ومنه قول الشاعر^(١): [السريع]

لا يبعدن قَومِي الَّذِينَ هُمُ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

يُروى: (النازلون، والطيبون) بالرفع على الصفة لـ (قومي)، و(الطيبون) عطفاً عليه.

ويُروى: (النازلون، والطيبين) رفعاً للأول على الصفة، ونصباً للثاني على تقدير: أعني.

ويُروى: (النازلين، والطيبون) بنصب الأول على تقدير: أعني، ويرفع الثاني عطفاً على

الصفة.

(١) قالتها الخرنق بنت بدر بن هفان وهي أخت طرفة بن العبد لأمه. "الديوان ص ١٢" من قصيدة في رثاء زوجها عمرو بن مرثد وابنها علقمة بن عمرو وأخويه حسان وشرحيل.
الشرح: المعتك: موضع ازدحام الناس في الحرب، الطيبون معاقد الأزر: تريد أعفاء.
انظر: أمالي القالي ٢/ ١٥٨ والشجري ١/ ٢٤٤.

فصل [في التأكيد]^(١)

وأما التأكيد فيختص بالأسماء المعارف دون النكرات، وألفاظه: نفس، وعين، وكل، وكلا، وكلتا، وأجمع، وجميع، وجمعاء، وجمع. فإذا كانت مؤكدة، تبعت الاسم المؤكد في إعرابه، كقولك: جاء زيد نفسه، واستعدت الدرهم عينه. وقد جَوُزَ بعضهم إدخال الباء على (نفسه وعينه)، فقال: جاء زيد بنفسه، واستعدت الدرهم بعينه.

(١) التوكيد: تمكين المعنى في النفس ويقال: توكيد وتأكيد ووكد وأكد وبالواو جاء القرآن: (وَلَا تَقْضُوا الْإِيمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا) [النحل: ٩١] ولفظه على ضربين: أحدهما: إعادة الأول بعينه ويكون ذلك في الأسماء والأفعال والحروف والجمل. والثاني: غير لفظ الأول ولكن في معناه.

فصل: والغرض من ذكره إزالة الاتساع، وذلك أن الاسم قد ينسب إليه الخبر ويراد به غيره مجازاً كقولك: جاءني زيد؛ فإنه قد يراد جاءني غلامه أو كتابه، ومنه عمر السلطان داراً أو حفر نهرًا، أي: أصحابه بأمره؛ فإذا قلت: جاء زيد نفسه كان هو الجائي حقيقة، وقد يذكر العام ويراد به الخاص كقوله تعالى: (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ) [آل عمران: ١٧٣] والمراد بعضهم؛ فإذا قلت: (قال الناس كلهم) لم يحتمل بعضهم.

فصل: ويؤكد الواحد بلفظين: (نفسه) و(عينه) وهما عبارتان عن حقيقة ويؤكد الاثنان بـ (كلا) و(كلتا) والجمع بـ (كلهم) و(أجمع) و(أجمعين) و(جمعاء) و(جمع)؛ لأن هذه الألفاظ موضوعة لخصر أجزاء الشيء والإحاطة بما فما لا يتجزأ لا تدخل عليه لعدم معناها فيه ألا ترى أنك لو قلت كتب زيد كله أو أجمع لم يكن له معنى كما يكون في قولهم: كتب القوم كلهم.

فصل: ولا تؤكد النكرات وأجازه الكوفيون. وحجة الأولين من وحيين: أحدهما: أن التوكيد كالوصف وألفاظه معارف والنكرة لا توصف بالمعرفة.

والثاني: أن النكرة لا تثبت لها في النفس عين تحتمل الحقيقة والجزء فيفرق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة، ألا ترى أنك لو قلت: جاءني رجل لم يحتمل أن تفسره بكتاب رجل؛ لأن الجواز في هذا الاستعمال لا يغلب حتى يدفع بالتوكيد بخلاف لفظة: (القوم) فإنه يغلب استعمالها في الأكثر؛ فإذا أردت الجميع أكدت لرفع الجواز الغالب، ومثل ذلك الاستثناء فإنه دخل الكلام ليرفع حمل لفظ العموم على الاستغراق؛ لأنه يستعمل فيه غالباً. [الباب ٢٢٧/١]

و(كل) يؤكدما الواحد والجمع دون المثنى.

و(أجمع) يؤكد به الواحد المذكر.

و(جَمْعَاء) يؤكد بها المونث.

و(جُمِع) يؤكد بها جموع المونث، ممَّا يعقل ومما لا يعقل.

وأما (كلا، وكلتا) فيؤكد بهما المثنى، كقولك: لقيت الرجلين كليهما، ورأيت

الجاريتين كليتهما، ودخلت الجنتين كليتهما.

وليست الألفان فيهما ألف التثنية، بل صيغ لفظهما لتأكيد المثنى، ويكون الخير عنهما

مفردًا، فتقول: كلا الرجلين قائم، وكلتا المرأتين قائمة، ولا تقل: قائمان، ولا قائمتان.

ومنه قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتُ الْحَيِّينَ أَتَتْ أَكْثَرَهَا﴾ [الكهف: ٣٣]، أفرد الخير ولم يقل: آتتا.

وإذا أضفت (كلا، وكلتا) إلى أسم ظاهر، وجب إثبات ألفهما على اختلاف

مواقعهما، تقول: كلا الرجلين قائم، ومررت بكلتا المرأتين.

وإن أضيفا إلى اسم مضمَر، ثبت ألفهما في الرفع، وانقلبت ياء في النصب والجر،

تقول: جاءني الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاها، ولقيت الرجلين كليهما، والمرأتين

كليتهما، ومررت بالرجلين كليهما، والمرأتين كليتهما.

فصل

وللتأكيد مراتب بعضها فوق بعض بحسب الحاجة، تقول: زيد قائم، فهذا خير بمجرد

لا تأكيد فيه، فإذا أكدته لتبين ثبوت المعنى وثبوت علمك به، قلت: إن زيدًا قائم. فإذا

أردت في تحقيقه تحقيق علمك وأخبارك، قلت: إن زيدًا لقائم. فإذا زدت على ذلك

أقسمت، فقلت: والله إن زيدًا قائم. فإذا بالغت، قلت: والله إن زيدًا لقائم.

وكذلك تقول في النفي: (ما زيد قائمًا، وما زيد بقائم)، لكن الإثبات أكثر تأكيدًا؛

لأنه الأصل، ولأن جنس الإثبات أشرف، والغلط فيه أغلظ، والعمل به أكثر، ومن هذا

قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧]، لما ذكر

الصبر وحده، لم يؤكد باللام، ولما قرنه بالآية الأخرى بالمغفرة، أكده باللام، فقال:

﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣].

فصل [في البديل]^(١)

وأما البديل فيدخل على الاسم والفعل، ويأتي في الاسم على أربعة أنواع:

أحدها: بدل الكل، كقولك: رأيت أخاك زيدًا.

والثاني: بدل البعض، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾

[البقرة: ٢٥١]، فـ (بعض) بدل من الناس.

والثالث: بدل الاشتمال، وأكثر ما يقع بالمصادر، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ

الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، وتقدير الكلام: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام.

والرابع: بدل الغلط والنسيان، ولم يقع ذلك في القرآن، ولا في شعر، ولا في فصيح

الكلام، كقولك: رأيت زيدًا عمرًا، أردت: عمرًا، فسبق اللسان على وجه الغلط إلى ذكر (زيد)، والمقصود ذكره (عمر).

(١) البديل هو: تابعٌ مُستقلٌ يَمُقْتَضَى العَامِلُ تَقْدِيرًا دُونَ مُتَّبِعٍ.

(تابع) جِنْسٌ يَشْمَلُ التَّوَابِعَ، وَالتَّبَعِيَّةُ فِي الإِعْرَابِ، لَفْظًا أَوْ مَوْضِعًا، نَحْوُ: لَسْتُ بِإِذَا يَدًا

(وَمُسْتَقِلٌ) يُخْرِجُ النَّعْتِ، وَعُطِفَ الْبَيَانُ وَالتَّوَكِيدُ، وَأَكْثَرُ النَّحَاةِ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْبَدَلِ مُقَدَّرٌ،

وَهُوَ يَلْفِظُ الْأَوَّلَ، فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ ثَانِيَةٍ لَا مِنَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى، وَلَا يَنْوِي بِالْأَوَّلِ الطَّرْحَ.

وَقَدْ صَرَّحَ سَيُوبَةُ بِأَنَّ الْبَدَلَ مِنْ جُمْلَةِ ثَانِيَةٍ، وَيُظْهِرُ الْعَامِلُ كَثِيرًا إِذَا كَانَ حَرْفَ جَرٍّ، نَحْوُ: (لَمَنْ

أَمِنْ مِنْهُمْ) [الأعراف: ٧٥]، وَيَجِبُ ذِكْرُهُ فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِهِ.

وَإِخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ إِظْهَارِ الرَّافِعِ وَالنَّاصِبِ، فِي نَحْوِ: قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا أَخَاكَ، فَأَجَازَ ذَلِكَ

بَعْضُهُمْ، فَقَوْلُ: قَامَ زَيْدٌ قَامَ أَخُوكَ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاكَ، وَمَنْعَ ذَلِكَ بَعْضُهُمْ، وَجَعَلَ مَا أَوْهَمَ

ذَلِكَ، كَقَوْلِكَ تَعَالَى: (اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ (٢٠) اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا) [يس: ٢٠ - ٢١] مِنْ تَكَرُّرِ

الْجُمْلِ، وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا، وَيُسَمَّى التَّبْيِيعَ.

وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ وَمِنْهُمْ الْمُبَرِّدُ، إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمُبَدَلِ مِنْهُ، وَلَيْسَ عَلَى نِيَّةِ

تَكَرُّرِ الْعَامِلِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِ سَيُوبَةَ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ.

وَقِيلَ: الْعَامِلُ هُوَ الْأَوَّلُ بِحُكْمِ الْعَوَظِيَّةِ عَنِ الْعَامِلِ الثَّانِي الْمَحْذُوفِ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (دُونَ مُتَّبِعٍ) مَنْ

الْمُتَّبِعِ بِـ (بَلٍّ، وَلَكِنْ)، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بَلٍّ عَمَرُو، وَمَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو، وَيُسَمَّى الْكَوْفِيُّونَ هَذَا

بِالْتَّرْجَمَةِ، وَالتَّبْيِيعِ، وَالتَّكْرِيرِ، وَابْصَرِيُّونَ يُسَمُّونَهُ الْبَدَلَ. [الإرتشاف ١٧٨/٣]

ويجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة، كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿٦﴾
 صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦ - ٧]، وأن تبدل النكرة من النكرة، كقوله
 تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ ﴿١٠﴾ رَسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠ - ١١].
 وأن تبدل المعرفة من النكرة، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
 ﴿٥٢﴾ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢ - ٥٣]، وأن تبدل النكرة من المعرفة، كقوله تعالى:
 ﴿لَنْسِفًا بِالتَّائِبِينَ﴾ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥ - ١٦].
 وأما إبدال الفعل من الفعل، فيجوز إذا كان بمعناه، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾
 يَلْقَ أَثَامًا﴾ ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٦٩]، فأبدل (يُضَاعَفْ) من
 (يَلْقَ) لتناسب معانيهما.

فصل [في عطف البيان]^(١)

وأما عطف البيان: فهو اسم ليس بمشتق من الفعل، ولا في معنى المشتق منه، كالأسماء الأعلام والكُنَى، وبهذا تميّز عن الوصف؛ لأن الأسماء الأعلام والكُنَى لا يجوز أن يُوصف بها، مثاله قولك: رأيت أحنّاك زيدًا، ولقيت أباك عمرًا، ومررت بعلي أبي الحسن. فزيد، وعمر، وأبو الحسن، عطف بيان يتبع ما قبله في الإعراب؛ لأنها ثَمّا لا يُوصف بها.

(١) تابع جَارٍ مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص جامدًا أو بمثولة الجامد، فالتابع جنسٌ جَارٍ مجرى النعت، فصل يَخْرُجُ به عطف النسق والبدل.

و(في التوضيح) خَرَجَ به التوكيد، و(التخصيص) خَرَجَ به ما جيء به من النعوت للتوكيد، و(جامد) خَرَجَ به النعت، (أو بمثولة الجامد) خَرَجَ به ما أصله صِفَةٌ، ثُمَّ غلب عليها فصارَ عَلَمًا بِالْقَلْبَةِ كالصُّعْق. ومذهب البصريين أنه لا يكون إلا معرفةً تابعةً لمعرفة، وخصه بعضهم بالعلم اسمًا، أو كُنْيَةً، أو لَقَبًا. وذهب الكوفيون، وتبعهم الفارسي، وابن جني، والرخشري، إلى أنه يكون في التكررة تابعةً لتكررة، واختاره ابن عصفور، وابن مالك، ومثل بعضهم ذلك بقوله: (مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ) [النور: ٣٥]. وردَّ الأسماء من الأجناس على الأسماء، نحو: ثَوْبٌ خَزٌّ، وَبَابٌ سَاجٌ، وأجازه الرخشري، فخالفهما في قوله: إِنَّ (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ) [آل عمران: ٩٧] عَطْفُ بيانٍ على قَوْلِهِ: (آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ) [آل عمران: ٩٧]، مُخَالَفَةٌ لِإِجْمَاعِ البصريين والكوفيين، فلا يُلْتَفَتُ إليهما، ويُسمَّى الكوفيون الترجمة.

وقال بعض أصحابنا: لا خلاف في كَوْنِ الْمُضْمَرِ لا يكون عطف بيان، ولا يجري هو على اسم عطف بيان، ثُمَّ نَاقَضَ، فقال في نحو: ما قَامُوا إِلَّا زَيْدًا.

وإن أَعْرَبَهُ نَعْتًا، فإن النحويين يَعْتَوْن به أنه عطف بيانٍ لِلضَّمِيرِ في (قَامُوا)، وهذا العطفُ يُؤَافِقُ مَثْبُوعه في الأفراد، والثنائية، والجمع.

ولا يُشْتَرَطُ التَّسَاوِي في رُبَّةِ التعريف، فقد أجاز سيبويه في قولك: (يَا هَذَا ذَا الْجُمَةِ)، أن تكون (ذَا الْجُمَةِ) عطف بيانٍ وَبَدَلًا.

وقال النحاة في (مَرَرْتُ بِهِذَا الرَّجُلِ): إِنَّ (الرَّجُلَ) عطف بيان، وقالوا في (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ زَيْدًا): إِنَّ (زَيْدًا) عطف بيان.

وقول ابن عصفور: عطفُ البَيَانِ يَجْرِي فيه الأعرافُ على الأقلِّ تعريفًا بخلاف النعت، مُخَالَفٌ لِمَا أجاز سيبويه، وما جاز أن يكون عطف بيان، جاز أن يكون بدلًا، ولا ينعكس؛ إذ البدل ليس مشروطًا فيه التعريف، ولا التنكير، ولا المطابقة، في أفراد، وثنائية، وجمع. [الارتشاف ١٦١/٣]

واعلم أن كل ما وقع عطف بيان، جاز أن يكون بدلا، فإذا قلت: جاء زيد أبو عمرو، جاز أن يكون (أبو عمرو) عطف بيان، وجاز أن يكون بدلا، وإن كان (أبو عمرو) بمعنى والد عمرو، جاز أن يكون صفة أيضا.
ومن شرط عطف البيان أن يُطابق ما قبله تعريفاً وتنكيراً، ويختصُّ بالأسماء، وهو كالوصف.

والعطف بالحروف يدخل على الأسماء وعلى الأفعال، إلا أنك إذا عطفت فعلا على فعل، وجب أن يكون المعطوف من نوع المعطوف عليه، فإن كان ماضياً كان المعطوف ماضياً، وكانا جميعاً مبنيين على الفتح، كقولك: قام زيد وقعد عمرو، ووَرَدَ بكر وصدر خالد.

وإن كان فعل أمر عطف عليه فعل أمر، وبنيتهما على السكون، كقولك: قم واخرج، وكقولك: ادخل وانبسط، واشرب وكل.

وإن كان مضارعاً عطف عليه مثله وأعربته كإعرابه، رفعاً، ونصباً، وجزماً، كقولك: زيد يصوم ويتصدق، وعمرو لن يصوم ولن يتصدق، وبكر لم يصم ولم يتصدق.

[بَابُ الْمُنْعُوعِ مِنَ الصَّرْفِ]^(١)

١٢٦- وَالْمُنْعُ لِلصَّرْفِ فِي الْأَسْمَاءِ مَعَ عَلَلٍ تَسْعُ إِذَا اجْتَمَعَتْ ثِنْتَانِ قَدْ حَصَلَا

١٢٧- جَمَعَ وَوَصَفَ وَتَأْنَيْتَ وَمَعْرِفَةً وَعَجَمَةً ثُمَّ تَرَكَيْتَ وَمَا عُدِلَا

١٢٨- وَوَزَنَ فِعْلٌ وَثَوْنٌ زَيْدٌ مَعَ أَلِفٍ فَالْجُرُّ كَالْتَنْصِبِ وَالتَّنْوِينِ قَدْ عَزَلَا

اعلم أن الأصل في الأسماء: الصرف، إلا أن فيها ما شابه الفعل، فسلب الجر والتنوين اللذين لا يدخلان الفعل.

والأسباب المانعة من الصرف تسعة، وتسمى بالعلل أيضاً، وقد ذكرت في النظم:
الأول: الجمع الذي تالته ألف بعدها حرف مشدد أو حرفان فصاعداً، نحو: ذواب، ودراهم، ودنانير، ومصاييح، فهذا الصنف لا ينصرف بحال، فإنه جمع لا نظير له في الواحد.

فإن لحقته الهاء انصرف، نحو: صيارفة وطيالسة؛ لأنه بالتحقاق الهاء به صار إلى مثال الآحاد، نحو: رفاهية وكراهية.

(١) هو المَعْرَبُ الذي لا يوجد فيه تنوين ولا جرٌّ، إلا إذا أُضِيفَ، أو دَخَلَتْ عليه (أَل) فَيَجْرُ. فَأَلِفُ التَّائِيثِ تَمْنَعُ الصَّرْفَ مَقْصُورَةً، كَانَ الْاسْمُ مُفْرَداً أَوْ جَمْعاً، مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً، أَوْ عَلَمًا، نَحْوُ: بُهْمَى، وَسُكَارَى، وَدِكرَى، وَذِفْرَى، وَمَتَى، وَسَلَمَى. وَمُدَّةٌ، مُفْرَداً أَوْ جَمْعاً، نَحْوُ: حَمْرَاءَ، وَشَعْرَاءَ. وَلَوْ سَمَّيْتَ بِهِ (كَلْتًا) مِنْ قَوْلِكَ: قَامَتِ كَلْتَا أَخْتَيْكَ، امْتَنَعَ الصَّرْفُ، أَوْ مِنْ: رَأَيْتُ كِلْتَا الْمَرَاتِنِ، أَوْ مِنْ كِلْتَيْهِمَا، صَرَفْتَ، وَكَذَا (حُبْلَى) الْمَرْحَمِ مِنْ حُبْلَوَى، مُسَمًى بِهِ.

وما وَازَنَ مَفَاعِلٍ أَوْ مَفَاعِيلٍ فِي الْحَرَكَاتِ وَالسُّكُنَاتِ، وَهُوَ الْجَمْعُ الْمُتَنَاهِي. وَيُقَالُ: الْجَمْعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ، وَلَوْ سُمِّيَ بِهِ مُنْعَ الصَّرْفِ، نَحْوُ: دَرَاهِمٍ، وَدَنَانِيرٍ، وَذَوَابٍ. وَفِي "حَوَاشِي مِيرْمَانَ": النَّحْوِيُّونَ إِذَا سَمُّوا رَجُلًا بِمَسَاجِدَ، لَمْ يَصْرِفُوهُ بِمَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ، إِلَّا (الْأَخْفَشُ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلًا صَرَفَهُ. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَهُوَ الْقِيَاسُ.

وَكَانَ الْأَخْفَشُ يَقُولُ: إِنَّمَا مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ أَنَّهُ مِثَالٌ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْوَاحِدُ، فَلَمَّا ثَقُلَتْهُ وَسَمَّيْتُ بِهِ، خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ الْمَانِعِ، وَعَنِ الْأَخْفَشِ أَيْضًا: لَمْ أَصْرِفْهُ لِلْمَعْرِفَةِ وَالْبِنَاءِ، فَإِذَا نَكَّرْتُهُ صَرَفْتُهُ. انْتَهَى.

انظر: أسرار العربية ٣٦، واللباب في علل البناء والإعراب ٧٢/١، ومسائل خلافية في النحو، المسألة الحادية عشرة، ١٠٣، وتوضيح المقاصد ١١٩/٤، والتصريح ٢١٠/٢، والأشموقي ٢٢٨/٣.

فإن كان في آخر هذا الجمع ياء قبلها كسرة، نحو: جوارى وليالي، أجري مجرى الاسم المنقوص الذي تُحذف ياءه في الرفع والجور، ويُنَوَّن، وتقر ياءه في حال النصب وتفتح، فتقول: هذي جوار، ومررت بجوار، واشترت جوارى.

وأما الوصف مثل: أحمر وأبيض، تقول: لبست ثوباً أبيض، ومررت بعبد أسود. فإن عَرَفْتَ هذا النوع بالألف واللام أو أضفته، صرفته، تقول: نبذت بالثوب الأحمر، وارتديت بالرداء الأبيض، وأحسنْتَ إلى القوم أسودهم وأبيضهم، ونحو ذلك.

وأما المؤنث فأقسام: منه منصرف، ومنه غير منصرف؛ فغير المنصرف ينقسم إلى:

ما فيه علامة التأنيث، كطلحة، وسلمة، ونحو ذلك.

وإلى ما لا علامة فيه، فما كان من هذا القسم على ثلاثة أحرف، كهند، ودعد، ونحو ذلك، ففي صرفه خلاف.

وما زاد على الثلاثة، كزنب، وعقرب، وعقاب، ونحو ذلك، فإن الحرف الزائد على الثلاثة يجري مجرى علامة التأنيث، فلا ينصرف لذلك، وامتناعهم من إدخال تاء التأنيث عليها يدل على أنهم نزلوا الحرف الزائد منزلة تاء التأنيث.

وأما (العدل): فهو ما عدل من الأسماء الأعلام عن فاعل إلى فعل، كقولهم في عامر: عمر، وفي زافر: زُفر، ونحو ذلك. وفي المؤنث: قَطَام، وحَدَام، عن: فاطمة، وحاذمة، ونحو ذلك.

وقد تكلم النبي صلى الله عليه وسلم في شيء من ذلك، في حديث تزويجه بأُم سلمة بنت أبي أمية ابن المغيرة، وكان لها بنت صغيرة يقال لها: زينب، ترضعها، فلما دخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم، أخذها عمار بن ياسر، ففقدتها النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "أين زنا ب" ^(١)، فقيل: أخذها عمار.

وأما الاسم الأعجمي الذي على ثلاثة أحرف، فيصرف مع التعريف والعجمة، إذا كان أوسطه ساكناً، كـ (لوط ونوح)؛ لأن خفَّته عادت لأحد الثقليْن، فصرف لذلك. وأما التركيب فيشترط فيه العلمية، ليكون التركيب سبباً في المنع من الصرف؛ ألا ترى أنك لو سميت رجلاً بـ (صاحب حمراء)، على تقدير تركيب صاحب مع حمراء،

(١) أخرجه أبو يعلى (٤٣٨/١٢)، رقم ٧٠٠٦، وابن عساكر (٢٦٩/٣٤).

كتركيب حضرموت، منع، تقول: هذا صاحب حمراء - بضم الهمزة -، كما تقول: هذه حضرموت.

وإنما منع التركيب الصرف، لشبه الثاني من المركبين بتاء التأنيث، بدليل فتح الأول منهما، كما يفتح الاسم الذي تدخله تاء التأنيث، بدليل حذف الثاني في النسب، كما تحذف تاء التأنيث، فتقول في النسب إلى بعلبك: بعلبي.

وأما (العدل)، فقد تقدم ذكره، وكذلك الوصف. ووزن الفعل، مثل: أحمد، وتغلب، ويشكر، ففي هذه الأسماء التعريف ووزن الفعل.

وأما الألف والنون المزيديان، فيشترط فيما هما أن يكون مؤنثه فعلى، كـ (سكران وسكري)؛ ولذلك صرفوا (عريانة)، لكون مؤنثه (عريانة)، فلا يقال: رجل عريان، وامرأة عريا، كما قالوا: سكران وسكري، والله أعلم.

١٢٩- وَمَا تَنْكُرَ أَوْ بِاللَّامِ عُرْفَ أَوْ أَضِيفَ اصْرِفْ وَإِنْ تَضَطَّرَ مُرْتَجِلًا

١٣٠- وَلِلتَّنَاسُبِ كَاسْتَشْفَعِ بِأَحْمَدَ وَاجِدًا لَدَ ظَهَرَ سَكْرَانِ اسْتَهْوَاهُ شَرِبُ طَلَا

١٣١- وَجَدَ بَثْوَبَ عَلَى الْعَرِيَانِ وَاقْتَدَيْنَ بِأَفْضَلِ الْخَلْقِ طُرًّا أَحْمَدَ عَمَلًا

وينصرف ما لا ينصرف معرفة إذا نُكِرَ، كقولك: مررت بنشوان يتمايل.

وكذلك تصرف ما أدخلت عليه الألف واللام من ذلك، كقولك: أقمت الحد على السكران. وكذلك تصرف ما أضيف، كقولك: مررت بعمر كم.

وكذلك ما اضطرت إلى صرفه لإقامة القافية أو الوزن في الشعر، كقول الشاعر^(١): [الوافر]

كَأَنَّ سَهْيُوقَنَا فِينَا وَفِيهِمْ مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا

وكذلك تصرف ما لا ينصرف لأجل التناسب، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]، ونحو ذلك.

(١) البيت لعمر بن كلثوم.

الشرح: المخاريق: المناديل تلف ويلعب بها، لعبة كانت عندهم.

انظر: شرح القصائد السبع ٣٩٧/١، وشرح المعلقات السبع ٢٤٩/١.

وهذه الأمثلة موجودة في نظم اللؤلؤة، كما ترى في قولي:

..... ك (استشفع بأحمد) إلى آخر البيت الثالث.

فأما ترك صرف ما لا ينصرف للضرورة، فقد اختلفوا في جوازه:

فمن منع قال: إن الأصل في الأسماء الصرف.

ومن أجاز قال: كما يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة، فكذلك عكسه، وانشدوا

قول العباس بن مرداس^(١): [المقارب]

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِصٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسٍ فِي مَجْمَعٍ

وإذا دخل الألف واللام على غير المنصرف، انجر بالكسر، سواء كانت الألف واللام

للتعريف، كما في قوله تعالى: ﴿كَالْأَعْمَى وَالْأَصَمِّ﴾ [هود: ٢٤].

أو زائدة، كالداخلة على (يزيد) في قول الشاعر^(٢): [الطويل]

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَخْسَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلِهِ

أو موصولة كالداخلة على (يقظان) في قول الآخر^(٣): [الطويل]

(١) انظر: الخزاعة ١/ ٧٣ والعيني ٤/ ٣٦٥.

(٢) البيت: لابن ميادة واسمه الرماح بن أبرد، وهو شاعر مقدم من مخضرمي شعراء الدولتين وهو

من قصيدة يمدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان. وهو من الطويل.

الشاهد: في "الوليد بن يزيد" حيث أدخل الشاعر فيهما الألف واللام بتقدير التنكير فيهما، وهي

في الحقيقة زائدة، قاله العيني ١/ ٢٢٢.

انظر: الأشموني ١/ ٤٢، وابن هشام رقم ١١٩ في خزاعة الأدب، والسيوطي في معجم الخوامع ١/ ٢٤،

والإتصاف ١/ ١٩٨.

(٣) البيت: قال العيني في شرح الشواهد ج ١ ص ٢١٥: لم أقف على اسم قائله، وبالبحت لم أعثر

له على قائل.

الشرح: "باليقظان" أي: بالحذر، "ناظره" الناظر من المقلة السوداء. "نسيت" النسيان -بكسر

النون- خلاف الذكر والحفظ، وفتح النون. الكثير النسيان للشيء. "تهواه" من هوى يهوى إذا أحب،

"والعواقب" جمع عاقبة، وعاقبة كل شيء آخره.

المعنى: ما أنت بالرجل الذي يقظ ناظره إذا غطى هواك على بصيرتك بسبب محبتك له ونسيت ذكر

عواقب ما يتول إليه أمرك.

وَمَا أَنتَ بِالْيَقْظَانِ نَاطِرُهُ إِذَا نَسِيتَ بِمَنْ تَهَوَّاهُ ذَكَرَ الْعَوَاقِبِ
 وإنما جَرَّ بالكسرة مع الإضافة ولام التعريف؛ لأن الكسرة سقطت مع عدمها تبعاً
 لسقوط التنوين، بسبب المشاهدة، وسقوطه بالألف واللام بسبب آخر، فلا يسقط الجر تبعاً
 له، قال النحويون: سقوط التنوين بسبب المشاهدة كان استحساناً لا ضرورة؛ فلذلك يجوز
 للشاعر إثباته.

ولا يجوز له إثباته مع الألف واللام والإضافة. وقولنا: وأن يضطر مرتجلاً، يعني: في
 الشعر.

واعلم أن كل اسم لا ينصرف إذا وقع في الشعر، فهو على ثلاثة أضرب:
 أحدها: لا يجوز صرفه مطلقاً، وهو ما أخره ألف التانيث المقصورة، نحو: دُنِيَا
 وَحُبْلَى، لعدم الفائدة في صرفه؛ لأنه إذا صرف نَوْنٌ، فتحذف أَلْفُهُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ،
 وكذلك كل ما استقام الوزن بدون صرفه.

=

الإعراب: "ما" نافية حجازية أو تميمية، "أنت" اسم ما على الأول ومبتدأ على الثاني. وعليهما فهو
 في محل رفع، "باليقظان" الباء زائدة اليقظان: خبر ما أو خير المبتدأ وهو منصوب بفتحة مقدرة على
 الأول ومرفوع بضمة مقدرة على الثاني وعليهما فإنما منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر
 الزائد، "ناظره" فاعل يقظان لأنه صفة مشبهة والهاء ضمير الغائب مضاف إليه وقيل: إن خير ما أو خير
 المبتدأ هو "أل" في اليقظان لأنها اسم موصول بمعنى الذي. والصفة المشبهة مع فاعلها صلته، "إذا" ظرف
 لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط، "نسيت" جملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها
 "بمن تهواه" الباء للسببية ومن اسم موصول في محل جر بها وجملة "تهواه" لا محل لها صلة الموصول.
 والجار والمجرور متعلق بقوله: نسيت، "ذكر" مفعول به لنسيت "العواقب" مضاف إليه. وجواب إذا
 محذوف دل عليه سابق الكلام وتقديره: إذا نسيت ذكر العواقب بسبب من تهواه فما أنت باليقظان
 ناظره.

الشاهد: في قوله "ما أنت باليقظان" فإنه انصرف لوجود الألف واللام وانجر بالكسرة وأن الألف
 واللام فيه موصولة كالتي تدخل على اسمي الفاعل والمفعول.

الثاني: يجوز صرفه مطلقاً بلا خلاف، وهو ما لا يستقيم الوزن إلا بصرفه، غير (أفعل من كذا)، قال النابغة^(١): [الكامل]

فَلْتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلِيَرْمَكُنْ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ

ونحو ذلك كثير جداً في أشعار العرب، وقد أشرنا إلى ذلك.

الثالث: مختلف فيه، وهو (أفعل من كذا)، فالبصريون يُصرفونه لأجل الضرورة كغيره؛ لأنه اسم معرب نكرة، فجاز للشاعر صرفه كبقية الأسماء. والكسائي والفراء يمتنعان صرفه، وهو مذهب الكوفيين.

وللتناسب يجوز الصرف أيضاً، كقراءة نافع والكسائي^(٢): (سَلَسِلَا) [نوح: ٤]، و(قَوَارِيرَا) [نوح: ١٥]. وقراءة الأعمش^(٣): (وَلَا يَغُونَا وَيَعُوقَا) [نوح: ٢٣] مصروفين، لِيُنَاسِبَا: ﴿وَذَا﴾، و﴿سُوَاعَا﴾، و﴿نُسْرَا﴾ [نوح: ٢٣]، ويُستغنى عن التمثيل بذكر الأمثلة في البيت الأخير، وقد أشرنا إلى ذلك.

(١) انظر: الديوان ٢٩/١.

(٢) قرأ ابن كثير: (سلاسل) بغير ألف، وصل أو وقف، هذه رواية قبل.

وقرأ أبو عمرو: غير منونة في الوصل، والوقف بألف.

وقرأ ابن عامر وحمة: (سلاسل) بغير نون، ووقف حمزة بغير ألف.

حدثني ابن الجهم عن خلف، والهيثم عن عبيد عن شبل عن ابن كثير: (سلاسل) منون.

وقال الحلواني عن أبي معمر عن عبد الوارث، كان أبو عمرو: يستحب أن يسكت عندها، ولا يجعلها مثل التي في الأحزاب، لأنها ليست آخر آية.

وقرأ نافع، وعاصم في رواية أبي بكر، والكسائي: (سلاسل) منونة، (قوارير) من فضة كلاهما بألف ولا ينون فيهما.

وقرأ ابن عامر وحمة: (قوارير) بغير ألف، ووقف حمزة بغير ألف فيهما.

وقرأ ابن كثير: (قوارير) منونة، (قوارير) من فضة غير منونة.

وقرأ أبو عمرو: (قوارير) غير منونة، ووقف بألف. (قوارير) من فضة غير منونة أيضاً، ووقف بغير

ألف. وقال عباس: سألت أبا عمرو فقراً: (كانت قوارير) يثبت الألف، ولا ينون، (قوارير) من فضة

بغير ألف ولا تنوين، وقال أبو زيد فيما كتب به إلي أبو حاتم، عن أبي زيد، عن أبي عمرو: (كانت

قوارير قوارير من فضة)، ولا يصل (قوارير). [الحجة للقراء السبعة ٣٤٩/٦]

(٣) انظر: الكشف ١٤٨/٧، والبحر المحيط ٣٦٠/١٠.

فصل

وأما منع الصرف للمنصرف^(١) لضرورة، فأجازه الكوفيون، والأخفش، وأبو علي، ومنعه غيرهم، فحجة من أجاز، قول الكمي^(٢): [الوافر]
يَرَى الرَّأُوْنَ بِالشُّفَرَاتِ مِنْهَا وَقُوْدَ أَبِي حَبَابٍ وَالظُّيُنَا
وقول الأخطل^(٣): [الكامل]
طلب الأزارق بالكاتب إذ هوت بشيب غائلة الثغور غدور

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو علي الفارسي، وابن برهان من البصريين؛ وإليه ذهب ابن مالك. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

تُنظر هذه المسألة في: الإنصاف، المسألة السبعون، ٤٩٣/٢، وشرح المفصل ٦٨/١، وضرائر الشعر ١٠١، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣، وابن الناطم ٦٦١، وشرح الرضي ٣٨/١، وتوضيح المقاصد ١٧٠/٤، ١٧١، وأوضح المسالك ١٥٨/٣، والتصريح ٢٢٨/٢.
(٢) انظر: الديوان ١٢٦/٢.

الشرح: الشفرات - جمع شفرة - شفرات السيوف: حدها.

أبو حباب: قال الجوهري: ربما قالوا نار أبي حباب، وهو ذباب يطير بالليل كأنه نار.

الظيين: جمع ظية وهي من السيف حده، وهو ما يلي طرف السيف، ومثله، ذباب السيف.

(٣) الشرح: (الأزارق) هم الأزارقة: فرقة من الخوارج. و (شيب): هو شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني: كان رأساً من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك بن مروان. و(الغائلة): الذاهية، ويُقصد بغائلة التفوس: المنية.

والشاهد فيه: (بشيب) حيث منعه من الصرف وهو مصروف؛ للضرورة الشعرية.

انظر: الإنصاف ٤٩٣/٢، وضرائر الشعر ١٠٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣، وابن الناطم ٦٦١، وأوضح المسالك ١٥٨/٣، والمقاصد التحوية ٣٦٢/٤، والتصريح ٢٢٨/٢، والأشعري ٢٧٥/٣، والديوان ٢٨٢.

[باب العدد ^(١)]

- ١٣٢- وَإِنْ عَدَدْتَ إِلَى الْعَشْرِ اجْزُؤْنَ وَزِدْ عَلَى الْمَذْكُورِ هَاءَ وَالْمُؤَنَّثَ لَا
 ١٣٣- كـ (لِي ثَلَاثَةُ غِلْمَانٍ) وَسَبْعُ جَوَا
 ١٣٤- وَأَلْحِقْ بِآخِرِ ثَانٍ فِي الْمُؤَنَّثِ هَاءَ
 ١٣٥- وَمَا تَرَكَبَ مَعَ عِشْرِينَ عُذَّ إِلَى
 ١٣٦- إِذْ ذَاكَ جَرَّ وَذَا نَصَبٌ وَمُجْتَمَعٌ
- إذا عددت مذكراً جررته من الثلاثة إلى العشرة، فتقول: عندي ثلاثة رجال، وأربعة غلمان، وخمسة أبعة. وكذلك إلى العشرة، فتثبت الهاء في العدد.

(١) إذا سَرَدْتَ أَسْمَاءَ العدد من غير عامل، قلت: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، بالسكون، وأجاز سيبويه أن تُشَمَّ دال واحد الضَّم، ومنع ذلك الأخفش. وأجاز سيبويه طرح همزة (أربعة)، وإلقاء حركتها على الهاء من ثلاثة، وذكر سيبويه عَمَّنْ يوثقُ به سماع ذلك من العرب. وذكر المبرد عن المازني: أنه لا يميز ذلك.

وَيُمَيِّزُ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ بِمَفْرَدٍ مَنْصُوبٍ، وَذَلِكَ الْمَرْكَبُ، وَالْعُقُودُ مِنْ عِشْرِينَ إِلَى تِسْعِينَ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ الْعُقُودُ الْمَذْكُورَةُ، فَتَقُولُ: قَامَ أَحَدُ عَشَرَ رَجُلًا، وَقَامَ عِشْرُونَ رَجُلًا، وَقَامَ أَحَدُ عِشْرُونَ رَجُلًا، وَالْحَادِي وَالْعِشْرُونَ رَجُلًا إِلَى أَنْ تَبْلُغَ الْعَقْدَ. وَذَهَبَ الْفَرَاءُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُفْسَرَ ذَلِكَ كُلُّهُ بِالْجَمْعِ، فَتَقُولُ: أَحَدُ عَشَرَ رَجُلًا، وَثَلَاثُونَ رَجُلًا، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ عِنْدِي: عِشْرُونَ ذَرَاهِمَ لِعِشْرِينَ رَجُلًا، قَاصِدًا أَنْ لِكُلِّ مِنْهُمْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا. وَحَكَى الْكَسَائِيُّ: أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُضَيِّفُ الْعِشْرِينَ وَأَخَوَاتِهِ إِلَى الْمُفْسَرِ، مِنْكَرًا أَوْ مَعْرِفًا، فَتَقُولُ: عِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَأَرْبَعُونَ ثُوبًا. وَهَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا شَاذٌ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ قَاعِدَةٌ. وَفِي "الْمِفْتَاحِ": لَا يُضَافُ عِشْرُونَ إِلَى التِسْعِينَ إِلَى التَّمْيِيزِ لَا غَيْرَهُ، فَلَا يَقَالُ: عِشْرُونَ دِرْهَمًا وَلَا عِشْرُونَكَ. انْتَهَى.

وقال أبو حاتم: تجري الإضافة فيما جاوز العشرة والعشَرَ، فتقول: رَأَيْتُهُمْ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ، وَرَأَيْتُهُنَّ إِحْدَى عَشَرَ إِلَى التِسْعَةِ عَشَرَ. وقال: رَأَيْتُهُمْ عِشْرِيهِمْ، وَرَأَيْتُهُنَّ عِشْرِيَهُنَّ، وَرَأَيْتُهُمْ أَحَدَهُمْ وَعِشْرِيَهُمْ، وَإِحْدَاهُنَّ وَعِشْرِيَهُنَّ، وكذلك في الثلاثين وما بعدها إلى الثلاثة، والألف على ذلك الحسب. انتهى. [التخمين ٤٨٤/١]

وإن عددت مؤنثاً فكذلك في الجبر، إلا أنك لا تذكر الهاء في العدد، فتقول: لي ثلاث نسوة، وخمس جوار. وكذلك إلى العشرة، كما أشرنا إليها في النظم، قال الله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَازِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧].

فأما المركب من الآحاد فوق العشرة، فإنك تبني ما ركب مع العشرة على الفتح، وتأني بالعدد منصوباً على التمييز، فأما المذكر فإليك تثبت الهاء فيما ركب مع العشرة، وتسقطها منه في المؤنث، وتثبتها في العشرة، فتقول: (عندي ثلاثة عشر رجلاً) إلى (تسعة عشر)، و(لي ثلاث عشرة جارية) إلى (تسعة عشرة).

وكذلك تثبتها فيما تركب مع العشرين إلى التسعين في المذكر، وتسقطها في المؤنث، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْمَةً﴾ [ص: ٢٣].

فأما المئات والألوف - إذا اجتمعت - فكالعشرة، تجره من الواحد إلى تسع مائة، وكذلك الألوف من ألف إلى تسعة آلاف، وما ركب من آحادهما مع عشراهما، حكمه حكم ما ركب من الآحاد مع العشرات.

فأما ميز عقود العشرات من عشرين إلى تسعين، فكله منصوب، كما أشرنا إليه في النظم بقولنا:

إِذَا ذَاكَ جُـرَّ وَذَا نَصَبٌ

قال الله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤].

لكن رأيت الإمام موهوب بن الجواليقي قد جرَّ ميم (خمسين)، في الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: "يَقِلُّ الرِّجَالُ وَيَكْثُرُ النِّسَاءُ، حَتَّى يَكُونَ لِكُلِّ خَمْسِينَ امْرَأَةً قِيمٌ^(١) وَاحِدٌ"^(٢).

وجدنا ذلك كذلك بخطه في غير موضع، من "مسند الإمام أحمد بن حنبل" رضي الله عنه الذي كتبه، وهو موجود بخزانة الكتب بمدرسة الشيخ عبد القادر الجيلي رحمه الله تعالى، وراجعت في ذلك جماعة من فضلاء النحويين، فمنهم من أحجم عن الجواب،

(١) القِيم: القائم على رعاية شئون غيره.

(٢) أخرجه أبو يعلى في مبينده (٣٨١/٥)، رقم (٣٠٤٠).

وقال: ما أعرف ذلك، ومنهم من منع جوازه، ومنهم من أجازته ووجَّهه، فقال: وهذا وإن كان يُخالف ظاهر الاستعمال، فإنه جائز لغة وغير مُمتنع عربية.

ومن أوجَّه جوازه: أن يكون قد حذف منه (من) الجارة، وأصله: خمسين من امرأة، فحذف (من) وأبقى عملها بعد الحذف.

وهذا ممَّا جاء منه كثير في كلام العرب، وثبَّه عليه أكثر الثُّحاة في تصانيفهم، فقالوا - بعد ذكرهم ما يُقاس حذف حرف الجر منه -: وقد يُحذف حرف الجر منه ويبقى عمله، فأشاروا بذلك إلى ما يجيء من هذا وأمثاله.

قال: وإن كان قد كتب بحذف النون من (خمسين)، فيكون الجر على إضافة خمسين إلى (امرأة)، وحذف النون للإضافة، وهو وجه ظاهر لا مانع منه.

فإنه قد صرح ابن مالك في غير كتاب من كتبه، وغير ابن مالك أيضًا بجواز إضافة (عشرين) وأخواته إلى التمييز، حتى قال الكسائي: إن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر، منكراً أو معرفاً.

وإن كُتِبَ بثبوت النون وضُبط بكسرها، فإن الجر أيضًا يكون جائزاً بإضافة (خمسين) إلى (امرأة)، ويكون الخمسون ممَّا أعرب في نونه وألزم الياء، وهذا ممَّا نصَّ على جوازه ابن مالك، فأجاز في نحو (رقين، وعشرين) أن يجعل الإعراب في النون ويلزم الياء، وعلى هذا أنشدوا^(١): [الوافر]

وماذا يدري الشعراء منِّي وقد جاوزت سن الأربعين
بكسر النون ليتفق مع ما قبله. وقد رأيت هذا الحرف من هذا الحديث بهذا الضبط، بخط غير ابن الجواليقي من الفضلاء.

(١) البيت لسُحَيْم بن وَيْلٍ الرِّياحِيّ.

الشاهد: (سن الأربعين) حيث كسر نون الأربعين للضرورة. ولها توجيهات أخرى تُنظر في مواطنها.

انظر: الأصمعيّات ١٩، وإصلاح المنطق ١٥٦، والمقتضب ٣/٣٣٢، ومرر صناعة الإعراب ٦٢٧/٢، وشرح التسهيل ٨٦/١، وابن الناظم ٤٩، وشرح المفصل ١١/٥، ١٣، وتذكرة الثُّحاة ٤٨٠، وتحليص الشواهد ٧٤.

وقد ورد في "المسند" ^(١) أيضًا من حديث أبي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، في حديث الأضحية بالكيشين عنه، وعن أمته، وعن أهل بيته، وقال في آخره: (فَمَكَّنَّا سِنِينَ لَيْسَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ يُضَحِّي، وَقَدْ كَفَاهُ اللَّهُ الْمُؤَنَّةَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعُرْمَ). فجعل الإعراب في النون على هذا الوجه.

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣٩٢/٦)، رقم (٢٧٢٣٤).

وقال الميمني في "الزوائد" (٢٢/٤): رواه البزار، وأحمد بنحوه، ورواه الطبراني في "الكبير" بنحوه، وإسناد أحمد، والبزار حسن.

[بَابُ وُجُوهِ إِعْرَابِ الْمُضَارِعِ ^(١)]

١٣٧- وَالْآنَ أَتُجِزُّ وَعُدِي مِنْ عَوَامِلٍ فِعْلٌ - لِ وَالْكَرِيمُ الَّذِي يُوفِّي بِمَا كَفَلَ
١٣٨- فَتَنْصِبُ الْفِعْلُ إِنْ يَنْسَلِمَ بِ-(أَنْ) وَب-(لَنْ) وَكَيْ وَكَيْلًا وَحَتَّى تَبْلُغَ الْأَجَلَ

(١) إذا انتظم الفعل المضارع في الجملة، فهو إما مرفوع أو منصوب، أو مجزوم. وإعرابه إما لفظي، وإما تقديري، وإما محلي.

وعلاوة رفعه الضمة ظاهرة، نحو (يفوزُ المتقون)، أو مقدرة نحو "يعلو قدرُ من يقضي بالحق"، ونحو "يخشى العاقل ربّه".

وعلاوة نصبه الفتحة ظاهرة، نحو "لن أقول إلا الحق"، أو مقدرة، نحو "لن أخشى إلا الله".

وعلاوة جزمه السكون نحو "لم يلدُ ولم يولد".

وإنما يعرب المضارع بالضمة رفعاً، وبالفَتْحة نصباً، وبالسكون جزماً إن كان صحيح الآخر، ولم يتصل بآخره شيء.

فإن كان معتل الآخر غير متصل به شيء جزم بحذف آخره نحو "لم يَسعَ، ولم يَرمِ، ولم يدع". وتكون علامة جزمه حذف الآخر.

وإن اتصل بآخره ضمير التثنية أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة، فهو معربٌ بالحرف، بالنون رفعاً، نحو "يكتبان ويكتبون وتكتبين" وبحذفها جزماً ونصباً، نحو "إن يلزموا معصية الله، فلن يفوزوا برضاه". وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد، أو نون النسوة، فهو مبني، مع الأوليين على الفتح نحو "يكتبُن ويكتبُن"، ومع الثالثة على السكون نحو "الفتيات يكتبنَ ويكون رفعه ونصبه وجزمه حينئذ محلياً.

وإن وقعت بعد ما يدلُّ على ظنٍّ أو شبهة، جاز أن تكون ناصبة للمضارع، وجاز أن تكون مخففة من المشددة، فالفعل بعدها مرفوع. وقد قرئت الآية (وحسبوا ألا تكون فتنة)، بنصب "تكون"، على أن "أن" ناصبة للمضارع، ورفعه على أنها مخففة من "أن". والنصب أرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل بلا، نحو (أحسب الناس أن يتركوا) والرفع والنصب سواء عند الفصل بها، كآية الأولى. فإن فصل بينهما بغير "لا" كقَدْ والسين وسوف، تعين الرفع، وأن تكون "أن" مخففة من المشددة، نحو "ظننت أن قد تقوم، أو أن ستقوم، أو أن سوف تقوم".

واعلم أن "أن" الناصبة للمضارع، لا تستعمل إلا في مقام الرجاء والطمع في حصولها بعدها، فجاز أن تقع بعد الظنِّ وشبهه، وبعد ما لا يدلُّ على يقين أو ظن، وامتنع وقوعها بعد أفعال اليقين والعلم الجازم، لأن هذه الأفعال إنما تتعلق بالحق، لا يناسبها ما يدلُّ على غير محقق، وإنما يناسبها التوكيد، فلذا وجب أن تكون "أن" الواقعة مخففة من المشددة المفيدة للتوكيد.

- ١٣٩- وَاللَّامُ مَكْسُورَةٌ وَالْفَاءُ إِنِ وَرَدَتْ
 ١٤٠- وَالْتَفِيُّ وَالْعَرَضُ وَالْتَحْضِيضُ نِلَتْ هُدًى
 ١٤١- وَلِجْ فَتَكْرَمِ، لَا تَغْضَبْ فَتَهْلِكِ، لَمْ
 ١٤٢- تَزُورُنَا فَتَضَيِّقُكَ، أَيْبَنَ دَارَهُمْ
 ١٤٣- فَأَجَجَ الْيَبْتَ وَالْفِعْلُ الَّذِي أَلِفَ
 جَوَابَ أَمْرٍ وَكُنْهِي فَازْمِنِ قَبْلَا
 مَعَ التَّمْنَى ك- (لَنْ كَسْتَنْشِدَ الْغَزَلَا)
 تَجِي فَتُخْبِرُنَا بِالْوَاقِعَاتِ، أَلَا
 فَأَقْصِدِ الدَّارَ قُلْ يَا لَيْتَ لِي جَمَلَا
 خِتَامُهُ مَا لَهَا عَنْ حَالِهَا حَوْلَا
 الفعل المضارع إذا خلا عن العوامل وكان سالماً، فهو مرفوع لحلولة محل الاسم.

[بَابُ نَصْبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ]

فأما عوامل النصب فهي:

(أن)، كقوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَى﴾ [الزمر: ٥٦].

و(كي)، كقوله تعالى: ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [طه: ٤٠].

و(كيلا)، كقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧].

و(إذا)، نحو أن يقول لك قائل: أنا أزورك، فنقول: إذا أكرمك، فت نصب (أكرمك)

بشروط أربعة:

أحدها: أن تكون مبتدأة.

والثاني: أن يكون جواباً.

والثالث: أن يكون الفعل مستقبلاً.

والرابع: أن يعتمد الفعل عليها.

فإن احتل شرط من هذه، ارتفع الفعل. و(أكرمك) نُصبت؛ لأنها جاءت مبتدأة، وجواباً، وفعلها مستقبل، والفعل معتمد عليها، فجمعت الشروط كلها. وإذا وقفت على (إذا) وقفت بالألف، كما تقف على الاسم المنصرف المنصوب.

وما عدا هذه العوامل فروع على (أن)، و(أن) هي أم الباب، وتنصب المضارع بنفسها، وتحل مع الفعل الذي عملت فيه محل المصدر، كقولك: أريد أن تخرج؛ أي: أريد خروجه.

فإن تلتها السين، أبطلت عملها، فارتفع الفعل، كقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ [الزمل: ٢٠]، وخرجت عن كونها الناصبة، وصارت المخففة من الثقيلة، وتقدير قوله: سيكون: أنه سيكون.

وربما التبسَت الناصبة بالمخففة من الثقيلة إذا وليتها (لا) النافية، والفرق بينهما أنه إن كان الفعل الذي يليها من أفعال العلم واليقين، كانت المخففة من الثقيلة، ووجب رفع الفعل الذي بعدها، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، تقديره: أفلا يرون أنه لا يرجع إليهم قولاً.

وإن كان الفعل الذي تقدمها من أفعال الخوف والطمع، كانت الناصبة، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ حِفْظُهُمْ أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وإن من أفعال الشك المتوسطة بين النوعين، احتمال أن تكون المخففة من الثقيلة، فيرتفع الفعل بعدها، كما قرئ^(١): (وَحَسِبُوا أَلَا تَكُونُ فِتْنَةً) [المائدة: ٧١]، برفع (تكون) ونصبها.

وأما (لن) فهي نفى في جواب حربي التنفيس: السين وسوف، كقولك: لن يخرج زيد، فهو جواب لمن قال: سوف يخرج أو سيخرج.

وأما (كي) فحرف وُضع بمعنى العلة لوقوع ذلك الفعل، فإذا قلت: زرتك كي تكرمني، فمعناه: زرتك للإكرام، وتدخل اللام عليها، كقولك: زرتك لكي تكرمني. ويجوز إلحاق (ما) و(لا) بآخرها، مع زيادة اللام في أولها وحذفها، تقول: زرتك كيما تكرمني، ولكيما تكرمني، وكيلا تغضب، ولكيلا تغضب.

وأما اللام بمعنى: كي، فهي أيضاً للتعليل، كقولك: جئت لتكرمني، فعله المجيء هو طلب الإكرام.

وأما لام الجحد، فكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وهاتان اللامان مكسورتان، كلام الجر الداخلة على الأسماء الظاهرة. وأما الفاء فت نصب الفعل المستقبل إذا كانت جواباً لغير الموجب، وهو الأمر، كقولك: قُمْ فَأكرمك.

(١) قرأ أبو عمرو، وحزمة، والكسائي: (وحسبوا ألا تكون) بالرفع؛ أي: أنه لا تكون فتنة، كما قال في موضع آخر: (أن لا يقدر) أي: أنهم لا يقدر على شيء، فهي مخففة من (أن). وقرأ الباقون: (ألا تكون) نصبا، ونصبه بـ(أن)، و (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول فيه، كقولك: أحب أن تذهب، وأحب ألا تذهب.

وحجتهم: قوله: (وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله)، (وما لكم ألا تنفقوا في سبيل الله) كل هذا نصب بـ(أن لا)، ولما أجمعوا على إحداها واختلفوا في الأخرى ردوا ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه. [حجة القراءات ٢٣٤/١]

والنهي، كقولك: لا تقم فاغضب عليك، وكقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيَسْحَاحَكُمْ بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١].

والنفي، كقولك: ما عندي شيء فأعطيك.

والاستفهام، كقولك: أين بيتك فأزورك؟

والتمني، كقولك: ليت لي مالا فأنفقته في سبيل الله.

والعرض، كقولك: ألا تترل فتحدث.

والتحضيض، كقولك: هلا تزورني فأزورك. وقد تضمن النظم هذه المعاني.

وأما الواو فتنصب في مواضع النصب بالفاء، إلا أن الغالب على الواو أن تنصب بعد

النهي، ويكون المقصود بها الجمع، كقولك: لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً، فتنصب (تشرب) بالواو، والغرض من ذلك منعك إياه أن يجمع بين السمك واللبن أكلاً وشرباً.

فإن انفرد بأحدهما لم يكن عاصياً لك، وهذا هو الفرق بين أن تنصبه وبين أن تجزمه؛

لأنك إذا قلت: لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً، يجزم (تشرب)، كان النهي واقعاً على الأكل والشرب، فيعصي متى جمع بينهما أو انفرد بأحدهما.

وتنصب بالواو أيضاً إذا وقعت بعد الاسم، وتسمى هنا واو المخالفة، ويكون النصب

إذا بإضمار (أن)، كقول ميسون بنت بحدل^(١): [الوافر]

(١) هَذَا الْبَيْتُ لِمَيْسُونِ بِنْتِ بَحْدَلِ بْنِ أَثَيْفِ الْكَلْبِيِّ، وَهِيَ امْرَأَةٌ مُعَاوِيَةِ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَهِيَ أُمُّ

يَزِيدِ ابْنِهِ.

الشاهد فيه: نَصَبُ (وَتَقَرَّ) بِإِضْمَارِ (أَنْ) لِيُعْطَفَ عَلَى (اللَّبْسِ)؛ لِأَنَّ (اللَّبْسَ) اسْمٌ وَ(تَقَرَّ) فِعْلٌ، فَلَمَّا لَمْ يُمَكِّنْهُ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الْاسْمِ، أَضْمَرَ (أَنْ) وَنَصَبَ بِهَا الْفِعْلَ، وَجَعَلَهَا وَمَا بَعْدَهَا اسْمًا، وَعَطَفَ حِينَئِذٍ اسْمًا عَلَى اسْمٍ.

فَكَأَنَّهُ قَالَ: لِأَنَّ أَلْبَسَ عِبَاءً وَأَنْ تَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ، وَجَعَلَ الْخَبَرَ عَتَمًا وَاحِدًا وَتَرَ (أَحَبُّ).

اللغة: "عباءة" - بفتح العين - جبة من الصوف "تقر عيني" كناية عن سكون النفس وعدم طموحها

إلى ما ليس في يدها "الشفوف" جمع شف - بكسر الشين وفتحها - وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

المعنى: وليس كساء غليظ من صوف مع سروري وفرحي أحب إلى نفسي من لبس الثياب الرفيعة

القيمة مع استيلاء الموم علي.

لِّلْبَسِ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

تقديره: للبس عباءة وأن تقر عيني.

وأما (أو) فت نصب بمعنى: (إلا أن)، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ١٢٨]؛ أي: إلا أن.

ومنه: لألزمك أو تعطيني حقي، ومنه قول امرئ القيس^(١): [الطويل]
فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكْ عَيْنُكَ إِلَّا مَا نَحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنَعْذَرَا
أي: إلا أن نموت فنعذرا.

وأما (حتى) فتقع على المستقبل بمعنيين:

أحدهما: بمعنى: (إلى أن) ويكون الفعل الذي بعدها متصلا بما قبلها، فتقول: صُمُ حتى تغرب الشمس؛ ألا ترى أن الصوم متصل إلى الغروب، تقديره: صُمُ إلى أن تغرب.
الثاني: بمعنى: (كي) ويكون الفعل الذي بعدها منقطعاً عما قبلها، تقول: أطع الله حتى يدخلك الجنة؛ أي: كي يدخلك الجنة، وبين الطاعة ودخول الجنة انفصال بعيد.

وتقع (حتى) في الكلام على أربعة معان:

تكون حرفاً للجر.

وحرفاً للعطف.

وناصبة للفعل المستقبل.

وحرفاً من حروف الابتداء، يقع بعدها المبتدأ والخبر، كقول الشاعر: [الطويل]

=

الإعراب: "ولبس" مبتدأ "عباءة" مضاف إليه "وتقر" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الوار العاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل "عيني" فاعل تقرر وياء المتكلم مضاف إليه "أحب" خبر المبتدأ "إلي" جار ومجرور متعلق بأحب "من لبس" جار ومجرور متعلق بأحب أيضاً. "الشفوف" مضاف إلى لبس.

انظر: الأشموني ٧٥١/٣، وابن عقيل ٦٦/٢، وابن الناظم، والسيوطي ص ١١٦، والمكودي ص ١٤٧، وابن هشام ٣٨٧/٣، وفي الشذور ص ٣٢٨، والقطر ص ٦١، والمغني ٣٤/٢، وفي شرح المفصل ٢٤/٣، والشاهد ٦٥٨ في الخزانة.

(١) انظر: الديوان ٦٦/١.

وَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْج دِمَاؤُهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ
فـ (ماء دجلة) مبتدأ، و(أشكل) الخبر، والأشكل: الذي يمازج بياضه حمرة، وقد
تقدم ذلك.

وأما الألف إذا كانت خاتمة الفعل، أقررتها على سكونها، ولم يكن لحرف النصب
عليها سبيل؛ لأن تحريك الألف لا يمكن، فيقول: لن يرضى زيد، ولن يخشى عمرو،
والاعتبار باللفظ لا بالخط، فإن آخر هاتين اللفظتين ألف وإن كُتبتا بالياء.

[الأفعال الخمسة ^(١)]

١٤٤- وَخَمْسَةٌ نَصَبَهَا وَالْجَزْمُ إِنْ وَرَدَتْ بِحَذْفِ ثَوْنَاتِهَا إِنْ غَامِلٌ دَخَلَ

١٤٥- كـ (يَفْعَلُونَ هُمْ أَوْ يَفْعَلَانِ هُمَا) كَذَا الْخَطَابُ وَمَهُمَا تَفْعَلَيْنِ حَلَا

الأفعال الخمسة التي هي (يفعلون وتفعلون) غيبًا وخطابًا، و(يفعلان وتفعلان) غيبًا

وخطابًا.

و(تفعلين) في الخطاب للمؤنث، مهما دخل على إحداها عامل من عوامل الجزم، أو

عامل من عوامل النصب، كان علامة ذلك حذف النون، كقولك للجماعة: لم تقوموا،

ولن تقوموا.

قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وكقولك للرجلين أو

المرأتين: لم تقوموا، [ولن تقوموا]، قال الله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾

[التحریم: ٤]، ﴿وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلا مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: ١٣٠].

وكقوله: ﴿فَلَمْ يُغْنِيا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [التحریم: ١٠]، وقوله: ﴿إِنْ هَٰذَانِ

لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى﴾

[طه: ٦٣]، وتقول في المرأة الواحدة: لم تفعلي يا هند، ولن تفعلي.

(١) هي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين مثل "يفعلان تفعلان" أو واو جمع مثل "يفعلون تفعلون" أو ياء المخاطبة مثل: "تفعلين"، ترفع الأفعال الخمسة بثبوت النون نحو "العلماء يترفعون عن الدنيا". وتُنصب وتُجزم بحذفها نحو قوله تعالى: (فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا) [البقرة: ٢٤] فالأول جازم ومَجْزُوم، والثاني ناصب ومنصوب.

[بَابُ الْجَوَازِمِ]^(١)

- ١٤٦- وَاجْزِمِ بِـ (لَمْ) وَبِـ (لَمَّا) مَعَ (أَلَمْ) وَبِلا
 ١٤٧- وَأَخْرِفِ الشَّرْطَ إِنِّ، مَهْمَا، وَمَنْ، وَمَتَّى
 ١٤٨- وَأَيِّ، أَيَّانَ، أَلْسَى، نَحْوُ قَوْلِكَ لَسْمُ
 ١٤٩- وَإِنْ تَعَوَّدُوا نَعْدَ مَنْ تَهْوِي يَقل وَمَهْمَا تَدُنْ أَدُنْ وَخَذْ مِمَّا بَنِي جَمَلًا

حروف الجزم خمسة أصلية، وهي المذكورة في النظم: لم، ولما - بمعناها -، ولام الأمر، و(لا) في النهي، و(إن) في المجازاة، وستأتي في بابها.

أما (لم) فحرف وُضع لنفي فعل من قال: فعلت، فتقول أنت: لم تفعل.

وأما (لما) فحرف وضع لنفي فعل من قال: قد فعلت، فتقول أنت: لما تفعل.

وكلاهما يجزم الفعل المستقبل السليم فيسكن آخره، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٣) ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٣ - ٤]. فإذا دخلا على المستقبل، صار في معنى الماضي؛ لأنه يحسن أن يقال: لم يخرج زيد أمس، ولما يخرج أمس. ولفظ (أمس) لا

(١) الحروف المجازمة خمسة: "لم"، و"لما"، و"لام" الطلب، و"لا" التي لطلب الترك، و"إن" التي للجزاء، وأخواتها من أدوات الشرط.

وكلهن يجزم الفعل المضارع إذا وقع بعدهن، ولم يكن فيه مانع، من نون التأكيد، ونون جماعة النساء؛ فإنه يكون مبنياً، تقول: لم يَقم زيد، ولما يَقم عمرو، وليذهب بشر، ولا يخرج جعفر، وإن تفعل أفعل.

- أما "لم": فهي نفي قولك "فعل"، فتقول: "لم يفعل"، وهي نفي لما مضى بصيغة المضارع؛ لأنك إذا قلت: لم يَقم زيد، فإنما نفيت قيامه فيما مضى، فتجعل الفعل المستقبل ماضياً في المعنى.

- وأما "لما": فإنما نفي لقولك: "قد فعل"، فزادوا "ما" بإزاء "قد"، فتضمنت بذلك معنى التوقع والانتظار.

- وأما "لام" الطلب، فتكون للأمر إذا كان من الأعلى للأدنى. [الاعتراضات النحوية ١٦٠/١]

(٢) اغْلَمْ أَنَّ (لم) يدخل على لفظ المضارع، فيقلب معناه إلى معنى الماضي، فإذا قلت: لم يَقم زيد، كان بمنزلة قولك: ما قام زيد، وكَوَّ لم يكن كذلك لَوَجَبَ أن لا يصاحبه زمان الماضي، كما لم يصاحب (يقوم)؛ حيث كَانَ باقياً على أصله، فلم يَقُلْ: يقوم زيد أمس، وقلب معنى المضارع إلى الماضي لازم، فلا يقال: لم يَقم زيد غداً، كما لا يُقال: ما قام زيد غداً. [المقتصد: ٤٠٢/٢]

يَتَّصِلُ إِلَّا بِالْفِعْلِ الْمَاضِي، وَلَوْلَا دُخُولُ (لَمْ، وَلَمَّا) عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ بِمَعْنَى الْمَاضِي، لَمَا سَاغَ هَذَا الْكَلَامُ.

وقد تدخل الهمزة على (لَمْ، وَلَمَّا) فيصير في الكلام معنى التقدير، كقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، وقد تكون بمعنى التوبيخ، كقول المولى لعبده: ألم أحسن إليك؟

وعلى اختلاف المعاني، فالفعل المستقبل مجزوم بعدها، وكذلك إن دخلت بين الهمزة والحرف فاء أو واو، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠٩]، ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

(لَمَّا) خاصة، تقع اسماً ظرفياً بمعنى: (حين)، إذا وليها الفعل الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]، ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾ [العنكبوت: ٣١].

وأما لام الأمر فتكون للغائب، كقوله تعالى: ﴿لَيُنْفِقَنَّ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧]، وحركة هذه اللام الكسر، فإن دخل عليها الواو، أو الفاء، أو ثم، جاز إقرارها على الكسر وتسكينها، إلا أن الأفصح التسكين مع الواو والفاء، وكسرها مع (ثم).

والعلة في ذلك أن (ثم) كلمة قائمة بذاتها؛ فلهذا لم تغير حركة اللام، والواو والفاء حرفان لا يستقلان بنفسهما، فلمَّا دخلا على اللام امتزجا بها.

كما أنهما إذا دخلا على (هو، وهي)، سكنت الهاء، كقوله تعالى: ﴿فَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ [الحج: ٤٥]، وكقوله: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام: ١١٧]، وإذا دخلت عليهما (ثم)، أقرأ على حركتهما، كقوله: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القصص: ٦١].

وأما (لا)، فإذا جاءت بمعنى النهي، جزمت، كقوله: ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

فصل

اعلم أن الشرط والجزاء مجزومان بهذه الحروف المذكورة في النظم.
أما (إن) فهي أم الباب، وهي إذا دخلت على فعلين مستقبلين، جزمتهما، ويُسميان فعلا الشرط والجزاء، كقولك: إن تَخْرُجْ أَخْرُجْ. وقد تدخل على الماضي فلا تغيّره عن فتحته، بل ينقل معناه إلى الاستقبال، تقول: إن خرج زيد غدًا خرج عمرو.
وقد يختلف فعل الشرط والجزاء، فيكون في موطن فعل الشرط ماضيًا، وفعل الجزاء مستقبلًا، فيجزم المستقبل ولا يُغيّر الماضي، تقول: إن خرج زيد يخرج عمرو. وقد يكون فعل الشرط مستقبلًا فتحزمه، وفعل الجزاء ماضيًا فلا تُغيّره، تقول: إن يخرج عمر نخرج عمرو.

والأحسن أن يتجانس الفعلان في الشرط والجزاء، فإن اختلفا، فالأحسن أن يكون فعل الجزاء مستقبلًا؛ لأنه فعل مجازاة، كالوعد والعدة بالمستقبل.

وجواب الشرط يكون بثلاثة أشياء:
بالفعل، وقد مثّلناه.

وبالفاء، فإن كان بعد الفاء اسم رفعته على الابتداء، وإن كان فعلا مستقبلًا، كان مرفوعًا أيضًا على أصله؛ فالاسم نحو: إن خرج الأمير فالعسكر خارج. والفعل، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]؛ لأن (من) من أخوات (إن) الشرطية، وعملها كعملها.

والثالث: الذي يُجاب به (إن) الشرطية (إذا)، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

وأما أخوات (إن) فتسع، وهي: (من، وما، وأي، ومهما)، فهذه أسماء صريحة، و(متى، وأين، وأنى، وحيثما)، فهذه ظروف، و(إذ ما)، وهو حرف.

فهذه التسعة تعمل عمل (إن)، إذا دخلت على فعلين جزمتهما، كقولك: من يزرني أزرد، ومهما تفعل أفعل.

وهي بالنسبة إلى (ما) على ثلاثة أقسام:

أربعة ألفاظ لا تتصل بـ (ما)، وهي: من، وما، ومهما، وأنى.

ولفظتان لا تعملان إلا مع اتصال (ما) بهما، وهما: إذ ما، وحيثما.

وأربعة ألفاظ تعمل مع اتصال (ما) بها ومع حذفها، وهي: متى، وأي، وأين، وإن، كقوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، وكقوله سبحانه: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨].

وإذا دخلت (ما) على (إن)، أدغمت النون في الميم، وجاز أن يكون الجزاء فعل أمر، كما مثلناه في الآية المتقدمة. وتقول: متى تخرج أخرج، وإن شئت قلت: متى ما تخرج أخرج.

ولما أرادوا الشرط في الزمان أتوا بـ (متى)، وهو يستوعب الأزمنة، كما يستوعب (أين) الأمكنة، وفي معناها: (أيان).

وقد تدخل (لا) على (إن) الشرطية، فتدغم النون في اللام وتجزم الفعلين، كقولك: إلا تخرج أخرج.

وقد يحذف حرف الشرط في الكلام فتجزم الفعلين، ويكثر ذلك في الأمر والنهي، ويكون حرف الشرط مقدراً فيه، كقولك في الأمر: (زرني أكرمك)، فتجزم الفعل، إذ التقدير: إن تزرنني أكرمك.

وتقول في النهي: لا تقم أغضب عليك، فتجزم الفعلين أيضاً، إذ التقدير: إن تقم أغضب عليك.

[باب البناء ^(١)]

- ١٥٠- فَسَكُنُوا مِنْ وَلَكِنْ مَعَ نَعَمٍ وَأَجَلْ وَمُذْ وَكَمْ ثُمَّ هَلْ وَالضَّمُّ قَدْ نُقِلَا
 ١٥١- فِي حَيْثُ مِنْ قَبْلُ مَعَ مِنْ يَغْدُ وَمُذْ وَنَحْ مِنْ قَطَ وَالْفَتْحُ فِي آيَانِ كَيْفَ ثَلَا
 ١٥٢- وَأَيْنَ مَعَ رَبٍّ مَعَ شَتَانٍ بَيْنَهُمَا وَمَا تَوَكَّبَ مِنْ عَدُوٍّ وَذَلِكَ خَلَا
 ١٥٣- وَالْكَسْرُ فِي هَؤُلَاءِ جِيرِ أَمْسٍ نَزَا لِي مَعَ تَوَاكَلٍ حَذَامٍ مَعَ قَطَامٍ صِلَا
 اعلم أن البناء يقع في الأسماء والأفعال والحروف على ما ذكرنا، ومعنى البناء: هو ألا يتغير آخر الكلام بتغير العوامل عليه، وقد نبهنا على هذا فيما سبق.

والكلام كله قسمان: معرب ومبني، وقد تقدم الكلام في المعرب من الأسماء والأفعال، فنذكر الآن ما تيسر من المبنيات، فالأصل في بناء ما بُني أن يكون على السكون؛

(١) البناء: لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة لغير عامل، والسكون أصلٌ والحركة فرع في المبني؛ لكونه مُعرباً قبل البناء، نحو: يا زيد، وَمِنْ قَبْلُ، وهل تُضَرِّبُ، أو لِشَبِّهِ المَبْنِي بالمعرب، نحو: ضَرَبَ، أو لكونه حرفاً مُحرَّكاً ما قبله، نحو: (ذِيه)، أو لكونه على حرفٍ كواو العطف، أو لالتقاء الساكنين نحو: أَمْسٍ.

وأصل حركة التقاء الساكنين: الكَسْرُ، وأصل حركة غير التَقَاتِهِمَا الفَتْحُ، ولا يُعَدَّلُ عنها إلا لإتباع، نحو: (مُذْ)، أو لكونها في كلمة كالواو في نظيرتها، نحو: (نَحْنُ)، ونظيرتها: (هُمُ).

أو لِشَبِّهِ بما هي فيه، نحو: اخشَوْا القوم، أو لكونها لم تكن لها حالة الإعراب، نحو: مِنْ قَبْلُ، أو لِشَبِّهِهَا بِذَلِكَ، نحو: يا زيد.

أو لطلب تخفيف نحو: (أَيْنَ)، أو لفرق بين أداتين نحو: لِمُوسَى غَلَامٌ، وَلِمُوسَى غَلَامٌ.

أو الفرق بين معنى أداة نحو: يا لَزَيْدٍ لَعَمْرُو، أو لمجانسة عملٍ نحو: بَاءَ الجَرِّ وَلامَهُ. أو مقابل المجانس نحو: لام الأمر في نحو: لِيَقُمْ زَيْدٌ.

أو لكون الحركة للحرف في الأصل نحو: مُذْ اليوم؛ أو لِشَبِّهِ محلها بما في كَنَفِ هاء التانيث، وما خرج عن هذا فشاذ.

والحروف كلها مُبْنِيَّةٌ، والفعل الماضي مُبْنِيٌّ على الفَتْحِ، والأمر بغير لام، مذهب البصريين أنه مبني على السكون، نحو: اضْرِبْ، إلا إن كان مضاعفاً، فيجوز ضمُّه وفتحُه وكسْرُه، ومذهب الكوفيين أنه

لأن المقصود من البناء، المحافظة على آخر الكلمة حيثما وقعت، والغالب على ذلك أن تكون بالسكون الممتنع من الحركة، ويقع ذلك في الأسماء والأفعال والحروف.

فالأسماء نحو: من وكم. والأفعال: كفعل الأمر (قم واقعد). والحروف نحو: هل، ونعم، وأجل - بمعنى: نعم - ومذ، وعن، فهذه مما بُني على السكون.

ومنها ما بنوه على الحركات الثلاثة: الضم، والفتح، والكسر.

فأما الضم، فإنه وقع منه في الأسماء ولم يقع في فعل البتة، ووقع في حرف واحد وهو (منذ)، على قول من جعلها حرفاً.

وأما الأسماء فبُني منها على الضم قولهم: نحن، وإنما خُصَّت بالضم؛ لأنها كناية عن الجمع، والواو تختص بالجمع، كقولك: فعلوا وخرجوا، فجعل حركة (نحن) التي يُكنى بها عن الجمع، ضمة، لتفرعها من الواو.

وبنوا (حيث) في أفصح اللغات على الضم، وبنوا (قط) على الضم، وهي في الماضي نقيضة (أبدأ) في المستقبل؛ لأنه يقال: ما كلمته قط، ولا أكلّمه أبداً، ولا يجوز أن يقال: لا أكلّمه قط، وإن كان العامة تولع به.

وبنوا (قبل، وبعد) في الغاية على الضم، قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

ومعنى قولنا: الغاية: أن قولهم: أما بعد؛ أي: من بعد حمد الله والصلاة على نبيه، فقد كان كذا، فاقتطعت (بعد) عن الإضافة وجعلت غاية، وبُنيت على الضم دون الفتح والكسر؛ لأن الفتح والكسر يحلان فيها عند الإضافة، تقول: جئتكَ قبل زيد وبعد عمرو، وقوله تعالى: ﴿أَوَدِينًا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩].

وكذلك تقول: (جئته من قدام، ومن فوق)، فإذا أَضَفْتَ قلت: من قدامه ومن فوقه، قال الشاعر^(١): [الكامل]

(١) هذا البيت لرجل من بني تميم.

والشاهد فيه: (مَنْ قُدَّامُ) حيث بنى الطرف (قُدَّامُ) على الضم؛ لأنه حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه، بل نوى معناه.

لَعَنَ الْإِلَٰهَ تَعْلَةَ بَنِّ مَسَاوِرَ لَعْنًا يُصَبُّ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامٍ

وأما المبني على الفتح فهو في الأسماء، والأفعال، والحروف - كما تقدم -.

فالأسماء نحو: (أَيَّانَ، وكيف، وشَتَّانَ)، وبُنيت على الفتح؛ لأن ما قبل آخرها ساكن والفتحة خفيفة، فاختاروا الانتقال من السكون إلى أخف الحركات.

ومن ذلك قولهم: هو بينَ بينَ؛ أي: بين الجيّد والردّيء. ولقيته صباح مساء؛ أي: صباحًا ومساءً، فلمّا حذفوا العاطف، ركب الاسمان، فبُنيَا على الفتح، كما فعل بـ (أحد عشر).

والفتح في الأفعال الماضية الخالية من نون علامة التانيث، نحو: قام، وقعد، وانطلق. وكذا المضارع إذا دخلت عليه النون الثقيلة، كقوله تعالى: ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨]، و﴿هَلْ يُذْهِبْنَ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥]. وأما بناء الحروف على الفتح، فنحو: رب، وثم.

وأما ما بُني على الكسر، فكـ (أمس، وجير، وهؤلاء)، وقد بني بعضهم (أمس) على الفتح، قال الشاعر^(١): [الرجز]

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمَسَا
عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَفَسَا
يَأْكُلْنَ مَا فِي رِحْلِهِنَّ هَمَسَا
لَا تَرَكَ اللَّهُ لِهَمْسِنَ ضَرْسَا

انظر: أمالي ابن الشجري ٧٦/٢، وتذكرة النحاة ٢٧٩، وأوضح المسالك ٢١٦/٢، والمقاصد التحوية ٤٣٧/٣، والتصريح ٥١/٢، والجمع ١٩٦/٣، والأشعوني ٢٨٦/٢، والدرر ١١٤/٣.

(١) هذا البيت من مشطور الرجز، وهي للعجاج.

الشرح: (السعال) جمع سَعَلَة: أنشَى الغول، أو ساحرة الجن.

والشاهد فيها: إعراب (أمس) إعراب ما لا ينتصرف؛ فهو مجرورٌ بـ (مُذْ)، وعلامة جرّه الفتحة.

انظر: نوادر أبي زيد ٥٧، وشرح الملحة ٣٦٦، وأسرار العربية ٣٢، وشرح المفصل ١٠٧/٤، وشرح الشذور ٩٧، والمساعد ٥٢٠/١.

وأما (جير) فهي بمعنى: نعم.

ويأتي في الحروف نحو: باء الجر، ولامه أيضاً - مع المظهر -، نحو: بزيد، وبك، ولزيد.

وفي الأفعال المدولة، نحو: (نزال) بمعنى: إنزال، قال الشاعر^(١): [الكامل]
وَلَنَعْمَ حَشَوُ الدَّرْعِ أَنتَ إِذَا دُعِيْتَ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ
وقول الراجز^(٢): [الرجز]

تَراكِها من إِيْلٍ — تَراكِها
أَما تَرَى المَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِها

ومنه ما يُستعمل في النداء، كقولهم: يا خباث، يا لكاع، يا فجار، و(يسار)، كقول
الشاعر^(٣): [الطويل]

(١) قال البغدادي: إن رواية البيت على هذه الصورة ملفقة من بيتين لشاعرين مختلفين، فالصدر
الذي هنا من شعر المسيب بن علس وتمامه:

...يقع الصراخ وبلج في الذعر

والعجز الذي في الشرح من شعر زهير بن أبي سلمى، وصدره:

ولنعْم حَشَوُ الدَّرْعِ أَنتَ إِذَا...

وهو في سيويه ٣٧/٢.

والشاهد فيه: (نَزَالٍ) حيث بني (نَزَال) على الكسر؛ لأنها بمعنى انزل.

انظر: الكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٧٠/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١، والأصول
١٣٢/٢، والجمل ٢٢٨، والتبصرة ٢٥٢/١، وشرح الملحة ٣٦٧، وأما ابن الشَّحْرِيَّ ٣٥٤/٢،
والإنصاف ٥٣٥/٢، وشرح المفصل ٢٦/٤، ٥٢، ٥٠، والذَّيَّان ١١٦.

(٢) هذا الرجز لطفي بن يزيد الحارثي، وكان قد أغبر على إبل له فلقق بالمغيرين وهو ينشد هذا
الرجز، وفي البيت روايات وحكايات كثيرة أوردها البغدادي في الخزانة ١٥٨/٥.
الشرح: (تراك): اسم فعل بمعنى اترك.

انظر: المعاني الكبير ٢٠٧/١، والإنصاف ٥٣٧/٢، والمخصص ١٧٢/٥.

(٣) هذا البيت لحميد بن ثور الهلالي، وقيل: لحميد الأرقط.

والشاهد فيه: (يَسَارٍ) حيث وقع (فَعَالٍ) علم جنس معدولا عن المصدر، مبنياً على الكسر.

فَقُلْتُ: امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا نَحُجُّ مَعًا، قَالَتْ: أَعَامًا وَقَابِلَةً

ومن ذلك ما عدل من أسماء النساء عن فاعله، نحو: جذام، وقطام، ورقاش، قال الشاعر^(١): [الوافر]

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

وقد أجزاها بعضهم بحرى العربات، فضمها في الرفع وفتحها في النصب والجر.

=

انظر: الكتاب ٢٧٤/٣، والجمل ٢٢٩، والمختص ٦٤/١٧، وشرح الملحة ٣٦٨، وأمالى ابن السجري ٣٥٦/٢، ونتائج الفكر ١٨٨، وشرح المفصل ٥٥/٤، والتصريح ١٢٥/١، والخزانة ٣٢٧/٦، وديوان حميد بن ثور ١١٧.

(١) هذا البيت قيل: إنه لديم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، وقد جرى بحرى المثل، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه، ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أن سيويه هو الرجل الذي يعتد بقوله، ويعتبر نقله، لانه هو الذي شافه العرب، وعنهم أخذ، ومن ألسنتهم استمد.

اللغة: "حذام" اسم امرأة، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزباء، وقال: وقيل غيرها، ونقول: الذي عليه الادباء أنها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها، فسميت البلد باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهي التي يشير إليها التابعة الذبياني في قوله: واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حمام سراع وارد التمد قالت: ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد.

الإعراب: "إذا" ظرف تضمن معنى الشرط "قالت" قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث "حذام" فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع "فصدقوها" الفاء واقعة في جواب إذا، وصدق: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، وها: مفعول به "فإن" الفاء للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب "القول" اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة "ما" اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع "قالت" قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث "حذام" فاعل قالت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الاعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي ما قالته حذام.

والشاهد فيه: (حَذَام) حيث جاء هذا الاسم مبنياً على الكسر على لغة الحجازيين.

انظر: الكامل ٥٩١/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠١، والخصائص ١٧٨/٢، وأمالى ابن السجري ٣٦٠/٢، وشرح المفصل ٦٤/٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٦٩٢/٢، واللسان (رقش) ٣٠٦/٦، وأوضح المسالك ١٥٣/٣، والمقاصد التحوية ٣٧٠/٤، والتصريح ٢٢٥/٢.

[بناء الفعل المضارع]

١٥٤- وَجَاءَ يَفْعَلَنَّ فِي الْأَفْعَالِ فَهِيَ كَذَا لَا شُغْلَ مِنْ عَامِلٍ فِيهَا وَلَا عَمَلًا

إذا جمعت المونث في الفعل، ألحقت بآخره النون الخفيفة، فقلت: الهندات يقمّن، تساوى فيه لفظ المرفوع، والمنصوب، والجزم، وعلامة إضمارهن وجمعهن: النون، وليست هذه النون كالنون التي بعد الباء من (تذهبن)، ولا هي بعلامة شيء من الإعراب، ولا يجوز سقوطها في النصب والجزم، وإنما هي كالياء في (تذهبين)، بل إذا لحقت الفعل الماضي سكن آخره، كقولك: النسوة خرجن.

وإذا لحقت الفعل المضارع، أوجب بناءه بعد أن كان معرباً، وصار على حد واحد في الرفع، والنصب، والجزم، وثبت لام الفعل منه أيضاً على الوقف، لاتصال هذه النون بها، كما تفعل ذلك في الفعل الماضي في قولك: فعلن، فعلت، وفعلت، وفعلت.

وكذلك إذا كان آخر الفعل معتلاً، بقي على حاله، كقولك: النسوة يعفون، ويرمين، ولن يعفون، ولم يرمين، وفي القرآن المجيد: ﴿لَا أَنْ يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

[الخاتمة]

١٥٥- فَهَذِهِ جُمْلَةٌ فِي النَّحْوِ كَافِيَةٌ لِمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ وَارْتَحَلَ

في هذا البيت نوعان لطيفان من البديع، فالجمل والكفاية، كفايان معروفان في النحو، وعجز البيت من الكلام المستعمل في الحج، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٢٠٣].

و(ارتحل) أيضاً من أحوال الحج، ففيه نحو وهو علم، وفيه حج وهو عبادة. ومن وجه آخر، وهو أن النحو في اللغة: القصد، وكذلك معنى الحج، ففيه تناسب من وجه آخر، وفيه توجيه الغرض بأن ما تقدّم من النظم، هو جمل في فن العربية كافية لمن أراد معرفته سريعاً، ثم رجع إلى ما كان عليه من المهام الدنيوية والأخرية.

١٥٦- وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مَرْفُوعًا وَمُتَّصِلًا مُسْتَعْلِيًا لَيْسَ مَنفُوصًا وَمُنْفَصِلًا

وهذا البيت أيضاً يشتمل على أنواع شريفة من الحمد، بصفات تشير إلى ألفاظ مستعملة في صناعة النحو، وهي ظاهرة لمن تأملها؛ لئلا يكون في النظم كلام أجنبي، وقد ختمنا الكتاب بحمد الله تعالى والثناء عليه، كما افتتحناه بذلك، وقد تكلمنا على (الحمد لله) في أوله، وقد جاء ذكر (الحمد) في البدايات والنهايات في كثير من الكلام، خصوصاً في القرآن المجيد في سُورِهِ وآيَاتِهِ كما هو معروف، فإنه افتُتِحَ بـ (الحمد) في عِدَّةِ سُورٍ وختم بـ (الحمد) عن عِدَّةِ سُورٍ، حتى إن آخر كلام يفيض به أهل الجنة بحالهم قولهم - كما ذكر الله عنهم -: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

١٥٧- ثُمَّ الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ نَعَتُهُ عِلْمٌ مُعْرِفٌ حَالٍ دِينٍ أَدْعَمُ الْمَلَلَا

وكذلك هذا البيت في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، مَوْجَّهٌ بألفاظ داخلية في عبارات التُّحَاة، جاثلة في أَلْسِنَتِهِمْ؛ لئلا يخرج الكلام عن دائرة الصنعة فيمُجَّهَ السَّمْع. ولما أتينا من حمد الله والثناء عليه بما أتينا أولاً، أحببنا أن نأتي به آخرًا؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " لا تجعلوني كقدح الراكب إذا دعوت، اجعلوني في أوله وآخره"^(١)، أو كما جاء.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٢/٢١٥، رقم ٣١١٧)، وعبد بن حميد (ص ٣٤٠، رقم ١١٣٢)، والعقيلي (١/٦١، ترجمة ٥٧ إبراهيم بن محمد بن الحارث التيمي) وقال: لم يثبت حديثه.

١٥٨ - مُحَمَّدٌ وَعَلَى آلِهِ وَعَلَى صَحَابَةٍ هَمَسُوا مَجْهُورٌ مَا بَطَلَا

وهكذا الصلاة على آل محمد وصحبه موجهة بالألفاظ المترجمة عن عبارات أهل الأدب، والمتكلمين على لسان العرب، وقد أمر الله بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦].

والصلاة على آل محمد صلى الله عليه وسلم، تبعاً للصلاة عليه لما استحقوه من الفضل والسبق، والأثر في إقامة الدين مع النبي صلى الله عليه وسلم، وهم أهل لذلك.

وفي "الصحيح": "أن النبي صلى الله عليه وسلم سُئِلَ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ السَّلَامِ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ الصَّلَاةِ عَلَيْكَ؟ فَقَالَ: "قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ" (١).

واختلف الناس في آلِهِ: من هم؟ فقيل: هم أهل بيته، وهذا هو الصحيح إن شاء الله تعالى، وقيل: جميع أُمَّتِهِ، فيدخل فيه أهله وأزواجه، وكل مؤمن به، وقد قال تعالى: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٦]، وأراد بذلك: قومه كلهم، والله أعلم.

وكذلك الصلاة على أصحابه الذين نصره وآووه، وقاتلوا معه في سبيل الله، وأنفقوا أموالهم وعضدوه، وكسروا أعداءه، وهمسوا ما جهر به الكافرون من الكفر، حتى خَفَّتِ الضلال وخرس الباطل، فلا تسمع له همساً، وظهر الدين الخفيفي وَعَلَتْ كَلِمَتُهُ، وَكَمَلَ وَتَمَّتِ النعمة، والله الحمد والمِنَّة.

١٥٩ - وَقَدْ تَقَضَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ لُؤْلُؤَةُ النَّجْوَى حَاقَةٌ مُودَعَةٌ مِمَّا حَلَا وَغَلَا

أي: انقضت اللؤلؤة، وسميتها اللؤلؤة بالنسبة إلى تسمية الألفية بالدرة.

(ومودعة): مضمنة حاوية لما حَلَا في السمع، وغَلَا في القيمة من الفوائد النافعة في العربية، التي هي أكثر نفعاً، وأقل كلفة، وأدور في الكلام، وأسهل في النظام، وأدعى

(١) أخرجه البخاري (١٨٠٢/٤، رقم ٤٥٢٠)، والنسائي (٤٩/٣، رقم ١٢٩٣)، وابن ماجه

(٢٩٢/١، رقم ٩٠٣). وأخرجه أيضاً: ابن أبي شبة (٢٤٦/٢، رقم ٨٦٣٣)، والبيهقي (١٤٧/٢،

للمشتغلين فيها، وأرغب للوارد في شرب صافيتها، فهي لؤلؤة كاسمها في الصفاء، نيرة كصفوها بلا خفاء.

١٦٠- **إِنْ تَنْتَسِبَ كَانَ فِي أَصْدَافِ بَحْرِ بَسِي — طِ النَّظْمِ جَوْهَرُهَا الشَّفَافُ قَدْ جُبِلَا**

أي: أن نسبتها من بحور الشعر في علم العروض إلى بحر البسيط، وفي ذلك من البديع المناسبة المرقصة، فإن نسبة اللؤلؤة إلى البحر من أحسن المناسبات المستعملة في البديع.

(والجواهر الشفاف): المضيء النير، الظاهر اللطافة، الذي يكاد يُرى باطنه من ظاهره. (وقد جبِلَ)؛ أي: خلق، ومنه الجبل؛ أي: الخلقة.

١٦١- **وَلَيْسَ تَسْلَمُ مِنْ كَسْرٍ وَإِنْ جَمَعْتَ قَوَاعِدَ النَّحْوِ فِيهَا فَاسْدُدِ الْخَلَالَ**

ومع هذا فليس تسلم من عائب ومن عيب، وإن كانت قد جمعت من محاسن قواعد العربية ما لا يُستغنى عنه، وخلت من الحشو الذي لا يحتاج إليه، فيا ناظرًا فيها ومتأملًا ما تضمنته في مبانيها ومعانيها، إذا وجدت خللاً ورأيت نقصاً، فتداركه منك بفضلك وإحسانك، وسده بطولك وامتنانك، فمن الذي يخلو من عيب، أو ينجو من ريب، إلا عالم الغيب.

١٦٢- **فَكُلُّ شَيْءٍ إِذَا فَكَّرْتَ فِيهِ تَرَى لَوَائِحَ النَّقْصِ فِيهِ جَلَّ مِنْ كَمَلٍ**

أي: كل مخلوق، وما ينتسب إليه من قول أو فعل، إذا تأملته لاح لك فيه الخلل، وبأن لك فيه النقص والزلل، فسبحان من تفرّد بالكمال وتوحّد بالجلال.

وقولي: (جل من كمال)، يسمى في البديع حُسن الخاتمة، وهي عند أهل البديع أن يكون آخر الكلام مؤدياً بإتمامه، وانقضاء الغرض منه، وهو من محاسن البديع، وممّا حل منه بالمكان الرفيع.

تم الكتاب

وهو "شرح اللؤلؤة في النحو"، والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وكان الفراغ منه ثالث عشر من شهر الله المحرم من شهور سنة ستين وثمانمائة علي يد أضعف عبيد الله وأحوجهم إلى رحمته أحمد بن محمد بن أحمد بن رحال، عفا الله عنه وكرمه. إنه على كل شيء قدير، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

فهرس

٥	مقدمة التحقيق
٨	نبذة حول المنظومات النحوية
١٥	أسماء العلماء الذين صنفوا في النظم النحوي
٣١	ترجمة المؤلف
٣٣	نص المنظومة
٤٠	وصف النسخة الخطية
٤٠	عملنا في الكتاب
٤٥	مقدمة المؤلف
٥٣	[الْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ]
٥٨	[بَابُ التَّكْرَرِ وَالْمَعْرِفَةِ]
٦٠	فصل
٦٣	[أَقْسَامُ الْفِعْلِ]
٦٤	[الْمَعْرَبُ وَالْمَبْنِيُّ]
٧٠	فصل
٧١	فصل
٧٤	[إِعْرَابُ الْأَسْمَاءِ السِّتَةِ]
٧٧	فصل
٧٩	[إِعْرَابُ الْأَسْمِ الْمَثْنِيِّ]
٨٢	[إِعْرَابُ جَمْعِي التَّصْحِيحِ]
٨٥	[إِعْرَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ]
٨٧	[بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ]
٩١	فصل
٩٢	[بَابُ الْقَسَمِ]
٩٥	[بَابُ الْإِضَافَةِ]

- ٩٨ [بَابُ الْمُتَبَدَّلِ وَالْخَبَرِ]
- ١٠١ [أقسام الخبر]
- ١٠٤ [بَابُ الْفَاعِلِ]
- ١٠٩ [بَابُ (ظَنَّ) وَأَخَوَاتِهَا]
- ١١١ [باب المفعول المطلق وهو المصدر]
- ١١٣ [باب المفعول له]
- ١١٤ [باب المفعول معه]
- ١١٦ [باب الحال والتمييز]
- ١١٨ فصل
- ١١٩ [(حَبَّذَا، وَنِعَمْ، وَبِئْسَ)]
- ١٢١ فصل
- ١٢٢ [باب الظروف]
- ١٢٣ فصل
- ١٢٤ [بَابُ الْأَمْتِنَاءِ]
- ١٢٩ [(لَا) النافية للجنس]
- ١٣٥ [بَابُ التَّعَجُّبِ]
- ١٣٧ [بَابُ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ]
- ١٣٧ فصل
- ١٣٨ [باب الإغراء والتحذير]
- ١٤٠ [باب (إِنْ) وَأَخَوَاتِهَا]
- ١٤٥ [باب (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا]
- ١٤٨ [بَابُ (مَا) الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلًا لَيْسَ]
- ١٥١ [بَابُ النَّدَاءِ]
- ١٥٤ [بَابُ التَّرْخِيمِ]
- ١٥٧ [باب المخاطبة والحكاية]
- ١٥٩ [باب التَّصْغِيرِ]

١٦٣	[بَابُ النَّسَبِ]
١٦٥	[بَابُ التَّوَابِعِ]
١٦٥	[فصل في العطف بالحرف]
١٦٨	[فصل في العطف على الموضع]
١٦٩	[فصل] [في النعت]
١٧١	[فصل] [في التأكيد]
١٧٢	فصل
١٧٣	[فصل] [في البدل]
١٧٥	[فصل] [في عطف البيان]
١٧٧	[بَابُ الْمُتَنَوِّعِ مِنَ الصَّرْفِ]
١٨٣	فصل
١٨٤	[باب العدد]
١٨٨	[بَابُ وَجْهِهِ إِعْرَابِ الْمُضَارِعِ]
١٩٠	[بَابُ نَصْبِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ]
١٩٥	[الأفعال الخمسة]
١٩٦	[بَابُ الْجَوَازِمِ]
١٩٨	فصل
٢٠٠	[باب البناء]
٢٠٥	[بناء الفعل المضارع]
٢٠٦	[الخاتمة]
٢٠٩	تم الكتاب
٢١٠	الفهرس